la une - copie_Mise en page 1 28/12/2022 21:09 Page1

الشعب
ech-chaab
يومية إخبارية وطنية جزائرية تأسست في 11 ديسمبر 1962

بهدف ترقية السياحة الصحراوية ببلادنا.. وزارة الداخلية تعلن:

تسهيلات جديدة في منح التأشيرات للسيّاح الأجانب

■ تأشيرة تسوية مباشرة عند الوصول إلى المطارات والمعابر البرية

ص03

يوم دراسي حول التشريع الإعلامي.. بوغالي:

الإعلام مطالب بصدّ التكالب ومحاولات الاختراق

ص03

رئيس السلطة المستقلة للانتخابات:

ملتزمون بالتطهير الكلي للبطاقية الانتخابية الوطنية

ص03

حصاد

أحداث مفصلية وقرارات تاريخية صنعت العهد الجديد

2023..
عام جني ثمار الإصلاحات

■ قمة عربية مميّزة.. ومؤتمر فلسطيني للمصالحة
■ استعراض عسكري ضخم.. وعودة قوية للدبلوماسية
■ زيادات غير مسبوقة في الأجور ومعاشات المتقاعدين واستحداث منحة للبطالين
■ حرب مفتوحة على الفساد..
واسترجاع 20 مليار دولار من المسروقات
■ قانون النقد والقرض.. ثورة في المُعاملات المالية
■ اقتصاد جديد بلا ريع.. قانون استثمار استشرافي و"بريكس" خطوة إستراتيجية
■ ملف السكن.. من إدارة "الأزمة" إلى تسيير الطلب
■ مشاريع سيادية في الصناعة الصيدلانية لأجل الأمن الصحي
■ألعاب متوسطية ناجحة..
و"شان" إفريقي بمنشآت رياضية جديدة

ص04-05-06-07-19

ضمن آلية الارتقاء إلى مستوى المعايير والشروط المطلوبة

الحكومة تفتح ملف إصلاح الاحتراف في كرة القدم

■ إدراج مادة تربوية مخصصة لأمن الطرقات بكافة الأطوار التعليمية ■ استحداث تخصص "تحلية مياه البحر" عبر مراكز التكوين وأربع جامعات

ص03

يُنتظر إحالته قريبا على البرلمان

قانون النقد والقرض.. ثورة في المُعاملات المالية

■ إطلاق بنك الإسكان وفروع بنكية بالخارج

يندرج مشروع قانون النقد والقرض المصرفي الذي يُنتظر إحالته في غضون أيام للبرلمان من أجل المناقشة والإثراء ضمن رؤية تجديد وترقية المعاملات المالية في الجزائر التي باشرها رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون لإصلاح وإنعاش الاقتصاد الوطني، ويأتي القانون في ضوء توجه حكومي واعد لإطلاق بنك الإسكان، وإطلاق فروع بنكية بالخارج بكل من فرنسا، موريتانيا، السنغال والنيجر، وتطوير وتعزيز الصيرفة الإسلامية. وجاء القانون للقضاء على السوق السوداء للعملة الصعبة، وحماية الاقتصاد الوطني من هذه الظاهرة وفق تصريح سابق لوزير العدل حافظ الأختام عبد الرشيد طبي.

سيف الدين قداش

في إطار سد النقص التشريعي لقانون النقد والقرض المصرفي، الذي وصفه رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون بأنه قانون تجاوزه الزمن، يأتي قانون النقد والقرض المصرفي الجديد بغية تجديد وإصلاح المعاملات المالية في الجزائر ومواكبة التحولات المالية الحاصلة في العالم والاندماج معها من خلال سدّ النقص في الجوانب التي تعاني نقصا في التنظيم والتشريع، عبر تحقيق الشفافية من خلال رقمنة النظام البنكي وإدراج عملة رقمية للبنك المركزي.

وحسب فاعلين، فإن القانون جاء لامتصاص الأخطاء البنكية والإجراءات المالية التي تجاوزها الزمن، كما أن امتصاص العملة الصعبة والسوق الموازية، وتطوير النظام المالي ليواكب النظام البنكي العالمي، يعد من بين أهداف مشروع القانون، فضلا عن تعزيز الشفافية والوضوح المالي في ظل توجه حاسم للقضاء على الفساد والاحتيال المالي، إضافة لمساع حكومية حثيثة لتوفير بيئة اقتصادية موائمة مع فتح الجزائر أبوابها للاستثمار الخارجي، وتشجيعها للتصدير ودعمها للإنتاج الوطني والاستثمار المحلي.

وحول الأبعاد التاريخية للقانون يقول أستاذ الاقتصاد الدكتور عثمان عثامنية، أنه لا شك في أن النظام المصرفي يؤدي دورا حاسما في بيئة الأعمال المشجعة على الاستثمار المحلي والجاذبة للاستثمار الأجنبي.

ويعود بناء النظام المصرفي الجزائري إلى فترة ما بعد الاستقلال، بعدها مرّ بعدة إصلاحات وتعديلات بغرض جعله يتبوأ المكانة المناسبة في النظام المالي الوطني، حتى صار إلى الشكل الذي هو عليه اليوم.

ومن المعروف أن النصوص القانونية التي تنظم عمل وحدات النظام وتضبط علاقاته الداخلية والخارجية هي أمر أساسي لضمان تحقيق الانسجام بينه وبين مؤسسات الدولة الأخرى، وللوصول في النهاية إلى تحسين الوضع الاقتصادي العام.

وحسب عثامنية فإنه في خضم ذلك، يظهر قانون النقد والقرض، كأحد أهم القوانين التي تم إصدارها في مرحلة حاسمة من تاريخ الجزائر ما بعد الاستقلال، وهي مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والتحول من نظام التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق.

القانون المذكور منذ صدوره بداية في 14 أفريل 1990 ثم الأمر 03–11 لـ 26 أوت 2003، عرف تعديلات ابتداء بالأمر 01–01 لسنة 2001 وصولا إلى القانون 17– 10 لـ 11 أكتوبر 2017، والذي أتاح ما يطلق عليه بـ «التمويل غير التقليدي».

ويضيف المتحدث إلى أنه اتضحت خلال هذه الفترة عدة أوجه قصور للقانون. فبينما كرس قانون النقد والقرض 90–10 استقلالية بنك الجزائر، قلّص الأمر 01–01 من تلك الاستقلالية لصالح الجهاز التنفيذي، ومنح هذا الأخير سلطة أكبر على قرارات البنك، وهذا الأمر حدّ من قدرة بنك الجزائر على استخدام أدوات السياسة النقدية والسعي لتحقيق الأهداف التي يراها أنسب في ضوء المتغيرات النقدية، لا ما يريده الجهاز التنفيذي.

كما أن التطورات الحاصلة اليوم في مجال التكنولوجيا المالية، ودخول فاعلين جدد يقدمون خدمات تشبه خدمات البنوك إلى حد ما أو خدمات موجهة للبنوك والمؤسسات المالية، يتطلب إطارا تشريعيا مناسبا وواضحا لضبط العلاقات بينهم وبين مكونات النظام المصرفي وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات.

وحسب عثامنية، فان هناك أيضا تفاؤلا من مناصري الصيرفة الإسلامية لإدراج نصوص قانونية، بعد نظام 20–02، ضمن قانون النقد والقرض الجديد، حتى تصبح الأدوات التي تقدمها أكثر رسوخا وتكون قادرة على العمل في هامش حرية أوسع.

وتعد أيضا مشكلة ازدواجية سعر الصرف واتساع رقعة سوق الصرف الموازية مشكلة كبيرة تواجه السلطات، وعلى الرغم من أن هناك نصوص قانونية تنظم عمل مكاتب الصرف، إلا أن هذه الأخيرة غير موجودة إلى حد الآن، لذلك يمكن للقانون الجديد أن ينظم عملية فتح مكاتب للصرف ويحدد كيفية أدائها لهذا النشاط ويضبط عملها، بالشكل الذي يخدم المواطن والاقتصاد معا.

من جانب آخر، قال عثامنية الحركية الاقتصادية والتجارية التي يشهدها الاقتصاد الوطني في الآونة الأخيرة، تتطلب تقديم المنتجات الوطنية في أسواق الدول الأخرى، وفتح فروع للبنوك الجزائرية القائمة حاليا أو بنوك جديدة في تلك الدول، بما يخدم المستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، وأيضا أفراد الجالية الوطنية في عدّة دول، بما يسمح باستقطاب التحويلات عبر القنوات الرسمية.

تحسبا للدورة الـ17 لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء بالجزائر

بوغالي يلتقي سفراء دول اعضاء في اتحاد مجالس دول منظمة التعاون الإسلامي

التقى رئيس المجلس الشعبي الوطني إبراهيم بوغالي، أمس بالجزائر العاصمة، عددا من سفراء الدول الأعضاء في اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، حسب ما أفاد به بيان للمجلس.

أوضح المصدر، أنه في كلمة له بمناسبة هذا اللقاء الذي جرى بمقر المجلس، أعرب بوغالي عن أمله في أن «تساهم دول أعضاء الاتحاد في الإضافة للعمل الإسلامي المشترك»، وذلك من خلال الدورة الـ17 لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المقرر أن تحتضنها الجزائر أواخر شهر جانفي الداخل. وأكد رئيس المجلس أن «نجاح هذا المؤتمر مرهون بحضور ومساهمة كل برلمانات الدول الأعضاء على أعلى مستوى»، ودعا السفراء ليكونوا «همزة وصل مع برلمانات بلدانهم للمساهمة في إنجاح هذا الموعد الهام الذي ينعقد في مرحلة دقيقة».

وفي الأخير –يضيف ذات المصدر– شدد على أن الجزائر «جندت كل الإمكانيات المادية والبشرية وهيأت كل الظروف من أجل السير الحسن لأشغال المؤتمر وتوفير سبل الراحة لضيوفها».

من جهته، أطلع السفير والمنسق العام للجنة التحضيرية للمؤتمر اسماعيل شرقي، سفراء الدول الأعضاء على «كل الترتيبات الخاصة بتنظيم المؤتمر وكذا على مشروع جدول الاجتماعات التحضيرية».

وأشار البيان إلى أنه لدى تناولهم الكلمة، «أثنى أصحاب السعادة على هذا اللقاء وعبروا عن يقينهم بأن الجزائر ستنجح في تنظيم هذا المؤتمر الهام، كما نجحت في تنظيم قمة الجامعة العربية على مستوى القادة».

وزير الصناعة يعاين مشروع إنجاز «دار الجودة»

تكريس عوامل تحقيق التنافسية وتسهيل ولوج الأسواق الخارجية

عاين وزير الصناعة، أحمد زغدار، أمس بالجزائر العاصمة، تقدم أشغال مشروع «دار الجودة» والذي سيضم في بناية واحدة كل الهيئات الوطنية المكونة للبنية التحتية للجودة والتي تشكل الأداة الوطنية لضمان جودة المنتجات وتحقيق تنافسية المؤسسات، حاثا على تسليم المشروع في 2023، حسب بيان للوزارة.

خلال زيارة تفقد البناية المكونة من 9 طوابق بمساحة إجمالية تعادل 4.200 م2، التي جرت بحضور كل الأطراف المعنية بتجسيد هذا المشروع وكذا السلطات المحلية، أعطى الوزير «تعليمات بتسريع وتيرة إنجاز المشروع وتسليمه في 2023 بعد أن تم حلّ كل المشاكل التي كانت تعيق تقدمه منها المالية والتقنية واستئناف الأشغال مؤخرا». وستحتضن البناية – يوضح البيان – مقرات كل من المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية والمعهد الجزائري للتقييس والهيئة الجزائرية للاعتماد والديوان الوطني للقياسة القانونية.

ويندرج هذا المشروع في إطار البرنامج الوطني لتطوير البنية التحتية للجودة التي تعد أحد عوامل تحقيق التنافسية وتسهيل ولوج الأسواق المحلية والخارجية وحماية الاقتصاد الوطني.

وترتكز هذه البنية على أربعة محاور وهي التقييس، القياسة، الاعتماد والملكية الصناعية.

سونلغاز تستقبل وفدا من الشركة الليبية للكهرباء

تباحث سبل إعادة علاقات التعاون بين الشركتين

استقبل الرئيس المدير العام لمجمع سونلغاز مراد عجال، أمس بالجزائر العاصمة، وفدا من الإطارات المسيرة للشركة الليبية للكهرباء «جيكول»، على رأسه المدير العام للشركة، عبد الحميد محمد المنفوخ، حيث تباحث الطرفان سبل إعادة بعث علاقات التعاون بين الشركتين في عدة مجالات، حسبما أفاد به بيان للمجمع.

خلال اللقاء، الذي تم على مستوى المديرية العامة لسونلغاز، تباحث الطرفان سبل إعادة بعث علاقات التعاون بين «سونلغاز» و«جيكول»، يضيف ذات المصدر.

وفي هذا الصدد، أبدى عجال «استعداد المجمع لتقديم خدماته للطرف الليبي في مختلف مجالات الطاقة خاصة فيما يتعلق بتوريد الطاقة الكهربائية للطرف الليبي، صيانة وتشغيل المحطات والشبكات الكهربائية، صيانة المعدات وتصنيع قطع الغيار وكذا التكوين والتدريب».

وأشارت المديرية العامة لسونلغاز أن هذا اللقاء «يأتي تنفيذا لتوجيهات السلطات العليا للبلاد وتعزيزا للعلاقات الثنائية لمجمع سونلغاز».

خلال 2023.. الرئيس المدير العام للمجمّع:

«جيتاكس» يستهدف رقم أعمال بـ26 مليار دينار

■ فتح مجال المبادرة وترقية عنصر الإبداع وتثمين الخبرة

يستهدف مجمع النسيج والجلود «جيتاكس» بلوغ رقم أعمال بقيمة 26 مليار دج في سنة 2023، حسبما ما أفاد به أمس بالجزائر العاصمة، الرئيس المدير العام لهذا المجمع العمومي، توفيق بركاني.

أوضح بركاني في لقاء صحفي مع القناة الأولى للإذاعة الجزائرية، أن «جيتاكس» وضع خريطة طريق جديدة تعتمد بالأساس على الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية المتاحة محليا، من أجل رفع رقم أعمالها إلى 26 مليار دج في 2023.

وتعتمد إستراتيجية المجمع الجديدة على فتح مجال المبادرة وترقية عنصر الإبداع وتثمين الخبرة التي يتمتع بها المجمع والاتجاه نحو التصدير والتعريف بمنتجاته في الأسواق الخارجية لاسيما من خلال المشاركة في المعارض الدولية، حسب الرئيس المدير العام.

ويرى بركاني بأن مواكبة التحولات التي يشهدها مجال النسيج والجلود أمرا «ضروريا»، ولن يتأتى إلا من خلال عقد شراكات استراتيجية لنقل التكنولوجيا مع مؤسسات رائدة في المجال. وفي هذا الإطار، أكد بركاني أن الشراكة الجزائرية –التركية، على مستوى شركة «تايال» بغليزان، أفضت الى تصدير 2 مليار دج من الملابس للأسواق الإفريقية وحتى الأوروبية، وهو رقم مرشح للارتفاع في السنوات القادمة.

وأشار المسؤول الأول في «جيتاكس» أن الهاجس الأكبر في مجال الجلود والنسيج يكمن في استيراد المواد الأولية على الرغم من توفر قدرات إنتاجها محليا، وهو ما يستدعي الاستغلال الأمثل للموارد المحلية، لاسيما من خلال تثمين جلود الأضاحي والمناسبات، للتقليص من فاتورة الاستيراد. ومن بين المشاريع المستقبلية للمجمع، أعلن السيد بركاني عن استحداث مؤسسات متخصصة في استرجاع وتحويل النفايات الصلبة على مستوى المدابغ ومصانع الجلود العمومية والخاصة وتحويلها الى أسمدة عضوية وتصديرها، بالإضافة الى استحداث أماكن مخصصة للملابس القديمة لإعادة استغلالها مستقبلا، وهذا في إطار «الاقتصاد الدائري».

ويضم المجمع العمومي «جيتاكس» 8.500 عامل موزع على 39 مؤسسة فرعية، عبر 39 ولاية من ربوع البلاد. ووصل حجم القروض الممنوحة للمجمع في إطار مخطط التنمية لصناعة النسيج في الفترة من 2017 الى 2022 مبلغ 21.2 مليار دج.

لمتابعته رفقة أبنائه بتهم ذات صلة بالفساد

إدانة عبد المجيد سيدي سعيد بـ8 سنوات حبسا نافذا

أدان مجلس قضاء الجزائر، مساء أمس الأربعاء، الأمين العام السابق للاتحاد العام للعمال الجزائريين، عبد المجيد سيدي سعيد، بعقوبة 8 سنوات حبسا نافذا لمتابعته رفقة أبنائه بتهم ذات صلة بالفساد، لاسيما تحريض موظفين عمومين على استغلال النفوذ وتبييض أموال ناتجة عن الفساد.

في نفس القضية، أدانت ذات الجهة القضائية جميل سيدي سعيد بعام حبسا نافذا وكذا عقوبة عام حبسا موقوف النفاذ في حق حنافي سيدي السعيد، بالإضافة إلى عقوبة سنة حبسا موقوفة النفاذ كذلك في حق كل من المدير السابق لديوان الترقية والتسيير العقاري لحسين داي، رحايمية محمد، ورئيس مجلس إدارة تعاضدية عمال الصناعات البترولية، عبد الرزاق حسبلاوي.

واستفاد الرئيس المدير العام السابق لمؤسسة موبيليس، شودار أحمد، من حكم البراءة.

كما تم تأييد حكم بمصادرة الأملاك العقارية والحسابات البنكية المحجوزة في إطار هذه القضية.

خلال الثلاثي الأخير من 2022 .. شرطة الحدود الجوية:

42 قضية مخالفة تنظيم الصرف و24 انتحال هوية

أحصت شرطة الحدود الجوية لمطار الجزائر الدولي «هواري بومدين»، خلال الثلاثي الأخير من السنة الجارية، 42 قضية تتعلق بمخالفة التنظيم المتعلق بالصرف وحركة رؤوس الأموال وأزيد من 240 قضية انتحال هوية، حسب ما أفادت به أمس في حصيلة لها.

وتشير الحصيلة إلى أن مصلحة شرطة الحدود الجوية لمطار «هواري بومدين» الدولي، قامت خلال الثلاثة أشهر الأخيرة من سنة 2022 بمراقبة «أزيد من مليون مسافر، من خلال 4.478 رحلة جوية»، حيث تمكنت من معالجة «42 قضية تتعلق بمخالفة التنظيم المتعلق بالصرف وحركة رؤوس الأموال». وفي القضايا الجزائية، عالجت المصلحة المذكورة «243 قضية انتحال هوية و30 قضية تزوير واستعمال المزور»، وفقا لما تضمنه المصدر ذاته. وفي سياق ذي صلة، تمكنت شرطة الحدود لمطار «هواري بومدين» من حجز «342.085 أورو، 66.346 دولار، 7.000 جنيه استرليني و1.800 ريال سعودي».

كما تضمنت المحجوزات أيضا – يضيف المصدر ذاته – «كيلوغراما و197 غراما من الذهب و2.645 هاتفا نقالا مع استرجاع 7 مركبات كانت محل بحث».

الشعب
يومية وطنية إخبارية تصدر عن المؤسسة العمومية الاقتصادية (شركة ذات أسهم)
رأس مالها الاجتماعي: 00. 000.000. 200 دج
39 شارع الشهداء الجزائر
البريد الإلكتروني: contact@echaab.dz /الموقع الإلكتروني: www.echaab.dz

الرئيس المدير العام
مسؤول النشر
جمال لعلامي
رئيس التحرير
محمد كاديك

التحرير
التحرير: 87 46 91 023
الفاكس: 79 46 91 023

أمانة المديرية العامة
الهاتف: 80 4691 023
الفاكس: 77 469 1 023

لإعلاناتكم اتصلوا بالقسم التجاري: تلفاكس: 73.60.59 (021)
السرعة والجودة

■ ملاحظة:
المقالات والوثائق التي ترسل أوتسلم للجريدة لا ترد إلى أصحابها نشرت أو لم تنشر ولا مجال لمطالبة الجريدة بها

المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار
1 شارع باستور. الجزائر
الهاتف: ....73.71.28(021)
73.76.78(021)
73.30.43(021)
الفاكس: ...73.95.59(021)

تطبع بالمؤسسات التالية: الوسط: مطبعة S.I.A الغرب: شركة الطباعة S.I.O الشرق: شركة الطباعة S.I.E الجنوب: S.I.A مطبعة ورقلة مطبعة بشار: S.I.A

ضمن آلية الارتقاء إلى مستوى المعايير والشروط المطلوبة

الحكومة تفتح ملف إصلاح الاحتراف في كرة القدم

■ إدراج مادة تربوية مخصصة لأمن الطرقات بكافة الأطوار التعليمية
■ استحداث تخصص «تحلية مياه البحر» عبر مراكز التكوين وأربع جامعات

ترأس الوزير الأول، أيمن بن عبد الرحمان، أمس الأربعاء، اجتماعا للحكومة، انعقد بقصر الحكومة. درست الحكومة خلال اجتماعها الأسبوعي هذا، النقاط الآتية:

في مجال النقل

درست الحكومة مشروع مرسوم تنفيذي يحدّد كيفيات تعليم قواعد حركة المرور والوقاية والأمن في الطرق بالمؤسسات المدرسية، قدّمه وزير النقل.

ويهدف مشروع هذا المرسوم إلى تعميم التربية وثقافة الطرقات لدى الأطفال من خلال إدراج مادة تربوية مخصصة لأمن الطرقات على مستوى كافة الأطوار التعليمية.

وجدير بالإشارة أنّ الحكومة، في إطار مكافحة اللا أمن عبر الطرق، تضع التربية المرورية كأحد الروافد الأساسية في سياق الأعمال الرامية إلى الحد من ضحايا حوادث المرور، لاسيما عند الأطفال.

في مجال التعليم العالي والبحث العلمي

قدّم وزير التعليم العالي والبحث العلمي عرضا حول التكوين والبحث العلمي في مجال تحلية مياه البحر.

ويجدر التذكير بأنّ الأمر يتعلّق باستحداث تخصص أكاديمي جديد يندرج في إطار تنفيذ تعليمات رئيس الجمهورية التي أسداها خلال اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم 14 نوفمبر 2022، وهذا نظرا للتقدم المحرز في هذا القطاع الحيوي.

وفي هذا الصدد، اقترحت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي القيام، ابتداءً من الدخول الجامعي المقبل، بإدراج مسارات تكوينية جديدة على مستوى المؤسسات الجامعية، بغرض التحكم في العمليات التكنولوجية لتحلية مياه البحر والتوفر على مورد بشري مؤهل في هذا التخصّص.

ويتمثل الهدف المتوخى في تكوين خريجين (الهندسة والليسانس والماستر) بوسعهم التكفل بالمشاكل اليومية لتسيير محطات تحلية مياه البحر والاستجابة لاحتياجات قطاع إنتاج الماء الشروب، لاسيما من خلال تحلية مياه البحر والمياه المالحة.

وسيتم إنشاء قطب امتياز خاص بهذا التكوين يتشكّل من أربع مؤسسات تتمثل في كل من جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا بالجزائر والمدرسة الوطنية العليا للري بالبليدة والمدرسة الوطنية متعددة التقنيات بوهران وجامعة ورقلة.

في مجال التكوين المهني

قدّم وزير التكوين والتعليم المهنيين عرضا يتضمن إحداث فرع «تحلية مياه البحر» ضمن قائمة عروض التكوين.

وإذ يندرج هذا التكوين أيضا في إطار تطبيق توجيهات رئيس الجمهورية، فإنّه يرمي إلى التوفر على متعاملي محطات تحلية مياه البحر مكلّفين بتشغيل هذه الهياكل وكذا بصيانة وتنظيف مرشحات محطات تحلية مياه البحر والمياه المالحة.

وسيتم تقديم هذا التكوين قصير المدى (6 أشهر)، على مستوى مراكز التكوين المهني، ويكون موجها للمتحصلين على مستوى السنة الثانية ثانوي.

في مجال الشباب والرياضة

استمعت الحكومة إلى عرض قدّمه وزير الشباب والرياضة، يتعلّق بوضعية الاحتراف في مجال كرة القدم، وآفاق الاصلاحات التي ستتم المبادرة بها ضمن الآلية الرامية للارتقاء به إلى مستوى المعايير والشروط المطلوبة بموجب الإطار التنظيمي الجديد لنظام منح رخصة النادي المحترف، الذي صادق عليه الإتحاد الإفريقي لكرة القدم.

يوم دراسي بالبرلمان حول التشريع الإعلامي.. بوغالي:

الإعلام مطالب بصدّ التكالب ومحاولات الاختراق وزعزعة الأوضاع

■ مشاريع قوانين تمهّد لظهور قلاع إعلامية جديدة
■ نواب وصحفيون: علّة القطاع موجود جزء منها في غزاة ودخلاء على المهنة

أكد نواب وأساتذة، أهمية تكييف مشاريع القوانين الجديدة المتعلقة بالصحافة، مع متطلبات العمل الإعلامي من حيث الواقع والممارسة، ودعوا إلى تنظيم المهنة من خلال الموازنة بين حرية التعبير والمسؤولية والأخلاقيات، تماشيا ودستور نوفمبر 2020.

حمزة. م

سلط يوم دراسي حول «ضوابط الخدمة العمومية ضمن التشريع الإعلامي في الجزائر» بالغرفة الأولى للبرلمان، الضوء على الجزئيات المتعلقة بمهنة الصحافة من ناحيتي التنظيم والأخلاقيات والصعوبات التي تعترض الصحفيين في أداء مهامهم على أكمل وجه.

وبادرت لجنة الثقافة والاتصال والسياحة، بالمجلس الشعبي الوطني، بتنظيم الحدث، بعد نزول 3 مشاريع قوانين تتعلق بالإعلام (قانون عضوي إطار)، الصحافة المكتوبة والسمعي البصري، إلى مكتب المجلس في الأيام القليلة الماضية. واعتبر رئيس الغرفة التشريعية، إبراهيم بوغالي، في افتتاح أشغال اليوم الدراسي، المادة الإعلامية «سلاح وجب حسن استعماله للدفاع عن المكتسبات والقيم والخصوصيات التي تميز المجتمع»، وأيضا في «صدّ التكالب ومحاولات الاختراق وزعزعة الأوضاع». وأكد بوغالي أن للإعلام، في عالم اليوم، هدفين الأول يتعلق «بالدفاع عن الجزائر ومكتسباتها ومصالحها» وهذا من ناحية المحتوى والمضمون، أما من جهة كونه نشاطا اقتصاديا «فيجب أن يراعي ضرورة توفر الموارد المالية المستدامة حتى يتسنى له مواصلة دوره في توجيه وصنع الرأي العام الوطني».

وعرج بوغالي على النصوص القانونية الجديدة، قائلا: «إنها اقترحت وضع قانون أساسي خاص يحدد شروط ممارسة المهنة والحقوق والواجبات المرتبطة بها، وإنشاء مجلس لآداب وأخلاقيات المهنة يضع إطارا يحمي الصحفي والمجامع من خطر الإعلام المغرض وخطاب التمييز والكراهية والإشادة بالأفكار المتعارضة مع الثوابت ونشر المحتويات المنافية للآداب».

ولاحظ المتحدث أن الساحة الإعلامية «تموج بمواد إعلامية تبث عن طريق الويب، أتاحت للجميع أن يكون صحفيا ناقلا للأخبار»، محذرا من أنها مواد غير قابلة للتمحيص ومنقوصة المصداقية، ليوضح أن دفتر الشروط الخاص بقطاع السمعي البصري «يجب أن يضع حدا للفوضى الرقمية في مجال الإعلام».

وأشاد رئيس المجلس الشعبي الوطني، بإشراك أصحاب المشورة في إعداد النصوص المتعلقة بالقطاع، خاصة ما تعلق بتبسيط الإجراءات الإدارية لإنشاء الدوريات والصحف الالكترونية واستبدال نظام الاعتماد بنظام التصريح. وأفاد بأن من شأن ذلك أن يفسح المجال «لظهور قلاع إعلامية جديدة تساهم بمضامينها في بناء الجزائر الجديدة لاسيما من جهة حشد القوى الوطنية الحية للانخراط في المسعى والتوجهات الجديدة للاقتصاد والمجتمع».

ونوّه بوغالي باقتراح النصوص المعروضة على البرلمان «محاربة تغلغل المال الفاسد في المهنة ومنه تمركز المنشورات الإعلامية في يد جهة واحدة مع اشتراط الكفاءة والخبرة لتملك وإدارة وسائل الإعلام». واعتبر أن من شأن ذلك «تمكين المحترفين فقط من تولي زمام المبادرة والارتقاء بالمحتوى الإعلامي وجعله أكثر حذرا في الواقع».

وأكد المتحدث أن النظرة الجديدة التي تضمنها برنامج رئيس الجمهورية، والرامية إلى إعادة بناء منظومات متكاملة على غرار الإعلام، تتطلب قوانين واضحة وشفافة لممارسة المهنة وإزالة الشوائب العالقة.

حرية الصحافة مكرسة دستوريا

من جانبه، نوه رئيس لجنة الثقافة والاتصال والسياحة، أحمد مواز، بالضمانات التي جاء بها دستور 2020، لحرية الصحافة، معتبرا «أنه منحها قدسية بحيث لا يمكن المساس بها».

واعتبر أن المدة الزمنية التي استغرقتها الحكومة لإعداد مشاريع القوانين الثلاث، دليل على الاهتمام الذي يوليه الرئيس تبون بالقطاع، خاصة وأنها «تكرس منع الرقابة القبلية وترخص لإنشاء المؤسسات الإعلامية بنظام التصريح».

وفي مداخلات أكاديمية، قال البروفيسور زكريا بصغير إن «الحرية التي تمنح لوسائل الإعلام، ترفق دائما بحدود وضوابط، ينص عليها التشريع»، مشيرا إلى أن أداء المؤسسات الصحفية دائما ما يعطي الصورة الحقيقية عن الديمقراطية في أي بلد. وأكد أن مهمة التشريع الإعلامي تتمثل في ضبط السلوك الإعلامي من جهة، وضمان حقوق الصحفيين من جهة ثانية، ولكنها أيضا تكفل حق المجتمع في الحصول على معلومات موثوقة.

أما الدكتور رشيد فريخ، فدعا إلى مراعاة الفراغات القانونية في القانون العضوي الحالي للإعلام، مع ضمان توطين المؤسسات الإعلامية داخل الوطن وإخضاع إنشائها لنصوص واضحة.

من جانبه، الدكتور سعيد عادل بهناس نبه إلى النظر في المواد المعلقة، التي تم التنصيص عليها في قوانين سابقة دون أن تطبق، وأشار إلى المادة المتعلقة بإنشاء مجلس لآداب وأخلاقيات المهنة، في غضون سنة من صدور قانون 2012، «لكنها لم تطبق»، وأكد ضرورة وضع تعريف صريح بنص قانوني للأخلاقيات حتى لا يترك المجال أمام الغموض.

بدوره الإعلامي خليفة بن قارة، رأى أن علّة قطاع الإعلام في الجزائر، موجود جزء منها في من أسماهم بـ «الغزاة والدخلاء على المهنة»، الذين كان همهم الوحيد التطفل وصناعة ثروة على حساب المهنيين. وشدد على أهمية المعلومة الموثقة، بالنسبة للصحفي المحترف، محذرا بأن أي خطإ في هذا المجال قد يضعه أمام طائلة المتابعة أو يدمر مصداقيته لدى الجمهور، مشددا على أن دور الصحافة في تشكيل الرأي العام، ولابد ألا تترك هذا الأمر لجهات أخرى لما في ذلك من خطورة على المجتمع.

في المقابل، تمحور النقاش الذي شارك فيه صحفيون ونواب بالغرفة التشريعية، حول الدور الحقيقي المنوط بالصحفي، وضرورة تحسين ظروفه المهنية، كما تمت مساءلة ملاك وسائل الإعلام عن تردي الأوضاع المهنية لرجال الإعلام، كرد على دعوة بعض النواب الصحافة الوطنية إلى مواكبة أنشطتهم.

قانون الوظيفة العمومية يصدر بالجريدة الرسمية

تحديد شروط الاستفادة من عطلة لإنشاء مؤسسة

صدر في العدد الأخير من الجريدة الرسمية، القانون المتمم للأمر المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، المحدد لكيفيات استفادة الموظف من عطلة لإنشاء مؤسسة وهو الإجراء الذي كان قد أقره رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون.

ينص القانون رقم 22-22 المتمم للأمر رقم 06-03 والمتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية على أنه «للموظف الحق في عطلة لإنشاء مؤسسة، تكون غير مدفوعة الراتب ويحدد مداها بسنة واحدة، يمكن تمديدها، استثناء، لمدة لا تتعدى الستة أشهر».

كما يشير ذات النص إلى أن هذه العطلة تمنح «مرة واحدة خلال المسار المهني للموظف المعني، بناء على طلبه المبرر»، حيث «تبت الإدارة المستخدمة في طلب الحصول عليها في أجل أقصاه شهر واحد، ابتداء من تاريخ إيداعه وذلك إما بقبوله الفوري أو بتأجيل قبوله لمدة ثلاثة أشهر أو برفضه للضرورة القصوى للمصلحة، بعد أخذ رأي اللجنة الإدارية المختصة، متساوية الأعضاء».

وتؤدي إحالة الموظف على العطلة لإنشاء مؤسسة - مثلما أفاد به المصدر ذاته - إلى «الإيقاف المؤقت لعلاقة العمل وتوقيف راتبه وحقوقه في الأقدمية وفي الترقية في الدرجات وفي الرتبة وكذا في التقاعد»، على أن «يستمر الموظف المعني، خلال هذه الفترة، في الاستفادة من التغطية في مجال الضمان الاجتماعي، وفق الشروط والكيفيات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما».

ما يمكن للراغب في إنشاء مؤسسة «الاستفادة من الامتيازات والإعانات الممنوحة في إطار الأجهزة العمومية لإحداث وتوسيع النشاط".

وفي ذات الإطار، يوضح ذات النص أنه «تنتهي علاقة العمل عند انتهاء العطلة، إذا أنجز الموظف مشروعه في إنشاء المؤسسة أو إذا لم يقدم طلبا لإعادة إدماجه في الأجل المحدد».

أما في حالة عدم تجسيد مشروعه في إنشاء مؤسسة، فيمكن للموظف المعني «طلب إعادة إدماجه في رتبته الأصلية في أجل شهر واحد على الأقل قبل انقضاء العطلة ويعاد إدماجه، عند انتهاء العطلة بقوة القانون ولو كان زائدا عن العدد، ويحتفظ، عند إعادة إدماجه بحقوقه التي اكتسبها عند تاريخ إحالته على العطلة»، وفقا لما ينص عليه القانون المذكور.

بهدف ترقية السياحة الصحراوية ببلادنا.. وزارة الداخلية تعلن:

تسهيلات جديدة في منح التأشيرات للسيّاح الأجانب

■ تأشيرة تسوية مباشرة عند الوصول إلى المطارات والمعابر البرية

أعلنت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، أمس في بيان لها، عن قرار تمكين الأجانب الراغبين في القيام برحلات سياحية بجنوب الجزائر عن طريق وكالات السياحة والأسفار الوطنية المعتمدة، الاستفادة من تأشيرة التسوية بدل ترتيبات التأشيرة العادية.

وأوضح البيان أنه و»مواصلة لسلسلة الإجراءات المتخذة من طرف السلطات العمومية بهدف ترقية السياحة الصحراوية ببلادنا، تعلن وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية إقرار ترتيبات جديدة في منح التأشيرات السياحية للسياح الأجانب الراغبين في زيارة جنوب بلادنا، وذلك بالتنسيق الوثيق مع مختلف القطاعات الوزارية والهيئات المعنية».

وبهذا الخصوص - يوضح المصدر ذاته - «تقرر تمكين الأجانب الراغبين في القيام برحلات سياحية بجنوب البلاد عن طريق وكالات السياحة والأسفار الوطنية المعتمدة، الاستفادة من تأشيرة التسوية مباشرة عند وصولهم إلى المنافذ الحدودية، لاسيما بالولايات الجنوبية (المطارات والمعابر البرية)، عوضا عن إجراء ترتيبات التأشيرة العادية».

وفي هذا الإطار، «تقوم الوكالات السياحية المعتمدة بإدراج كل المعطيات المتعلقة ببرنامج الزيارة السياحية والمشاركين فيها من السياح الأجانب، وذلك عبر أرضية رقمية يتم الولوج إليها بمديريات السياحة والصناعة التقليدية للولايات المعنية».

وبتفصيل أكبر، أفادت الوزارة بأنه «يستفيد السياح الأجانب المعنيون من وثيقة تسلم لهم عن طريق وكالاتهم السياحية، تسمح لهم بالركوب عبر الطائرات التابعة لمختلف شركات الطيران بالمطارات القادمين منها»، كما يستفيدون «مباشرة عند وصولهم من تأشيرات التسوية بالمدة التي تتوافق مع فترة الرحلة السياحية المنظمة لهم، وذلك وفق التشريع والتنظيم المعمول بهما».

كما أكدت في السياق ذاته بأن السلطات المحلية للولايات المعنية تسهر على «توفير المرافقة اللازمة لكل الفاعلين المعنيين، قصد ضمان سير الجولات السياحية المبرمجة في أحسن الظروف»، وفقا لما تضمنه البيان.

المراجعة الدورية للقوائم الانتخابية..شرفي:

305.940 ناخب مسجل جديد و729.452 مشطوب

■ ملتزمون بالتطهير الكلي للبطاقية الانتخابية الوطنية

أكد رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، أمس الأربعاء بالجزائر العاصمة، أن عدد المسجلين الجدد في القوائم الانتخابية خلال المراجعة السنوية العادية بلغ 305.940 فيما بلغت عدد التشطيبات 729.452.

وفي ندوة صحفية خصصت لتقديم المعطيات المتعلقة بالمراجعة العادية للقوائم الانتخابية، المنظمة بين 4 و14 ديسمبر الجاري، كشف السيد شرفي أن «عدد المسجلين الجدد بلغ 305.940 منهم 17.738 يمثلون المواطنين البالغين من العمر 18 سنة». وتم خلال عملية المراجعة «شطب ما لا يقل عن 729.452 مسجل من البطاقية الانتخابية الوطنية ليصبح عدد الهيئة الناخبة 23.186.049 مسجل». وأوضح رئيس السلطة بالمناسبة أن تراجع الهيئة الناخبة، التي كان عددها قبل المراجعة العادية 23.609.561، يعود إلى «العدد الهام من التشطيبات التي بلغ عددها 729.452 منها 421.349 مشطوب بسبب الازدواجية في التسجيل في القوائم الانتخابية».

كما أوضح السيد شرفي بهذا الخصوص، أن «الشطب بسبب الازدواجية في التسجيل في القوائم الانتخابية يمثل 75 بالمائة من العملية»، مضيفا أن هذه الظاهرة «كانت من النقاط السوداء التي كانت تشوه النظام الانتخابي الوطني».

وبالمناسبة، أكد التزامه بـ «التطهير الكلي للبطاقية الانتخابية الوطنية خلال المراجعات القادمة للقوائم الانتخابية».

أحداث وقرارات تاريخية صنعت العهد الجديد

2022.. عام الانتعاش الاقتصادي والمكاسب الاجتماعية

■ نجـــاح جزائري في تحقيق الوحدة بين أبناء الشعب الفلسطيني

يصف الجزائريون، سياسيّون كانوا أم خبراء متخصّصون في مجالات شتى سنة 2022، بأنها عام "الانتعاش الاقتصادي"، وسنة اجتماعية بامتياز، من خلال تحقيق قفزات تاريخية وتحقيق أرقام "طموحة" تخصّ تعافي الدينار ومحاربة الريع، مع تحقيق الرهان الأكبر بالنسبة لرئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، متمثلا في معالجته للملف الاجتماعي الذي كان له الأثر البالغ على عموم الجزائريين بتحسين القدرة الشرائية لهم، بإقرار زيادات جديدة في الرواتب.

هيام لعيون

عرفت سنة 2022 أحداثا متنوعة على الصعيدين الرياضي والدبلوماسي والسياسي، جعلتها سنة مميّزة جدا.

القمة العربية..الحدث العربي

كانت الدورة 31 للقمة العربية بالجزائر المنعقدة في أول نوفمبر 2022، والمتوجة بـ "إعلان الجزائر"، من أبرز القمم العربية نجاحا لحضورها النوعي العربي بتواجد 15 زعيما عربيا على أرض الشهداء، وبحضور دولي على رأسهم الأمين الرئيس السنغالي، الرئيس الحالي للاتحاد الإفريقي، ماكي سال، والأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، وإلهام علييف رئيس جمهورية أذربيجان، رئيس حركة عدم الانحياز، كضيوف شرف بالقمة، فضلا عن القرارات التي اتخذت من أبرزها القضية المحورية القضية الفلسطينية، وتعزيز العمل العربي المشترك فيما يخص الأوضاع في الوطن العربي والوضع الدولي، وضرورة مواكبة العرب لكل المتغيرات الحاصلة.

لقاء تاريخي فلسطيني في الجزائر

وكان قصر الأمم بنادي الصنوبر خلال سنة 2022، شاهدا على توقيع "إعلان الجزائر"، خلال مؤتمر لمّ الشمل من أجل تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية، الذي كان بمثابة أرضية صلبة لتحقيق الوحدة بين مختلف الفصائل الفلسطينية التي حقّقت توافقا غير مسبوق خلال هذا المؤتمر. في خطوات جزائرية رامية لتحقيق الوحدة بين أبناء الشعب الفلسطيني الشقيق، بما يساهم في تحقيق تطلعاته وحقوقه المشروعة، ويكرس مبدأ الحوار والشراكة السياسية بين مختلف القوى الوطنية الفلسطينية.

استعراض عسكري ضخم

واحتفالا بالذكرى الستين لاسترجاع السيادة الوطنية، عاش الجزائريون أكبر وأضخم استعراض عسكري للجزائر، نظّمه الجيش الوطني الشعبي، تحت إشراف رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، عبد المجيد تبون، حيث جابت آفتك الأسلحة المتطورة التي يملكها الجيش الوطني الشعبي، الطريق الوطني رقم 11، المحاذي لجامع الجزائر نحو حي مختار زرهوني بالمحمدية، بحضور رؤساء ووفود عدة دول شقيقة وصديقة.

وكان العرض العسكري عبارة عن أسلحة حقيقية متطورة جدا، على غرار صواريخ "إس 500" التي تعتبر أشد فتكا، في ظل ظهور تناسق بين القوات البرية، الجوية والبحرية، حيث بدأ الاستعراض بالسلاح الجوي، ثم البري وهو القوة الضاربة للجيش الوطني الشعبي، وأخيرا القوات البحرية التي تستلهم قوتها من ماضيها، وكان الاستعراض وفق خبراء بمثابة رسائل يجب أن يفهمها المحيط الإقليمي والدولي، وما احتفالات 60 سنة من استقلال الجزائر، خير دليل على ذلك، بعدما جمعت الشمل بين الجانب التاريخي، الرياضي، السياسي والاقتصادي، معطية صورة ناصعة عن عهد الجزائر الجديد.

رفع مداخيل وأجور الجزائريّين

عمل رئيس الجمهورية خلال سنة 2022، على تحسين القدرة الشرائية للجزائريين لقرابة 3 ملايين موظف، من خلال إقرار زيادات جديدة في الأجور على مدى سنتين 2023ـ 2024، خلال قانون المالية لسنة 2023، حيث تتراوح هذه الزيادات بين 4500 دج إلى 8500 دج، لتصل في حدود 50 بالمائة من الزيادات المرتقبة خلال سنة 2024، بعد سلسلة إجراءات مسّت أجور الجزائريين خلال الثلاث سنوات الماضية. كذلك تمّ إقرار زيادة في معاشات ومنح التقاعد لتصبح أدناها 15 ألف دينار، ومن المتقاعدين من تضاعفت منحته 200 بالمائة، وهذا بالرغم من ظروف اقتصادية عالمية متغيرة، على ضوء التحولات الجيوإستراتيجية.

تأسيس منحة للبطالة..الاستثناء

لأوّل مرة في تاريخ الجزائر، قرّر رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون تخصيص منحة للبطالين، حيث صنع الاستثناء، ليس لهذا فقط، بل لأن قيمتها ارتفعت مرتين خلال سنة 2022، بعد توقيعه لقانون المالية لسنة 2023 منذ أيام قليلة فقط، وتضمن هذه المنحة تغطية صحية وتكفلا كليا من الدولة برسوم المنحة، كما يستفيد منها أكثر من 1.9 مليون جزائري، حيث كلّفت الخزينة العمومية مبلغ 1.5 مليار دولار، وهذا لصون كرامة الشباب في انتظار الحصول على منصب عمل دائم. كما جاءت هذه المنحة بالرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة التي عرفتها الجزائر.

ترسيم 60 ألف أستاذ

لعل ما ميّز نهاية العام 2022 قرار أعلن عنه مؤخرا رئيس الجمهورية، يقضي بترسيم جميع الأساتذة المتعاقدين البالغ عددهم 60 ألف أستاذ قبل نهاية فيفري المقبل، وحلّ بذلك مشكلا شائكا أرّق الأساتذة لسنوات، وتقرّر بأن لن يتم مستقبلا الاعتماد في التوظيف على التعاقد من جديد.

فرص ذهبية للموظّفين

تمّ خلال السنة الجارية 2022، منح الموظفين إمكانية إنشاء مؤسسة وفق القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، وتكريسا لحق الاستفادة من عطلة لإنشاء مؤسسة بالنسبة للموظفين أو المتعاقدين الإداريين، من أجل خوض تجربة استثمارية مع إمكانية لعودة الى المنصب في غضون سنة واحدة في حال عدم النجاح في خوض التجربة المقاولاتية، أمر فتح شهية الجزائريين لخوض تجارب استثمارية بعيدا عن رتابة الوظيفة والإدارة.

استرجاع 20 مليار دينار من الأموال المنهوبة

كانت سنة 2020، عنوانا لتجسيد التزام رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، باسترجاع الأموال المنهوبة، في إطار مواصلة محاربة الفساد من خلال استرجاع ما يعادل 20 مليار دولار داخل الوطن، لتبقى عملية استرجاع باقي الأموال المهربة متواصلة، حيث أكد الرئيس تبون مؤخرا أنّ هناك "أموال ضخمة تم تهريبها إلى الخارج خلال فترة امتدت من 10 إلى 12 سنة، وهناك ممتلكات ظاهرة في شكل فنادق 5 نجوم وغيرها حتى أنّه تم تبليغنا رسميا من أجل تسليمها إلى الجزائر بالأخص من طرف الدول التي كانت مقصدا للتهريب ومنبعا لتضخيم الفواتير"، خاصة وأنّه قال إنّ بعض الممتلكات "وضعت في خزائن خاصة في سويسرا وليكسمبورغ والجزر العذراء".

دعم تكاليف الحج

اتّخذ رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون قرارا بخفض سعر تذكرة الحج بـ 10 مليون سنتيم، بعد العودة الى أداء الفرض الديني للمرة الأولى بعد جائحة كورونا، حيث لاقت هذه الخطوة ترحيبا واسعا من قبل المقبلين على أداء فريضة الركن الخامس من الإسلام.

ألعاب متوسّطية ناجحة

نجحت الجزائر خلال سنة 2022 في تنظيم الطبعة 19 لألعاب البحر الأبيض المتوسط بوهران، (25 جوان - 6 جويلية)، حيث اعتبرت بشهادة من حضرها من الوفود الأجنبية، واحدة من أبرز طبعات هذه الألعاب، وكان الرئيس تبون قد أعطى إشارة افتتاح هذه الألعاب، التي شارك فيها 3.390 رياضي من 26 دولة، وجاء حفل الافتتاح عالميا، عكس صورة الجزائر وحاكى تاريخها العريق ومكانتها الحضارية الهامة في الضفة المتوسطية عبر عرض فني متكامل استعملت فيه أحدث التكنولوجيات.

وحظيت الدورة بترحيب وإشادة كبيرين من الهيئات الرياضية والإعلامية الدولية، وقد نوّه رئيس اللجنة الدولية للألعاب المتوسطية دافيد تيزانو بالجهود التي بذلتها الجزائر من أجل إنجاح هذه الطبعة التي تنظم بعد 47 عاما من الدورة الأولى التي نظمتها الجزائر في 1975 بالعاصمة.

تعافي قيمة الدينار لأوّل مرة منذ عقود

من أبرز الأحداث التي شهدتها الجزائر خلال عام 2022، تحقيق الدينار الجزائري خلال الأشهر الأخيرة قفزة مفاجئة وتاريخية، أمام العملات الأجنبية ـ الدولار والأورو ـ لدى البنوك، وظهرت هذه المؤشرات منذ السادس من سبتمبر الماضي، إذ حقّق مكاسب تاريخية لم يشهدها منذ تسعينات القرن الماضي، حيث واجهت العملة الوطنية ضربات متكررة، وكان خبراء قد شددوا على أن هذا الارتفاع الذي سجله الدينار الجزائري مقابل اليورو والدولار، بشكل لافت خلال 2022، ساهم في امتصاص التضخم ورفع القدرة الشرائية للمواطنين مع تعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني.

الميزانية الأضخم منذ الاستقلال

اعتمد في قانون المالية لسنة 2023، ميزانية غير مسبوقة منذ استرجاع الاستقلال، وهو ما شكّل دليلا على حرص الرئيس عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية على الدفع قدما بعجلة النمو الاقتصادي وتكريس الطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية، حيث تصل نفقاتها إلى 13 ألف و786 مليار دينار، موزّعة بين نفقات التسيير (9.767 مليار دينار) بارتفاع قدره 27 بالمائة، ونفقات التجهيز (4019 مليار دينار)، بزيادة 2.7 بالمائة، وأكّد وزير المالية خلال عرضه للمشروع سالف الذكر، أن التدابير التي جاء بها مشروع قانون المالية لسنة 2023 ستعطي ديناميكية جديدة للاقتصاد الوطني، وتعزّز جهود الدولة في مجال السياسة الاجتماعية.

وتمّ التركيز على تعزيز الإجراءات التي أقرتها الحكومة من أجل ضمان تشجيع ودعم الاستثمار لتنويع النشاط الاقتصادي، الحفاظ على المكاسب الاجتماعية وتحسين القدرة الشرائية واحتواء التضخم، واسترجاع التوازنات المالية الداخلية والتمويل الداخلي للاقتصاد، مع مواصلة رقمنة قطاع المالية وتحسين نوعية الخدمة العمومية.

تنظيم الإحصاء السّادس للسكان

نظّمت الجزائر خلال سنة 2022، عملية الإحصاء السادس للسكان والإسكان في الجزائر، حيث تم الاعتماد فيها ولأول مرة على الألواح الرقمية التي بلغ تعدادها 57 ألف لوحة رقمية، عوض الوسائل التقليدية وهي الأوراق، وتمّ تجنيد أكثر من 52000 عون مكلف بالإحصاء، وحوالي 8000 عون مراقب و3000 مكون، علما أن هذه العملية الإحصائية تأتي بعد آخر إحصاء للسكان عرفته الجزائر منذ سنة 2008.

خطّة عمل إستراتيجية لتغطية الاحتياجات الوطنية

مشاريع سيادية في الصناعة الصيدلانية لأجل الأمن الصحي للجزائريين

إنتاج الأنسولين ولقاح الأطفال وأدوية مضادة للسرطان

حقّق قطاع الصناعة الصيدلانية عدة مكتسبات في سنة 2022 بفضل تنفيذ إستراتيجية فعالة ارتكزت على ثلاثة محاور كبرى، تتمثل في استمرار ترقية الاستثمار والإنتاج الصيدلاني الوطني، تعزيز تغطية الحاجيات الوطنية من المواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية الأساسية، وكذا وضع خطة عمل لتصدير المواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية.

صونيا طبة

سجّل القطاع خلال هذه السنة نتائج إيجابية تجسّدت من خلال إطلاق مشاريع واعدة في الصناعة الصيدلانية ستجنى ثمارها بداية من السنة القادمة، أبرزها إنشاء وحدات لتصنيع مادة الأنسولين محليا، والتي ستنطلق رسميا في الإنتاج والتسويق، وكذا الشروع في إنتاج لقاح الأطفال في الثلاثي الأول من عام 2023، بالإضافة إلى تخصيص 6 وحدات لإنتاج أدوية السرطان منها من شرع في الخدمة، وأخرى تستعد لبداية الإنتاج من أجل المساهمة في تحقيق الاكتفاء في حوالي 50 بالمئة من حاجيات السوق، والتخلص من أزمة ندرة هذه الأصناف من الأدوية.

وتعرف سوق الصناعة الصيدلانية قفزة نوعية بفضل التحفيزات التي منحتها إياها الدولة من أجل إطلاق صناعة صيدلانية حقيقية قادرة على تلبية أزيد من 70 بالمائة من احتياجات السوق الوطنية، وتطبيقا لتعليمات رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون في إطار السعي لضمان سيادة صيدلانية وأمن صحي وطني، والمساهمة في التنمية الاقتصادية الوطنية من خلال ترقية الاستثمار الإنتاجي في القطاع، وتقليص فاتورة استيراد الأدوية وولوج الأسواق الخارجية، وتنفيذ خطة عمل للرفع من نسبة الإدماج في تصنيع الأدوية محليا، وكذا ترقية البحث والتطوير الصيدلاني من خلال التعاون مع المؤسسات الجامعية والمؤسسات الناشئة.

وستكون 2023 سنة واعدة بالنسبة لقطاع الصناعة الصيدلانية بعد اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات، وتبني خطة عمل إستراتيجية تهدف لتحقيق صناعة صيدلانية محلية من خلال مراجعة وتكييف بعض الأحكام التنظيمية لتسهيل استكمال المشاريع الاستثمارية، وتحسين سير الوكالة الوطنية للمواد الصيدلانية وتعزيز إمكانياتها، وترقية التصنيع المحلي للأدوية المضادة للسرطان والأنسولين، زيادة على تشجيع تصدير الأدوية المصنعة محليا الذي يعد من بين الأهداف المسطرة من قبل السلطات العمومية.

وحرصت الحكومة على توفير كل أنواع الأدوية التي تحتاجها المؤسسات الاستشفائية العمومية والخاصة، والقضاء على مشكل ندرة بعض أنواع الأدوية لاسيما الموجهة لعلاج مرضى السرطان من خلال الرفع سنويا من ميزانية الصيدلية المركزية للمستشفيات التي قدرت بـ 148.310 مليون دج سنة 2022، فضلا عن بذل جهود أكبر لتغطية السوق الوطنية، وضمان توفير الأدوية للمواطن الجزائري بالإنتاج المحلي بعيدا عن اللجوء للاستيراد.

وحظي مجال الصناعة الصيدلانية باهتمام كبير في برنامج رئيس الجمهورية، الذي اعتبره قطاعا استراتيجيا يحتاج للدعم بحشد جميع الوسائل والإمكانيات المادية والبشرية من أجل تطوير الصناعة الصيدلانية المحلية، وتلبية الاحتياجات الوطنية من الأدوية، وتجسّد هذا الاهتمام في آخر اجتماع لمجلس الوزراء أين قدّم رئيس الجمهورية تعليمات وأوامر من بينها ضرورة توفير الأدوية للمواطنين واعتبارها مهمة سامية، بالإضافة إلى مكافحة تهريب الأدوية بكل أشكالها، وإلحاق أشد العقوبات بالمتورطين فيها.

وتوصّل القطاع إلى تحقيق ارتفاع في الإنتاج الصيدلاني الوطني بما يقارب 50 بالمائة من حيث القيمة، مع التمكن بفضل الاستثمارات المنجزة في هذا المجال وسياسة ضبط السوق من تحديد الاستيراد ليشمل الأدوية الضرورية فقط، وسمح هذا الإنتاج المعتبر بتقليص فاتورة استيراد الأدوية مع المساهمة في اقتصاد 800 مليون دولار، حيث يرجع النمو المسجل في الصناعة الدوائية إلى جملة من العناصر الجوهرية، أبرزها تشجيع الدولة للصناعة الدوائية محليا.

كما ساهمت السياسة الصيدلانية التي تمّ وضعها على مستوى قطاع الصناعة الصيدلانية في الارتقاء بمستوى الإطار التنظيمي الوطني إلى مصف المعايير الدولية المعمول بها، وترقية الإنتاج المحلي بما يضمن تأمين السوق الوطنية من خلال ضمان وفرة المنتجات الصيدلانية الأساسية دون انقطاع والتحكم في فاتورة الاستيراد.

صيدال "عودة مكانته في السّوق"

يعتبر مجمّع "صيدال" الحلقة الأساسية في الانجازات المسجلة في مجال الإنتاج الصيدلاني هذه السنة، خاصة وأنه عرف تطورا واضحا وعودة مكانته في السوق الوطنية على مدى السنوات الثلاث الأخيرة بعد تجاوز الفترة الصعبة التي مرّ بها في السابق، حيث يسعى المجمع الصيدلاني العمومي الوحيد في الجزائر إلى كسب التحدي المتمثل في تغطية احتياجات السوق الوطنية من حيث الأدوية من خلال إستراتيجية ترمي إلى تقليص الواردات وتطوير صناعة صيدلانية وطنية ناجعة.

ويحتل مجمّع "صيدال" موقعا متقدما على ساحة الصناعة الدوائية، وهو أحد أذرع الصناعة الوطنية التي يراهن عليها في ترجمة الأهداف الوطنية للتنمية بكافة أوجهها، حيث يسعى لرفع كمية إنتاجه بـ 47 بالمائة و88 بالمائة من حيث القيمة مقارنة بإنجازات السنة الفارطة بتصنيع 151 مليون وحدة بقيمة 15299 مليار دج، ويتوقع أن تنمو الحصة السوقية للمجمع بنسبة 5 بالمائة في 2023.

وفي هذا الصدد، أسدى رئيس الجمهورية تعليمات تقضي بإعادة الاعتبار لمجمع "صيدال" كي يؤدي دوره الحقيقي في مجال صناعة الأدوية بالجزائر، ومن أجل أن يساهم في التكفل بتغطية جزء كبير من حاجيات السوق الوطنية للدواء بعدما تقهقرت إلى 5 بالمائة، وهي التي كانت تحوز على حصة سوقية تقدر بـ 47 بالمائة، بالإضافة إلى العمل على ضمان إنتاج وتوفير المواد الصيدلانية الإستراتيجية من أجل أن يشارك "صيدال" في تنظيم السوق الصيدلانية للمستشفيات.

وبخصوص مجال البحث والتطوير، يطمح مجمّع "صيدال" إلى تسويق 21 منتجا جديدا تم تطويرها داخليا من طرف مركز البحث والتطوير بطاقة إنتاجية تبلغ 4 مليون وحدة بقيمة 600 مليون دج، حيث سيقوم بإنتاج مادة الأنسولين محليا اعتبارا من الثلاثي الأول من 2023 بطاقة إنتاجية تبلغ مليون قارورة في السنة وتخص إنتاج المحاليل والحقن، وذلك تطبيقا لأوامر رئيس الجمهورية.

ويتطلّع المجمّع في 2023 وبدعم من وزارة الصناعة الصيدلانية أن يرقى الى مستوى تطلعات رئيس الجمهورية لاسيما تلك المتعلقة بتغطية السوق الوطنية، وضمان توفير الأدوية للمواطن الجزائري بالإنتاج المحلي من خلال وضع إستراتيجية تعتمد على ثلاثة محاور إنتاجية ذات قيمة مضافة عالية لصحة المواطن تقوم على إنتاج الأنسولين والأدوية واللقاحات، بالإضافة إلى بعض الأدوية الموجهة لمرضى السرطان، والتي يعرف توفرها تذبذبات دورية، حيث سيقوم المجمع بإطلاق إنتاج مضادات السرطان من خلال شراكة مع المخبر الكوري OTTO، وهو ما سيمكن المجمع العمومي من تغطية الطلب على هذه المواد الضرورية.

وستكون 2023 بالنسبة لمجمع "صيدال" سنة التركيز على تصدير المنتجات الصيدلانية الجزائرية، والولوج بقوة إلى الأسواق الخارجية لاسيما البلدان الإفريقية تأتي في مقدمتهم السنغال والبنين وموريتانيا وطوغو وساحل العاج وغيرها، ويتحقق هذا المسعى بفضل دعم وتشجيع الدولة للمتعاملين الصيدلانيين للاستثمار في هذا المجال، وتقديم تسهيلات قصد بلوغ تصدير المنتجات الصيدلانية، ووضع حد للعراقيل التي كانت تواجه بعض الوحدات التي ترغب في التصدير للخارج.

يواصل قطاع الصناعة الصيدلانية التقدم من أجل تحقيق مسعى تغطية حاجيات السوق الوطنية، والوصول الى الاكتفاء الوطني من الأدوية وتخفيض فاتورة الاستيراد، ويعول أن تكون 2023 سنة الإصلاحات في مجال الصناعة الصيدلانية المحلية والإقلاع في جزائر جديدة تعتمد على قدراتها الذاتية ومتفتحة على التعاون مع كل الشركاء في ظل ما توليه السلطات العليا من اهتمام بالغ للقطاع من أجل الإسراع في خلق صناعة صيدلانية حقيقية تستجيب للاحتياجات الوطنية وتمكّن من مواجهة التحديات.

ملف السكن في جزائر..

من إدارة "الأزمة" إلى تسيير الطلب

ساهم التقدم المحرز في عمليات الإسكان خلال سنة 2022، في التحول، أخيرا، من مرحلة تسيير "أزمة السكن" إلى مرحلة تسيير طلبات السكن، حيث سجّلت السنة المنقضية توزيع أكثر من 400 ألف وحدة سكنية من مختلف الصيغ عبر الوطن.

كانت سنة 2022 بامتياز "سنة تمليك السكنات للمواطنين"، في ظل الديناميكية التي شهدتها عمليات التوزيع طيلة أشهر السنة، وتعززت بشكل خاص في مناسبات تحمل دلالة رمزية تاريخية بالنسبة للشعب الجزائري، بتوجيهات من رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، حيث عمل القطاع على دفع وتيرة الانجاز في الورشات، وتسريع الأشغال في الوحدات السكنية المبرمجة للتوزيع.

وسمح تجسيد البرنامج السكني الطموح الذي أقرّه رئيس الجمهورية، البالغ قوامه 1 مليون وحدة سكنية بمختلف الصيغ خلال الخماسي 2020 – 2024، بالتكفل بجزء هام من احتياجات ومتطلبات المواطن الجزائري بما يضمن له إطارا معيشيا لائقا.

وتمّ حتى نوفمبر 2022، توزيع 376 ألف وحدة سكنية بمختلف الصيغ، تزامنا مع مختلف المحطات التاريخية الوطنية كذكرى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى وعيد الاستقلال.

وفي الذّكرى 60 لاسترجاع السيادة الوطنية، المصادف لـ 5 يوليو، تمّ توزيع أكبر حصة للسكنات منذ الاستقلال مقدرة بأكثر من 160 ألف وحدة سكنية من مختلف الصيغ مجهزة بكل المرافق عبر التراب الوطني، تتوزّع على صيغة العمومي الإيجاري (77.323 وحدة)، وصيغة البيع بالإيجار "عدل" (37.699 وحدة) وصيغة السكن الترقوي المدعم (6.294 وحدة) وصيغة الترقوي العمومي (2.595 وحدة)، بالإضافة إلى 18.374 إعانة للسكن الريفي و19.321 إعانة في صيغة التجزئات العمومية.

كما شهدت الذكرى 68 لاندلاع الثورة التحريرية، توزيع 120 ألف وحدة سكنية بمختلف الصيغ عبر الوطن.

وبلغ ما تمّ توزيعه من السكنات منذ 2020 إلى اليوم أزيد من 700 ألف وحدة سكنية، ممّا سمح ببلوغ نسبة شغل السكن في الجزائر نسبة 7 ، 4 شخص/سكن، مع استفادة أكثر من 3 ملايين فرد من سكن لائق.

كما كانت سنة 2022 شاهدة على تأسيس "البنك الوطني للإسكان"، الذي سيعطي دفعة قوية وديناميكية للقطاع، تسمح بتجسيد مختلف البرامج السكنية في آجالها المحددة تماشيا مع متطلبات المرحلة القادمة.

جهود مستمرّة لتوفير العقار

لم تقتصر إنجازات القطاع على تشييد السكنات، وإنما شملت أيضا المرافق العمومية والهياكل الرياضية الكبرى.

وقد تمّ تسليم 413 مرفق عمومي بعنوان سنة 2022، منها 355 مؤسسة تربوية مع الانتهاء من إنجاز ملعب براقي بالعاصمة، بعد نجاح كل التجارب التقنية، بالإضافة الى إعادة بعث أشغال ملعب الدويرة التي تعرف تقدما بنسبة 65 بالمائة، الأمر الذي سيسمح للجزائر باحتضان مختلف الفعاليات والبطولات الرياضية سواء المحلية أو القارية أو الدولية.

كما أعطى القطاع إشارة انطلاق الأشغال لإنجاز أول مسجد أخضر بالمدينة الجديدة سيدي عبد الله، والذي يعد الأول من نوعه من الناحية الإيكولوجية، حيث يتميز بخصائص تجعله يتلاءم والنجاعة الطاقوية واستعمال الطاقات المتجددة.

وفي مجال العمران، تمّ وضع منصة رقمية للشباك الموحد مخصّصة لطلبات رخص البناء والحصول عليها بطريقة إلكترونية للقضاء على الممارسات البيروقراطية، واحترام الآجال المحددة وإضفاء الشفافية في المعالجة.

توزيع أكثر من 400 ألف وحدة سكنية من مختلف الصيغ عبر الوطن

وكان رئيس الجمهورية قد أعطى توجيهات بتخصيص أوعية عقارية لبناء السكنات الاجتماعية، مع مواصلة التزام الدولة بدعم السكن الريفي، والتحضير لقانون جديد يعاقب بقوّة المستولين على أراضي الدولة.

ويتطلّع القطاع في هذا الإطار إلى تحيين المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2030، الذي يتم دراسته حاليا على مستوى الحكومة، للتمكن من فتح ملفات التوسع العمراني والتحولات، وإعادة التوازن الإقليمي وإعادة التشكيل الإقليمي، ما سيسمح بتوفير العقار الموجه لتنفيذ البرامج السكنية.

ويواصل القطاع معركته لتوفير العقار الضروري الموجه لتنفيذ البرامج السكنية، من خلال الدراسات المتعلقة ببرامج المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير، حيث تمّ على المستوى الوطني تسجيل 1541 دراسة لمراجعة المخططات، منها 1394 صودق عليها و153 درست ووضعت على مستوى المصالح المحلية في انتظار المصادقة عليها، والتي ستمكّن من توفير 6514 هكتار.

الخبير حيدوسي يقيّم أداء القطاع الصناعي

قرارات حاسمة تمهد لنهضة صناعية كبرى

تحضير أرضية صلبة والمناخ الضروري للاستثمار

39 منطقة صناعية جاهزة نهاية 2022

في خضم الجهود المبذولة لترقية المنتوج الوطني وكبح الواردات، حظي قطاع الصناعة بالكثير من الاهتمام، على خلفية أن عام 2022 الموشك على الانتهاء، وصف بالسنة الاقتصادية، فجاءت البداية من تعديل قانون الاستثمار، وتطهير العقار الصناعي مع توفير المزيد من الأوعية لأصحاب المشاريع. وفوق كل ذلك، واصلت الحكومة سياسة تشخيص وضعية المؤسسات وتقديم الدعم للمتعثرة منها، كما تعززت المنظومة الاقتصادية، وبالتحديد، المنظومة الصناعية، بمنصّة رقمية يسجل على مستواها أصحاب المشاريع الاستثمارية لتسهيل إنشاء مؤسسات صناعية واعدة في ضخ الثروة وامتصاص البطالة.

فضيلة بودريش

وقف الدكتور أحمد حيدوسي، الخبير الاقتصادي، عند أهم المكاسب والإنجازات المحققة بهذا القطاع الاستراتيجي والحيوي؛ لأنه يعد عصب الاقتصاديات بالدول المتقدمة والناشئة، خاصة أنه تم اتخاذ قرارات حاسمة ينتظر أن تمهد لنهضة صناعية واعدة، لذا لا غرابة أن 2022 توصف بالسنة الاقتصادية المحض، بفضل قرارات تاريخية متخذة على عدة أصعدة، رفعت العراقيل وقدّمت العديد من الامتيازات والتسهيلات.

الخبير الاقتصادي، قدم تشريحا دقيقا لعام 2022 عن أداء القطاع الصناعي، المرتكز على إمكانات ضخمة وقدرات معتبرة، في ظل إرادة قوية للدولة لجعله عصب الاقتصاد الوطني، فجاءت السنة الجارية بمثابة تعبيد الطريق وطرح التسهيلات، والسهر على تشخيص الوضعية من خلال قانون استثمار جاذب للمستثمرين الأجانب والمحليين، بالإضافة إلى منصة رقمية لتسجيل ملفات الاستثمار، بهدف تسريع المدة الزمنية التي ينتظرها المستثمر، وتقليص آجال دراسة الملفات بالسرعة القصوى.

معالجة ملفات المشاريع العالقة

فضل الخبير حيدوسي الوقوف على نقاط القوة والضعف بالقطاع الصناعي؛ لذا أكد أن الحكومة عكفت في البداية على تشخيص واقع المؤسسات العمومية على خلفية قدرتها على التحرك بسرعة، وكذا كونها صاحبة السلطة التنفيذية، فوجدت أنه من بين أكثر من 180 مؤسسة عمومية، هناك 81 مؤسسة متعثرة ومفلسة؛ لذا كان من الضروري إعادة بعث هذه المؤسسات وفق مقاربة اقتصادية، بعيدا عن الشعبوية، ووفق مقاربة مسطرة بأهداف دقيقة.

وقال الخبير، إن عام 2022، شهد إعادة بعث 17 مؤسسة عمومية وفق رؤية جديدة. وفي إطار جهود الحكومة من أجل ترقية النشاط الصناعي، قامت بمعالجة ملفات المشاريع الاستثمارية العالقة، وهو ما أمر رئيس الجمهورية، من خلال توجيهاته للحكومة. وعلى إثر ذلك، كلف السيد وسيط الجمهورية بحلحلة العراقيل بالنسبة للملفات العالقة والتي كان عددها معتبرا، أي ما يقارب 1000 ملف. وحتى لا يتكرر كل ذلك، جاءت ضرورة إعادة النظر في قانون الاستثمار وجعله محفزا وجذابا للمستثمرين، بهدف دفع القطاع الصناعي إلى قلب الفعالية الإنتاجية وخلق الثروة، باعتباره قطاعا استراتيجيا؛ لذا سطرت وزارة الصناعة استراتيجية، ترتكز على أسس تتمثل في دعم الإنتاج المحلي وكبح الواردات، وكذا دعم المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب تحضير الأرضية والمناخ الضروريين للاستثمار.

بداية تحويل المستوردين إلى مصدرين

بخصوص التحول الجذري الذي شهده القطاع الصناعي، بفضل قانون الاستثمار الواعد، قال الخبير إنه تمت تهيئة المناخ من خلال إعادة ما يعرف بضبط الواردات. فقامت الحكومة، عبر تبني سياسة ضبط الواردات، بحذف أكثر من 30 ألف مستورد، كانوا عبارة عن تجار، على اعتبار أن الوزير الأول كان قد أكد أن الجزائر لا تمنع مواطنيها من استهلاك ما يحتاجونه، ولكن الاستيراد الذي كان يضر بالاقتصاد الوطني وينهب المال العام، مرفوض بشكل نهائي. واللافت أنه فتح الأمر أمام هؤلاء المستوردين لاستبدال نشاطهم، من خلال قانون الاستثمار المشجع، وبهياكله التي تم تنصيبها ونصوصه التطبيقية التي صدرت مباشرة بعد صدور قانون الاستثمار، واعتبر حيدوسي أن الرؤية والهدف، أو التحدي، يكمن في طريقة تحويل المستوردين إلى مصدرين.

وعاد الخبير أحمد حيدوسي، ليسلط الضوء على العقار الصناعي، مستشهدا بتصريحات الحكومة، بعد أن أقرت أنه توجد مرافق صناعية في طور الانجاز، بينما، في الوقت الراهن، يحضر لتسلم نحو 39 منطقة صناعية، ستكون جاهزة قبل نهاية السنة الجارية. في حين، أعلن وزير الصناعة بدوره عن استرجاع أكثر من 2000 هكتار من العقار الصناعي، وهذا يعني أن كل الجهود والإجراءات، اتخذت لتوفير العقار الصناعي للمستثمرين الجادين. ويضاف إلى هذا – بحسب استعراض الخبير – أهم المكاسب المحققة خلال السنة الجارية.. وضع حيز التنفيذ منصة رقمية. وأشارت الحكومة إلى تسجيل أكثر من 1700 مشروع، وهذا ما أصبح يسمح للمستثمر بالحصول على شهادة تسجيل في ظرف قياسي، أي إمكانية الذهاب مع مرافقة المستثمرين من أجل تمويل مشاريعهم إلى نسبة 90٪ خاصة، بكل ما تعلق بمشاريع ذات البعد الاستراتيجي مثل الصناعات التحويلية.

قطاعات حيوية ذات أولوية

ذكر الخبير حيدوسي أن الحكومة حددت مجموعة من القطاعات تراهن عليها في ضخ الثروة وطرح الإنتاج، وتشجيع المستثمرين عبر قانون الاستثمار الجديد من أجل الاستثمار على مستواها؛ لأنها ضرورية وذات أولوية للاقتصاد الوطني. نذكر من بينها، قطاع التعدين والصناعة الميكانيكة والالكترونية، إلى جانب قطاع الصناعة الصيدلانية والتحويلية، وكذا الطاقات المتجددة. علما أن كل هذه القطاعات، ترى الحكومة أنه يمكن التعويل عليها في المستقبل القريب، بهدف الرفع من نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الإنتاج من 5 إلى 10٪، ومن ثم رفع هذه النسبة إلى 15٪ خلال السنوات المقبلة.

وتحدث الخبير – في المقام ذاته – عن الجهود المبذولة من أجل الرفع من قيمة الصادرات، باعتبار أن القطاع الصناعي ينتظر منه الكثير على صعيد الرفع من مستوى الصادرات، وكذلك خلق القيمة المضافة؛ لأنه بدل تصدير المادة خام، يصدر منتوجا مصنعا، وبالتالي الرفع من الصادرات خارج قطاع المحروقات إلى 15 مليار دولار، كما سطرت الحكومة للسنة المقبلة.

إقامة قاعدة رائدة لصناعة السيارات

وحول عودة نشاط تصنيع السيارات برؤية أكثر دقة ووضوحا، قال حيدوسي صحيح أن هذا الملف عرف تريثا، لكن الحكومة فضلت عدم التسرع في اتخاذ القرار، أي حتى تنضج الفكرة وتتضح الصورة، وبالتالي يتم وضع تصور نهائي، لأن الحكومة تحرص على إقامة قاعدة صناعية للسيارات حقيقية ورائدة بالجزائر، وفق هذه المقاربة، وحسب الالتزام الذي وقعته الحكومة الجزائرية مع مجمع عالمي أبدى رغبته في إنتاج السيارات بالجزائر. ويضيف حيدوسي، أن القطاع سيصل إلى نسبة اندماج مرتفعة في السنة الرابعة أو الخامسة، وهذا ما يؤهل الجزائر للدخول في صناعة سيارات حقيقية. لذلك تعكف الحكومة اليوم، من خلال تنظيم الملفات ومعالجتها، على فصل نشاط التجارة عن نشاط التصنيع، وكذا نشاط التركيب، وبالتالي ترك الأمور حتى تتضح الصورة، ويستفيد هؤلاء المتعاملون، إذا أقاموا صناعة حقيقية، من امتيازات جبائية، ومن يخالف القانون ستسحب منه الرخصة.

وفي الشق المتعلق بتكثيف النسيج المؤسساتي عبر تثمين المورد البشري والبحث عن مقاولين شباب ورواد أعمال في الجامعات ومعاهد التكوين، اعتبر الخبير أن الدولة الجزائرية تعول كثيرا على نموذج جديد من المتعاملين والمستثمرين والمتمثلين في رواد الأعمال، لأن رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، أدخل فلسفة جديدة في التسيير خلال العام الجاري، وينتظر أن تفضي إلى استغلال القدرات البشرية الهائلة. علما أن القطاع الخاص في الماضي، كان قد اقتحم مجال الاستثمار بشكل محتشم، وبقي نوعا ما لمدة طويلة في الحدود الضيقة في تجسيد المشاريع، وكانت المئات من المشاريع مجمدة على مستوى الإدارات العمومية، وحاليا تمت إزالة العراقيل، وهو ما حرصت الحكومة على تأكيده، وبالتالي كل شيء صار واضحا وشفافا..

في الوقت الراهن – يقول حيدوسي – صارت الحكومة تسعى إلى الرفع من عدد المستثمرين، علما أن الجزائر تمتلك طاقات شبانية من خريجي الجامعات في حدود 300 ألف خريج جامعي كل سنة، وأكثر من 200 ألف خريج معاهد ومراكز التكوين المهني، أغلبهم لديهم القدرة على تقديم الكثير في مجال ريادة الأعمال التي انطلقت خلال السنة الجارية، وينتظر منها الكثير، لأن غايتها هي تحويل الشاب المتخرج من طالب للعمل، إلى مستحدث لمؤسسة منتجة للقيمة المضافة، لهذا تم إدراج هذه المفاهيم الجديدة، وتم الوقوف عليها خلال الأشهر الماضية على مستوى الجامعات، أي تم إنشاء العديد من المشاريع وتكريس المقاولاتية. وما تجدر إليه الإشارة، فإن الفكرة الجديدة، أن الطالب في الوقت الحالي، صار يضرب عصفورين بحجر واحد، لأنه يحضر مذكرة التخرج، وفي نفس الوقت ينشئ مشروعه الخاص وفق هذه المذكرة. وتندرج هذه الفكرة ضمن جهود دعم الطاقات الشبانية، وينتظر منها استحداث العديد من المؤسسات الناشئة، لأن الوزير الأول تحدث عن تسطير إنشاء 1 مليون مؤسسة ناشئة، وهذا يعد رقما معتبرا تسعى الجزائر إلى تحقيقه، في ظل وجود مئات الآلاف من خريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني. ويذكر أنه أطلقت هذه السنة كل التسهيلات لدعم حامل المشروع من خلال نفس المقاربة، لأنه يحرص على غرس فكرة المقاولاتية وسط الشباب ويتحول الشاب إلى رائد أعمال ومقاول.

الجزائر تحتل مراتب متقدمة بالعالم

من أجل كل ذلك، أفاد الدكتور حيدوسي، أن الحكومة أقرت رفع حجم الاستثمارات وغيرت قانون الوظيف العمومي، أي منح عطلة غير مدفوعة الأجر لمدة سنة لمن اختار استحداث مشروع استثماري، ويمكن تمديدها إلى سنة ونصف. وحاليا، تحرص الحكومة، وفق مقاربة شاملة، على تكوين رجال أعمال من إطارات يتمتعون بالكفاءة والمهارات العالية، لأنها تسعى للاندماج في الاقتصاد العالمي، وتحتاج إلى رجال أعمال من طراز عال وقدرات ومستوى ثقافي ساطع، علما أنهم سيحتفظون بتغطية الضمان الاجتماعي.

وخلص الخبير إلى القول، إنه في ضوء التقارير الدولية، فإن الجزائر تحتل مراتب متقدمة على المستوى العالمي، من حيث عدد المؤسسات الناشئة. فقد انطلقت من الصفر وتقدمت بمعدل نمو سريع جدا، رغم أن الطريق مازال طويلا، لكن البداية جاءت مشجعة ولافتة نحو بناء قطاع صناعي متنوع وقوي، والأهم من ذلك بتنافسية عالية يمكنه أن يقتحم الأسواق العالمية، وكل ذلك تحقق – بحسب حيدوسي – بفضل خطوات ورؤية متأنية سمحت بتشخيص الوضع، ومن ثم تم اتخاذ قرارات حاسمة من شأنها أن تمهد لنهضة صناعية حقيقية، لذا لا غرابة أن 2022 توصف بالسنة الاقتصادية المحض، بفضل القرارات التاريخية المتخذة على عدة أصعدة، وهي القرارات التي رفعت العراقيل وطرحت العديد من الامتيازات والتسهيلات وفوق كل ذلك سخرت جميع عوامل الشفافية.

?????

مكتب الاستاذ بوقرين محمد رضا محضر قضائي معتمد لدى محكمة الشراقة مجلس قضاء تيبازة الكائن مكتبه ب ، 07 حي الدوفان دراية الجزائر الهاتف 023.33.04.22ف

اعلان عن جلسة اعتراضات لبيع عقار بالمزاد العلني

بطلب من ورثة المرحوم بن ساري مختار وارملته خالي فاطمة الزهراء وهم أبنائهم : بن ساري عبد الحليم ،زوجة سليمة ، زهور 2– ورثة المرحومة بن ساري فطومة بنت مختار وهم ، ارملة زوجها المرحوم عجاني جعفر ، حميدي غنية وأولاده عجأمي خدوجة ، ليلى ، عبد الرحيم ، زهية ،نادية ،سعد الدين –ورثة المرحوم بن ساري عمر بن مختار وهم : أرملته بومنير بهية بنت الطيب ،وأبنائه وهم : بن ساري حكيم وإبراهيم وميمي ، وورثة المرحوم بن ساري عبد الله بن مختار وهم : أرملته سانية حياة بنت محفوظ وأبنائه هم : بن ساري فاروق ومحمد ،حافظ ومختار أمين وفتيحة وزهرة وسميرة وكاميليا ، وورثة المرحوم بن ساري نورالدين بن مختار وهم : أرملته مقيدش صليحة بنت محند أمقران ، وأبنائه هم : بن ساري نوح وبوبكر وخير الدين وعلي ويوسف وقدور وهندة ، وورثة المرحوم خالي محمد بن أحمد وهم : أرملته بن مرادي ربيعة وأبنائه وهم : خالي اسماعين وعمر ومحفوظ وزوبيدة وباية وفتيحة وليلى وأحمد أبناء محمد الساكنين ب : الحمامات شارع الاكحل عبد العزيز رقم 33 الجزائر ضد : ورثة المرحوم بن ساري عباس ابن مختار وهم ارملته خالي ربيعة و أولاده جويدة ،امال ، نعيمة ، ياسين،حمزة ،،محمد،، يوسف . الساكنين ب : حي البربيجة اسطاوالي

و بناء على قائمة شروط البيع بالمزاد العلني المودعة بأمانة الضبط بمحكمة الشراقة في 2022/12/11 تحت رقم 2022/37 بالحضور لجلسة الاعتراضات لجلسة يوم 2023/01/03 على الساعة العاشرة صباحا امام مكتب الرئيس لدى محكمة الشراقة و لجلسة البيوع يوم 2023/01/29 على الساعة التاسعة صباحا امام محكمة الشراقة قاعة الجلسات رقم 01 .تعيين العقار ووصفه والمساحة الاجمالية : : حسب تقرير الخبرة للخبير عباش سفيان: قطعة ارض تبلغ مساحتها 1125 متر مربع مقام عليها بناية قديمة ذات طابق أرضي ، يعود تاريخ بنائها للحقبة الاستعمارية جدرانها من الحجارة وسقفها قرميدي،منجز من الجهة الخلفية للبناءة الاصلية (القديمة) بناية هشة (جدران من الباريان وسقف صفائح حديدي) البناية القديمة تشمل على ما يلي : الطابق الأرضي (شقة سكنية) بها : غرفة مساحتها 17,59م /غرفة مساحتها 16,93م/غرفة مساحتها 17,85م/ غرفة مساحتها 16,97م/ غرفة مساحتها 07,13م/ مطبخ مساحته 08,28م /الحمام مساحته 01,50م/ غ المهملات مساحتها 01,27م/ الرواق مساحته 20,61م المساحة الاجمالية المفيدة للشقة السكنية بالطابق الأرضي هي 108,13م بسعر افتتاحي 256.568.153,31دج تضاف اليه مصاريف والرسوم على القيمة المضافة وحقوق التسجيل نعلن عن جلسة الاعتراضات ليوم 2023/01/03 على الساعة التاسعة صباحا قاعة الجلسات رقم 01 امام محكمة الشراقة لجلسة البيوع ليوم 2023/01/29 على الساعة التاسعة صباحا امام محكمة الشراقة قاعة الجلسات رقم 01 .ولكل من يهمه الامر الاتصال بمكتب المحضر القضائي او بأمانة ضبط محكمة الشراقة للاطلاع على قائمة شروط البيع المحضر القضائي .

الشعب2022/12/29

باحثون وخبراء ثمّنوا الإصلاحات وتحرير المبادرات الإنتاجية

الاقتصاد الجَزائِري.. انبعاث جديدٌ وخلاصٌ من فخاخ الريع

■ قرارات صارمة أوقفت نزيف العملة الصعبة بالخزينة العمومية

■ تحوّل فعلي في التنمية رغم صعوبة الظرف على المستويَيْن المحلي والدولي

أظهر الاقتصاد الجزائري أداءً متميزاً في عام 2022، ونمواً سريعاً أفرزته الإصلاحات المالية والتشريعية التي أقرّها رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، أسهمت في إخراجه من بوتقة الاتكالية المحض على العائدات النفطية، وحرّرت قيوده ومبادراته في شتّى القطاعات الوطنية المنتجة.

سفيان حشيفة

تسارع دينامية الاقتصاد الوطني وارتفاع معدلات نموّه، اعتبرها خبراء اقتصاديون ومتابعون للشأن مفاجأة غير متوقعة؛ لأنها جاءت في خضم أزمات سياسية واقتصادية دولية خانقة، وتنمّ عن وجود إرادة صارمة لدى القيادة العليا في البلاد لتحويلها إلى قطب صناعي واستثماري عالمي جذّاب في الأمد القريب.

وتَشِير مؤشرات الاقتصاد الجزائري الإيجابية، ونقلته التصاعدية المتأتية عن إقرار الإصلاحات وتخليصه من التبعية للمحروقات، وحشد قدرات الإنتاج الوطني في كل القطاعات، بتحوّله إلى اقتصاد مستدام قادر على مواجهة التحدّيات وامتصاص الصدمات المستقبلية المتمخضة عن الأزمات الجيو-سياسية واضطرابات أسواق الطاقة العالمية.

تحوّل تنموي اقتصادي

أكّد الخبير الاقتصادي الدكتور مصطفاوي عمار، أنّ الجزائر استطاعت خلال سنة 2022، تحقيق تحوّل فعلي في التنمية الاقتصادية، بالرغم من صعوبة الظرف على المستويَيْن المحلي والدولي.

وقال مصطفاوي في تصريح لـ«الشعب»، إنّ التحوّل الجديد تؤكده عديد المؤشرات الاقتصادية الإيجابية المرصودة، سواءً في التقارير الرسمية أو تلك الصّادرة عن مؤسسات وهيئات دولية متخصصة، أبانت عن ارتفاع مستويات النمو في هيكل الاقتصاد الجزائري.

ولفت محدثنا النظر إلى تقرير صندوق النقد الدولي لشهر أكتوبر، حول الآفاق الاقتصادية في العالم، الصادر بمناسبة انعقاد الاجتماعات السنوية المشتركة مع البنك العالمي الذي توقّع نسبة نمو مرتفعة للاقتصاد الجزائري بـ 2.3 ٪، مقارنة بنسب أفريل 2022، مضيفاً أنّ السنة القادمة 2023 يُتوقع بها نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي الجزائري بنسبة 2.6 ٪ وفقاً للتوقعات الجديدة لمؤسسة بريتون وودز.

مؤشرات واقعية

دلائل تسارع النمو الاقتصادي، مثلما يقول الدكتور مصطفاوي، لم تأت من فراغ، بل هي نِتاج سياسة رشيدة، ومقاربة اقتصادية بنّاءة تبنتها الجزائر منذ تولي الرئيس عبد المجيد تبون سدّة الحكم، وساعد في تنفيذها منهجيةٌ تقليص حجم الواردات من جهة، واستقرار أسعار المحروقات في الأسواق الدولية من جهة أخرى.

كما شهدت سنة 2022 دراسة وصدور قانون الاستثمار الجديد، الذي يعتبر أهم وثيقة اقتصادية تسعى من خلالها الدولة إلى تحسين مناخ الاستثمار والأعمال الوطنيَيْن، بعد الانتهاء من مسار الإصلاحات السياسية والبناء المؤسساتي المَبنِي على الحكامة في القرارات والتنفيذ على أرض الواقع، ممّا أعاد الثقة لمؤسسات الجُمهوريّة ومرافِقها العُموميّة.

وتابع مصطفاوي قائلًا: «بلغة الأرقام، سجل الاقتصاد الجزائري زيادة في الصادرات خارج المحروقات من المتوقّع ارتفاعها من 4.5 إلى 7 مليار دولار في نهاية 2022، أمّا ميزان المدفوعات، سيسجّل فائضا عند 11.3 مليار دولار (6.3 ٪ من الناتج الداخلي الخام) في مستوى لم يتحقّق منذ سنة 2014، مع توقّع صعود احتياطيات الصرف إلى 54.6 مليار دولار بنهاية العام بعد أنْ كانت في حدود 43 مليار دولار في شهر جويلية الماضي».

سياسات حكيمة

ويَرى الباحث المهتم بالشؤون الاقتصادية، مالكي فريد، أنّ الأزمة الاقتصادية والمالية التي ضربت الجزائر قبل تولّي الرئيس عبد المجيد تبون الحُكم، دفعته إلى البحث عن حلول آمنة تسمح بالحفاظ على احتياطي الصرف بالعملة الصعبة، وفي نفس الوقت، ضمان استمرار الدوران «الحذر» لعجلة التنمية الوطنية، ولعلّ ترشيد وعقلنة عمليات الاستيراد إحدى أهم الخطوات التي لجأ إليها رئيس الجمهورية.

وقال الأستاذ مالكي في حديث مع «الشعب»، إنّ سياسة الرئيس عبد المجيد تبون في معالجة الملفات الوطنية حكيمة، غيّرت خارطة الاستيراد والتصدير في الجزائر بشكل جذري وغير مسبوق، في ظرف بضعة أشهر فقط، بعد سنّ قوانين تشريعية جديدة صارمة لتنظيم التجارة الخارجية، حقّقت طفرة في الاقتصاد، وأدّت إلى وقف نزيف العملة الأجنبية، مع مراجعة قوائم المستوردين وتطهيرها من 30 ألف مستورد، ليتراجع بذلك عدد أصحاب سجلات الاستيراد من 43 ألف سجل إلى 13 ألف ممارس للنشاط لا أكثر.

ومن هذا المنطلق، توقّع تحسّنًا في المؤشرات المالية الكلية للاقتصاد الجزائري، بفعل واردات الطاقة المحتمل مداخيلها بين 55 إلى 60 مليار دولار بنهاية سنة 2022، والصادرات خارج المحروقات ستناهز 7 مليار دولار بنهاية شهر ديسمبر، في حين سيصل حجم احتياطي الصرف أكثر من 60 مليار دولار، مع فائض تجاري يقدّر بحوالي 16 مليار دولار منتظر نهاية العام الجاري.

انتهاج الشفافية

يُؤكد الباحث فريد مالكي، على أهمية النصوص التشريعية المستحدثة في تنظيم سير شتى القطاعات الوطنية، لاسيما قانون الاستثمار الذي حرص الرئيس عبد المجيد تبون على استحداثه، وانتهاج الشفافية في التعاملات، وتسهيل إجراءات دراسة ملفات المستثمرين إلى غاية تحويل الأرباح ورؤوس الأموال، وإزالة الضبابية التي كانت تلف نظرة المتعاملين الاقتصاديين تُجاه هذا القطاع في السّابق.

علاوة على تمكين الإدارة من مرافقة ما جاء به في الميدان؛ لأنّه قانون يؤسس لمنظومة تشريعية ضامنة لحقوق المستثمرين، ويحمل في مضمونه أهدافا ورهانات من أجل تحقيق الإقلاع الاقتصادي، وبلوغ تنمية شاملة ومستدامة في البلاد.

وأضاف: «جرى إعادة تنظيم الإطار المؤسساتي المتعلّق بالاستثمار الذي جاء به القانون الجديد، من خلال تركيز مهام المجلس الوطني للاستثمار، وتحويل الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار إلى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، ووضعها تحت سلطة الوزير الأول، مع منحها دور المروّج والمُرافق للاستثمارات عبر استحداث شباك وحيد باختصاص وطني للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية، وكذا استحداث شبابيك وحيدة غير ممركزة للاستثمار المحلي، وتعزيز صلاحياتها، مما سيسمح بتوفير الظروف المناسبة لتنويع الاقتصاد الوطني، والمساهمة في جذب الاستثمارات وخلق قيمة مضافة، ومناصب عمل كثيرة».

«بريكس».. خطوة إستراتيجية

أمّا فيما يتعلّق بالتحاق الجزائر المرتقب بمجموعة «بريكس» الاقتصادية، كشف مالكي، أنّ الحديث بدأ مؤخراً عن توسيع عضوية هذا التكتّل، لكي تصبح «بريكس بلس» على غرار «أوبك بلس»، عبر ضمّ دول جديدة لزيادة القوة والفاعلية، والجزائر من بين هذه الدول التي تقدّمت بطلب للانضمام، رحّبت به كل من روسيا والصين ودعموا عضويتها في هذه المجموعة الصّاعدة دوليا «بريكس».

وبحسب محدّثنا، تنطوي دعوة الجزائر للانضمام إلى تجمّع «بريكس» العالمي، على العديد من الدلالات المهمة، أبرزها تزايد الاعتراف الدولي بأهمية ومكانة الجزائر وثقلها الاقتصادي والإستراتيجي إقليميا ودوليا، باعتبارها لاعبا رئيسيا في أسواق الطاقة العالمية، حيث تصل احتياطاتها من الغاز الصخري إلى 24 ألف مليار متر مكعب، وأكثر من 10 مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي، وحوالي 6 آلاف مليار برميل من البترول، ناهيك عن مقوّمات طبيعيّة وتنموية كُبرى وافرة، تمنح بلد الشهداء مهابة وتأثيرا على صيرورة الاقتصاد العالمي.

كما تمنح عضوية الجزائر في تكتل «بريكس»، بعد استكمال مسار الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية، ومضاعفة حجم الصادرات خارج المحروقات، إمكانية رفع سقف طموحها للالتحاق بمجموعة العشرين G20 -جي20- في آفاق 2035، فالجزائر، بمقوماتها الضّخمة، تتوفر على جميع المؤهلات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تجعل منها دولة قوية ومحورية فعلًا وليس قولًا، وقد تكون المارد العربي والإفريقي الذي استيقظ من سباته العميق.

ولادة من رحم الأزمات

أبرز رئيس الإتحاد الوطني لأرباب العمل والمقاولين، محمد يزيد ملياني، أنّ مؤشر الاقتصاد الجزائري قفز تصاعدياً بشكل غير مسبوق، نتيجة السياسات الرشيدة التي انتهجها رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون.

وأضاف ملياني في اتصال مع «الشعب»، أنّ إصلاحات الرئيس تبون انعكست جليا على انتعاش كل القطاعات الإنتاجية الوطنية، وتحقيق أرقام إيجابية على جميع الأصعدة، بالرغم من تَداعِي الأوضاع شديدة التعقيد الناتجة عن الأزمة الروسية الأوكرانية، المؤدية إلى ركود اقتصادي عالمي، تضخم متفاقم واضطرابات في سلاسل الإمداد والتوريد أرّق كثيرا من الدول.

وتابع قائلاً: «في هذه الحقبة التاريخية من مسار بناء الجزائر الجديدة، نُثمِّن كل مجهودات رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون الذي تَحمّل المسؤوليات قبل ثلاث سنوات، وخاض غمار الإصلاحات الوطنية الشاملة مع بداية عهدته الرئاسية، في وقت كانت الجزائر تمرّ بوضع سياسي معقّد جداً، وهو ما جنّبها السّقوط في مطبّات اللاشرعية الدستورية».

رهانات ونجاحات

يقول ملياني: إنّ الرّهان منذ البداية كان صعباً على ضوء التركة الاقتصادية الهشّة الموروثة عن المراحل السابقة، وتحلّى الرئيس تبون - حينها - بالوطنية الصادقة في معالجة الأوضاع الداخلية، وترميم الاقتصاد الوطني واستنهاضه، حيث تُوّجت المساعي الدؤوبة بإخراج البلاد من خندق الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي لازمتها لسنوات.

ومن جهة أخرى، ذكّر محدثنا، بفترة انكماش اقتصاديات دول العالم خلال مرحلة تفشي وباء كورونا كوفيد-19 الذي عطّل، في بادئ الأمر، انطلاق المسار التنموي الفعلي للجزائر الجديدة بعد رئاسيات 12 ديسمبر 2019، بَيْد أنّ تأزم الوضع الصّحي، لم يثن الإرادة الوطنية عن بعث برامج الإصلاح والإنعاش الاقتصادي، وفق رؤية استشرافية وحكيمة، أدّت إلى استقرار مؤسسات الدولة، وإعادة الثقة فيها لدى الجزائريين.

ووفقاً لملياني، فإنّ تنفيذ الإصلاحات الشاملة وتسارع النمو الاقتصادي، حوّل الجزائر إلى قبلة لقادة الدول ورجال المال والأعمال من كل أنحاء العالم، وصيّرها مصدر ثقة وأمان للبلدان العربية والإفريقية، واعتبر ملياني أن الوضع الجديد يُؤسس فعلاً لنهضة جزائرية في كل المجالات بعد تحرير مبادرات الإنتاج الوطني وترقيته، والحدّ من التبعية الاقتصادية للدول الأجنبية.

وعلى صعيد الإنجازات المتحقّقة، أشاد المتحدث بصدور قانون الاستثمار الجديد ونصوصه التطبيقية، وأضاف أنه يحتوي مضامين مدروسة وعالية الكفاءة، ضامنة لتطوّر الاقتصاد الوطني، ورفع ناتجه المحلي الخام خارج قطاع المحروقات، وأردف أنّ الامتيازات والتحفيزات المقدمة في هذا القانون، تمنح المستثمرين، المحليين أو الأجانب، حماية كافية من خلال استحداث هياكل تتبعية للمشاريع في الميدان، وهيئات تسيير ومرافقة، وإقرار باستقرار الإطار التشريعي لمدة 10 سنوات وغيرها من النصوص المشجّعة والمستقطبة للاستثمار في الجزائر.

استرجاع الأموال

أوضح الخبير الاقتصادي، البروفيسور محمد عجيلة، أنّ الأموال والممتلكات المسترجعة بالداخل والخارج، ستكون عنصر دعم جديد للاقتصاد الوطني، خصوصا ما تعلّق بالمصانع والعقارات ووضع الأموال داخل البنوك بالجزائر.

وأفاد البروفيسور عجيلة في تحليل خصّ به «الشّعب»، أنّ عملية الاسترجاع تأخرت في الخارج بسبب تعقيدات الإجراءات القضائية، إذ يتعيّن اعتماد مسالك أخرى بانتهاج العلاقات والوسائل الدبلوماسية، تنفيذ اتفاقيات التعاون القضائي في هذا الجانب بين الجزائر وباقي الدول المعنية باستعادة الأموال.

وأشار الخبير ذاته، إلى أن الاقتصاد الجزائري سجّل طفرة إيجابية في السنة الجارية 2022، رغم ما أفرزته أزمة وباء كورونا كوفيد-19 من متغيرات سلبية، اقتصادية ومالية، على بلدان العالم، منوهاً - في السياق - بأهمية نسب النمو المتوّقعة للاقتصاد الوطني من طرف صندوق النقد الدولي.

إفريقيا.. توسّع بنكي

ووصف البروفيسور عجيلة خطوة فتح فروع للبنوك الجزائرية في دول إفريقيا بـ«المهمّة جدا»، كونها مُحفّزة ومُشجّعة على تصدير المنتوج الوطني إلى عمق القارة السمراء، وتجلب العملة الصعبة إلى الخزينة العمومية، خاصة مع استحداث مناطق تجارية حرّة على مستوى المعابر الحدودية في الجنوب، مؤكدا أنّ فتح الفروع البنكية المرتقب في بعض دول إفريقيا وأوروبا، جاء في إطار سعي السلطات العليا لتعزيز نمو الاقتصاد الوطني، وضمان كفاءته خلال السنوات القادمة، رفع حجم الصادرات إلى الأسواق الخارجية، ومرافقة المصدّرين الجزائريين والمتعاملين الاقتصاديين.

تعافي الاقتصاد الوطني، وانفتاحه على الاستثمار المحلي والأجنبي، يفتح الأبواب أمام الجزائر للانضمام إلى تكتل «بريكس»، وتعزيز قدراتها ومقوماتها الداخلية في المرحلة القادمة؛ لتكون أكثر تهيؤاً للمتغيرات في الساحة الدولية، وبتأثير أعمق في محيطها الإقليمي المتوسطي وبُعدِها الإفريقي الإستراتيجي.

جالس الفلاح ومازح الجندي ووقف على أداء المسؤول..

هذا هو بومدين

رجل جعل المنصب وسيلة للتّقرّب من المواطن
بوخروبة كان متحفّظا.. خجولا يحب الطّلبة

تجمع كل شهادات من عايشوا الرئيس الراحل هواري بومدين، أنّ الرجل كان نموذجا للإخلاص للبلاد، تميز برؤية واعية للواقع بمتغيراته، وللمستقبل بتحدياته، في إطار استراتيجية شاملة حقّقت إنجازات هامة، وفتحت آفاقا واعدة محليا وإقليميا ودوليا، وعزّزت علاقات الثقة والتعاون مع مختلف الأمم والشعوب. كان بومدين واعيا بالتاريخ، مستوعبي للواقع، له نظرة استشرافية ثاقبة، نبّه إلى أن المعركة مازالت مستمرة، وحذّر من الدمار لمن ينسى تضحيات الرجال والنساء في معاقل الثورة، وضع خارطة الطريق لإعادة بناء الدولة الجزائرية بما يضمن الوفاء لتضحيات الشهداء، وكثيرا ما كنا نشاهد عبر شاشة التلفزيون، وهو يذرف الدموع عندما تحدّث عن استشهاد العقيد لطفي.

■ سهـــــام بوعموشـــــة

يقول المجاهد الهادي حمدادو، بطل باخرة أتاوس لجلب الأسلحة في حديث لـ «الشعب»: «عرفت المرحوم هواري بومدين عندما كان اسمه محمد بوخروبة، في القاهرة قبل الثورة، كان يدرس في الأزهر وكنت أزوره من حين لآخر، كنت في الجامعة في دار العلوم، من حين لآخر كنا نذهب إلى الأزهر لنلتقي ببعض الجزائريين».

ويشير حمدادو إلى أنّ بومدين كان متحفّظا دائما لا يريد الاختلاط مع الناس ولا الحديث، عرف بأنه خجول، ولا تعرف له حركة، وبالرغم من ذلك كان يتضامن مع الطلبة الموجودين في القاهرة، ويروي لنا المجاهد حادثة وقعت صيف 1954، بالقنصلية الفرنسية بمصر، هذه الأخيرة (القنصلية الفرنسية) استولت على الحبوس الجزائري، الذي كان يدر مالا كثيرا، وكانت القنصلية الفرنسية تمنح جنيه شهريا لكل طالب يأتي ويكون مسجلا في الأزهر.

يضيف المجاهد أن بومدين لم يرض بهذا، ولم يأخذ فلسا واحدا من القنصلية الفرنسية، ومع ذلك تضامن مع الطلبة الذين أضربوا أمام القنصلية الفرنسية مطالبين بالزيادة، فاستدعت القنصلية الشرطة المصرية عندما شاهدت الشغب وطردتهم الشرطة بينهم بومدين.

يقول: «كان بومدين يركض في الشارع، فرمى أحد البوابين كرسيا على الأرض اصطدم به بومدين، وسقط أرضا فألقي عليه القبض، وأخذ إلى مقر الشرطة، وطلبنا من الشاذلي المكي الذي كان يعرف بأنه صديق الطلبة بالتدخل، جاء معنا ولم يخرج إلا ومعه بومدين».

ويشير محدثنا، بخصوص قضية التحاق الرئيس الراحل بالثورة، بأنها كانت في 1955 قبل الإعلان عن إضراب الطلبة في 1956، حيث كانوا يتصلون بالقادة على غرار أحمد بن بلة، حسين آيت أحمد ومحمد خيضر عندما اندلعت الثورة في 1954، كانوا يتوسّلون خاصة بن بلة للالتحاق بالثورة؛ لأنه هو الذي كان يتصل بالطلبة وكان له علاقة بهم في القاهرة.

ويضيف: «قرّرنا التخلي عن الدراسة ونلتحق بالثورة، وبومدين كان أولنا في مارس 1955، ركب في يخت دينا وأخذ شحنة من الأسلحة وتوجه بها إلى الناظور بالمغرب، نجحت العملية وهو الذي كان رائدنا، بالنسبة لي، هو القبلة التي اتبعتها، هو الذي ألهمني ودفع بي هذه الروح لكي أتخلى عن الدراسة لأني كنت في السنة الأولى ليسانس بدار العلوم بالقاهرة».

سنّ قوانين لتحقيق التّوازن الجهوي

يبرز مدير المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة، عبد العزيز مجاهد، إنجازات الرئيس الراحل بومدين، في سن قوانين خاصة لتحقيق مبدأ التوازن الجهوي، من حيث ضمان الحقوق نفسها للمواطنين، ويذكر مجاهد إصدار بومدين قانون الخدمة الوطنية وإجباريتها، بعد إقامته معسكرات للتدريب بالعاصمة لمدة 45 يوما التحق بها ذكور وإناث، وكانت بمثابة التكوين القاعدي بالنسبة لكل العسكريين، ورأى بأن هذه الأخيرة لا تكفي.

البروفيسور مغدوري:
بومدين حافظ على شخصية الجزائري

تحدّث البروفيسور حسان مغدوري من جامعة الجلفة، عن تجليات ملامح القيادة في شخصية بومدين الرمز، هذه الشخصية العظيمة التي ما زالت حية في وجدان كل الشعب الجزائري بتعاقب الأجيال، وخلدت هذا الرجل في المخيال الشعبي للجزائر والأمة العربية والعالم برمته.

يقول مغدوري: «أول ما يجب أن ننظر من خلاله إلى هذه الشخصية هو بومدين الإنسان، حافظ دوما على صفته بهذا المظهر كجزء من الشعب الجزائري، كان المنصب بالنسبة له وسيلة من أجل التقرب من الشعب، فبومدين كان يجالس الفلاح ويمازح الجندي ويقف على أداء المسؤول، وكله تمثلا لأخلاق وآداب وجدية الشعب الجزائري».

ويؤكّد: «بومدين هو التاريخ والذاكرة، حجز مكانه في قلب الثورة التحريرية، كان ابن مدرسة نوفمبر وعاش بين الزعماء والأبطال وبين الشهداء، فإذا كان هذا الرجل قد ظفر بهذا المنصب، وتولى أعلى القيادات العسكرية وقتها هذا إنما يدل على ملامح قوية في شخصية هذا الرجل، بومدين بقي معتزا بهذا التاريخ في خطاب ألقاه في 19 مارس 1962 للضباط وضباط الصف والمسبلين والمجاهدين قال الويل والدمار لمن ينسى تضحيات الشهداء».

ويضيف الباحث أنّ بومدين القائد الذي حرص على أن يكون رجل دولة، كان يحمل فكرا تنظيميا وتدبيرا حكيما وتسييرا حازما، عمل على تنظيم الدولة الجزائرية في جميع مستوياتها، وعكس شخصية الشعب الجزائري بقيمه وبتاريخه وبحضارته، فهو لم يشأ أن يبقى الجزائري في هذا الإقليم، فهو الذي ضرب أروع الأمثال في التضحية كيف لا ليكون لهذا الشعب ولهذه الدولة دور فاعل في المحيط الإقليمي والدولي، يقول البروفيسور مغدوري.

ويشير إلى أنّ الراحل كان يمثل الاعتزاز بالأمة العربية والإسلامية وبالعمق الإفريقي، كان يعي الرهانات والتوازنات ودور الجزائر عبر التاريخ، وكان المنظر.

يقول: «هو أول من حمل مبادرة جريئة في وقتها أكدت الأيام على صحتها، حينما تحدث عن اختلال في النظام الدولي بين الشمال والجنوب، وطرح آنذاك إشكالية خلاقة نضالية ما زالت اليوم تمثل الرهان بالنسبة لكثير من شعوب العالم، بومدين تمثل شخصية الإنسان الجزائري، الإنسان المحارب، الذكي والمرن، الإنسان الذي يتعلق بالمشاريع الكبرى، الإنسان الذي يعشق الانتصارات».

ويضيف: «يريد أن يحتضن الفلاح والمرأة الريفية والجندي البسيط الذي يؤدي الخدمة العسكرية أو حتى الضباط في الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير».

أحمد عظيمي:
بومدين أسّس للثّورة الثّقافية

تحدّث البروفيسور أحمد عظيمي، أستاذ التعليم العالي بكلية علوم الإعلام والاتصال، عن البعدين التعليمي والثقافي في مشروع الرئيس الراحل هواري بومدين، الذي ربط الإعلام بالثقافة، وكان يرى بأنه لا يمكن أن تكون هناك نهضة صناعية أو تطور صناعي أو زراعي بدون تعليم وتكنولوجيا وثقافة، في إحدى خطاباته قال: «إننا قد شرعنا في تطبيق المبادئ التي تعتمد عليها الثورة الثقافية، مثل إحلال اللغة العربية المكانة اللائقة بها، وتعميم التعليم بين جميع أبناء البلاد والدفاع عن المقومات الوطنية».

يؤكّد البروفيسور عظيمي أن بومدين أعطى اللغة العربية مكانة لائقة بها، وعمّم التعليم بين جميع أبناء البلاد، وكان يرى أنّه لا يمكن تحقيق نجاح الثورة الثقافية بدون نجاح الثورة الصناعية والزراعية، فقد كان يحضّر لثورة ثقافية تغير طبيعة المجتمع الجزائري والرجل والمرأة الجزائرية.

ويستند عظيمي إلى مجموعة من الحقائق والأرقام التي تؤكد أنّ فرنسا لما غادرت الجزائر بعد 132 سنة من الاحتلال لم تترك في التعليم الابتدائي سوى بضع مائة ألف طفل لتسعة ملايين جزائري، وفي 1962 لم يكن بجامعة الجزائر سوى أقل من ألف طالب جامعي.

وبلغ عدد الأطفال في المدرسة الأساسية في الدخول المدرسي 1978–1979، 3 ملايين تلميذ بعدما كان 300 ألف ومن ألف طالب في 1962 إلى 51 ألف طالب في الدخول الجامعي 1978–1979، وحسب مذكرات الدكتور احمد طالب الإبراهيمي، الذي كان وزيرا للتربية من 1965 إلى 1970، فإن كان هناك نقص كبير في قاعات التدريس بحوالي 5 آلاف قاعة تدريس والجامعات والثانويات.

ولما بدأ التحضير للموسم الجامعي 1966–1967 تلقت وزارة التربية مساعدة ثمينة جدا من وزارة الدفاع الوطني، التي تنازلت عن الكثير من الثكنات والمقرات التي حولت إلى مدارس ومتوسطات وثانويات، يضيف الإبراهيمي في مذكراته.

كان بومدين يهدف من خلال المشروع التعليمي والثقافي الوفاء لأبناء الريف ودمقرطة التعليم، حيث أنشأ مدارس نموذجية في القرى وداخليات لأطفال البدو والرحل وللأطفال الذين يقيمون في الريف بعيدا عن المدارس، وبدأت الثورة الزراعية وشرع في إنجاز القرى الفلاحية، في كل قرية فلاحية كانت هناك مدرسة، وكان هناك برنامج استثماري خاص بالهياكل المدرسية في المناطق النائية، إضافة إلى المطاعم المدرسية والصحة ومجانية الكتاب رغم قلة الوسائل والموارد استقدم الممرين والأجانب لتعليم الجزائريين، يؤكّد عظيمي.

وسعى بومدين إلى جزأرة وتوحيد التعليم، حيث أنّ البرامج كانت أجنبية إمّا فرنسية أو من دول عربية كان هناك مجهود ضخم من أجل وضع الكتاب الجزائري ببرامج جزائرية، وبمحتوى جزائري، وأصبحت هناك مدرسة جزائرية واحدة.

وأول خطوة لاستعادة اللغة العربية لمكانتها في الجزائر في 1963، 1964 بتعريب السنة أولى ابتدائي ثم تعريب بعض المقاييس في الجامعة وتعريب مقياس المصطلحات، وكان يقول في خطاباته: «اللغة العربية بالنسبة لي هي لغة الحديد والصلب بمعنى أنه يجب تطوير اللغة العربية لتكون لغة التكنولوجيا والعصر والتطور».

احتياجات بومدين للإطارات العلمية والتقنية جعلته يدعم التكوين التقني والعلمي، ويشجع التلاميذ على التوجه نحو هذا النوع من التكوين، أنشأ مركب بومرداس كمحيط للبحث والدراسة، وأنشأ بها مجموعة من المدارس لتكوين المهندسين في الصناعات البتروكيماوية والكيماوية والميكانيك والنسيج، جامعات العلوم والتكنولوجيا بقسنطينة، باب الزوار ووهران، بدأ الاهتمام بالبحث العلمي منذ 1968.

أنشأ بومدين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في 1970، وكلّف بها أحد الرجالات الكبار والأكفاء في الجزائر وهو محمد الصديق بن يحيى، وأنشأ اللجنة العلمية لإصلاح التعليم العالي، وسعى إلى إخراج الجامعة من بوتقتها وربطها بالمجتمع عبر لقاءات تنظم مع الطلبة ويتناقش معهم، ودفعهم للمساهمة في نجاح الثورة الزراعية من خلال حملات التطوع.

وكان يقول أن الجزائر يجب أن تكون قوة علمية تكنولوجية عصرية، ويذكر البروفيسور عظيمي أنه حين زار بومدين المركز الوطني للإعلام الآلي بالحراش، قضى يومين مع الطلبة أراد فهم ما هو الإعلام الآلي وأعطى أمرا لمستشاره علاهم بإلغاء كل المواعيد، وعندما فهم ما هو هذا التخصص قال لهم:» إنّكم أنتم الذين تقومون بالثورة الحقيقية في الجزائر». وكان يردّد أن الإنسان المتعلم لا يستعبد أبدا.

وبفضل بومدين كانت الجزائر أول بلد إفريقي يدخل الإعلام الآلي والحاسوب.

محمد بوعزارة:
يتّهم بومدين بالقسوة من لا يعرف سماحته

يؤكّد الصحفي والكاتب محمد بوعزارة، أن الرئيس الراحل كان يمنع استغلال عائلته موقعه كرئيس للدولة، وكان يقول لمستشاره عبد المجيد علاهم: «لا يأتي أي فرد من أفراد عائلتي إلا والدتي، هذا ما سمعته شخصيا من عبد المجيد علاهم رحمه الله».

يبرز بوعزارة مواقف بومدين في الدفاع عن حقوق المضطهدين والمظلومين في العالم من فلسطين إلى الصحراء الغربية، ونظرته الاستباقية الثاقبة للعلاقات الدولية والدعوة للدفاع عن الفقراء من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد ينصف عالم الجنوب الفقير.

ويذكر مخاطبته لقادة العالم الإسلامي في قمة لاهور بقوله «الناس لا يدخلون الجنة وبطونهم خاوية»، ويروي قصة عن رئيس تحرير إحدى الجرائد الكويتية وهي جريدة «قبس» عندما سمع هذا الكلام اتصل بجريدته، وقال لهم توقفوا عن وضع العنوان الرئيسي للجريدة، ووضع هذا العنوان «الناس لا يدخلون الجنة وبطونهم خاوية».

ويقول بوعزارة: «البعض الذين يتهمون بومدين بالقسوة لا يعرفون سماحة هذا الرجل، كان يقول علاهم»، من يتهم بومدين بالشدة والقسوة ليتهم يعرف حنان الرجل وقلبه الطيب». وهذا ما يؤكّده المجاهد محمد لمقامي عضو المالغ في مذكراته، أن «بومدين حين بلغه خبر استشهاد رفقائه وكان يرتدي قشابية، غطّى وجهه ثم أجهش بالبكاء، قال هذا هو الرجل الذي يتجنى عليه البعض، ويقول إنّه كان قاسيا».

احتجاز عصابة الاحتلال الصهيوني المجرم جُثمان الشهيد البطل ناصر أبو حميد وجثامين الشهداء الفلسطينيين لِسرقة أعضائهم للإتّجار بها

جريمة حقيرة دنِّيئَـة بشعة نكراء ضد الإنسانية جَمعـاء!

لِمن لا يعلم، ولم يسمع، ولم يقرأ، عن تِلك الجريمة النكراء المُجلجَلة رُبما يَكُون عنوان المقال، بِمَا فيهِ غريبًا عليهِ وصَادمًا لهُ!؛ ولكنها الحقيقةُ المُرة، المؤلمة القاسية ألا، وهي احتجاز المجرمين الصهاينـة، المُحتلين الغاصبين لِفلسطين، بعض جثامين العرب الفلسطينيين مِن الشهداء الأبرار الأبطال، ووضعهُم في ثلاجات الموتى، وكذلك، حَبس أجسادِهم بعد قتلهم، ووضعهم بِما يُعرفَ بِمَقَابِر الأرقام، لسرقة ثم بيع بعضًا من أعضائهُم البشرية، والاتّجار بها!!.

بقلم: د. جمال عبد الناصر محمد عبد الله أبو نحل

إنها الطامةُ الكُبرى، وجريمة حقيرة دنِّيئَة بشعة ضد الإنسانية كلها لا يُمكِّنُ أن تُغتفَّرَ؛ حيثُ لم يفعل ذلك الفعل الإجرامي الإرهابي الخنزيري المُشِّين، ولم يخطُر حتى على بالِ إبليس الملعُون اللعين الشيطان الرجيم!؛ بل لم يفعل ذلك من كان قَبلهُم من كُل شياطين الجن، والإنس من القتلةِ، المجرمين، مِمَن سَفكُوا دماء ملايين البشر عبر تاريخ البشرية كُلها، منذُ القاتلِ الأول في الكُون، ولَدّ سيدنا آدم عليه السلام، "قابيل"، الذي طوعت له نفسهُ قتل أَخَاهُ "هَابيل" وقَتَلهُ!؛ وحتى في زمن الطُغاة من الكفرة الفجَّرة أمثال: "ماكسمليان روبسبير"، "وجنكيز خان" و«هولاكو و«تشين شي هوانغو"، "يوليوس. كاليجولا"، "أتيلا الهوني"، وإيفان الرابع"، و«ليوبولد الثاني" و«ستالين"،"النمرُود، وفرعون، وهامان، وقارون، و«هتلر"، و«مُوسوليني"، وصولاً ليومِنا هذا من المجرمين القتلة!. وكل من سبق ذكرهم من أولئك المجرمين الكفرة الفجرة لم يتُجار أحدٌ منهم في بيع الأعضاء البشرية، أو في احتجاز جثامين من قَتَلوهم، ووضعُهم في ثلاجات الموتى لِعشرات السنين!؛ وإن جميع القتلة من الوحوش البشرية عبر التاريخ تركوا من قَتَلُوهُم لذويهِم ليدفنوهم في التُراب لأن إكرام الميت دفنهُ!؛ ولكن هذا الأمر غير موجود عند أبشع، وأحقر احتلال على وجه الأرض اليوم من عصابة خنازير الكيان الصهيوني الأنَجاس القتلة، الكفرة الفجرة المُجرمين، الأشَدُ إجرامًا في كل الكون!؛ حيث يوجد في فلسطين المُحتلة المغتصبة إمبراطورية عالمية وحشية صهيونية لِبيع الأعضاء البشرية، والاتجار بها؛ وهذا ليس كلامنا، وإنما هو ما تحدثت بِهِ العشرات من التقارير، والدراسات، والتحقيقات الإعلامية الدولية؛ وحتى نفس منظمات حقوق الإنسان التابعة لكيان الاحتلال مثل مُنظمة "بتسيلم"، وكذلك بعض وسائل الاعلام، والصحافة العبرية التابعة لِكيان عصابة الاحتلال نفسه!؛ وكذلك حسب تقرير لهيئة الإذاعة البريطانية الـ:(بي بي سي)، والتي قالت: "إن كيان الاحتلال الصهيوني الغاصب يشترك في تجارة الأعضاء البشرية وهم الأكثر استهلاكاً لها"!؛ ولقد حذّر من تلك الجرائم الصهيونية الرئيس القائد الشهيد ياسر عرفات أبو عمار رحمه الله فقال عن المحتلين الصهاينة: "إنهُم يقتلون أطفالنا، ويحتجزون جثامينهم، ويستخدمون أعضاءهم قطع تبديل"!.

وفي أغسطس 2009 نشرت صحيفة "أفتونبلاديت" Afton-bladet السويدية تقريراً قالت فيه: "إن عصابة جيش الاحتلال الصهيوني اختطف جثامين فلسطينيين بعدما قتلتهُم، وقامت بِسرقة أعضاءهم!؛ وأثار التقرير عاصفة من الانتقاد الصهيوني العنيف ضد الصحيفة، وتسبب ذلك في أزمة دبلوماسية حادة بين المحتلين الصهاينـة، والسويد في ذلك الوقت!؛ كما قامت عصابة قادة المحتلين الصهاينة بِاتهام كاتب التقرير، وهو الصحفي السويدي: "دونالد بوستروم"، بمعادة السامية، وشبهت القضية بـ "فرية الدم"، حين اِتُّهِمَ اليهود في القرون الوسطى بقتل الأطفال المسيحيين، واستخدام دمائهم في الشعائر الدينية..

إن تاريخ عصابة قادة الاحتلال الصهيوني حَافِل بأبشع المذابِح، والمجازر ضد العرب، والفلسطينيين، وكل من ليس هو بِيَّهُودِيّ!؛ والحَقُ ما شهِدت بهِ الأعداءُ؛ فلقد بث تلفزيون الاحتلال الغاصب تقريرًا بثه في ديسمبر الماضي قبل عامين أكد فيه بالدليل الدامغ بأن مستشفيات "الاحتلال الصهيوني"، أجرت عمليات لانتزاع أعضاء مثل القرنية والقلب، وجلد الظهر من "قتلى" أي من الشهُداء الفلسطينيين، وتَم زرعها في مرضى يَهُود، دون استئذان حتى من عائلاتهم!.

والحقيقة، فإن سرقة الأعضاء البشرية لجثامين الشهداء المُحتَجَّزين في الثلاجات الصهيونية، هو ممارسة مستمرة لِعادة وحشية احتلالية صهيونية إجرامية بشعة، وقبيحة متبعة، وموثقة على مدى السنوات الأخيرة!. حيثُ تُساهِم عصابة حكومة الاحتلال الصهيوني المجرمة في تِلك العَملِية الاجرامية الوحشية غير الإنسانية، وغير الأخلاقية؛ ويشارك كبار المسؤولين، والأطباء والوزراء الصهاينة الخنازير في تلك العملية الارهابية!؛ ولقد احتلت عصابة الكيان الصهيوني المَسَخ المركز الأول عالميًا في جريمة حجز جثامين الشهُداء، وفي تجارة الأعضاء البشرية؛ وقد أصبحت عندهم معروفة باسم: "سياحة زراعة الأعضاء البشرية"؛ "ألا ساء ما كانوا يفعلون"؛ وسُحقاً لهُم بما فعلوا!. فقد وصلوا لِدرجة الخنازيرية الصهيونية في الاجرام، والقتل، وحجز، وبيع أعضاء الشهداء البشرية!؛ لدرجة يصعب فيها توثيق جميع الحالات التي تورّط فيها العدو الصهيوني في سرقة أعضاء حيوية من أجساد الفلسطينيين الأحياء، (والأموات)!؛ كما ارتبط عدد كبير من عمليات سرقة الأعضاء البشرية (من العرب، والأجانب) بِواحد من أبرز الأطباء الصهاينة المجرمين وهو: الوحش: "يهودا هيس"، مدير معهد الطب الشرعي في أبو كبير، ومدير مشرحة الدولة بين عامي: " 1988–2004م، والمشهور، والمعروف عنهُ بِسِّرقة الأعضاء البشرية على مدى سنواتٍ طويلة!.

وفي عام 2000م، نشرت صحيفة الاحتلال الصهيوني: "صحيفة يديعوت أحرنوت"؛ تحقيقاً قالت فيه: "إن هيس يستأصل الأعضاء من الأجساد البشرية "للفلسطينيين الشهداء" دون إذن، ويضع مكانها الضمادات، والقطن قبل دفنها، وأكدت أن هيس، والمعهد متورطان في عمليات بيع أعضاء بشرية: أرجل، وأثداء ومبايض، وخصى إلى مراكز البحوث الطبية الصهيونية!!..

وفي عام 2001م، وجد قاضي التحقيق الصهيوني أن المعهد أجرى المئات من عمليات التشريح، واستأصل أعضاء بشرية دون عِلم، أو موافقة عائلات الشُهداء!؛ وأشار أحد التقارير إلى وجود "متحف للجماجم البشرية" داخل معهد أبو كبير في مدينة تل الربيع المحتلة عام النكبة 1948م، والتي أسماها العدو الصهيوني: "مدينة تل أبيب"؛ كما ارتبط اسم: "هيس"، بفضيحتين اهتز له مُجتَمع الاحتلال نفسهُ، وهما: الأولى: تتعلق بالأطفال اليمنيين، حيث اختفى نحو ألف من الأطفال اليمنيين المهاجرين حديثاً إلى فلسطين المحتلة وحين كان المهاجرون يصلون من الشتات في الخمسينيات يؤخذ منهم أطفالهم، ويوضعون في أماكن إيواء خاصة، ويُدخل كثير منهم المستشفيات فيُقتل أغلب الضعفاء، والمرضي منهم، وتتم عملية سرقة وبيع أعضائهم!. وتستهدف اليوم عصابة كيان العدو الصهيوني المحتل الفلسطينيين السكان الفلسطينيين على مستويات متعدّدة؛ حيثُ يقوم الأطباء الصهاينة الذين لا ضمير، ولا أخلاق، ولا إنسانية عندهم، في المعاهد الطبية في تل الربيع المحتلة بِتشريح وسرقة أعضاء الشهُداء الفلسطينيين، وأنسجتهم، وبيعها، واحتجاز ما تبقى من الجثامين، ووضعهم في ثلاجات الموتى، ومنع ذويهم العرب الفلسطينيين من دفنهم، وإلقاء نظرة وداع أخيرة عليهم!؛ وفي أبريل من عام 1990م أشارت صحيفة، "واشنطن ريبورت" إلى انتشار مشاعر القلق في فلسطين المحتلة من ازدياد عملية سرقة الأعضاء البشرية، وأوردت دلائل، واضحة تثبت أن أعضاء حيوية مثل العيون، والكلى انتزعت من أجساد الفلسطينيين في أثناء السنة الأولى من انتفاضة الحجارة الأولى عام 1987م!.

وفي 30 ديسمبر من عام 2002، قتل عصابة جنود الصهاينة ثلاثة صبية فلسطينيين (تتراوح أعمارهم بين (14 – 15 سنة)، وأعادت جثثهم في 6 يناير لذويهم؛ لكن وزارة الصحة الفلسطينية بعدما استلمت جثامين الشهداء، تّم عرضهم على الطب الشرعي الفلسطيني قُبيل دفنهم لتكتشف فقدان الأعضاء الرئيسية الحيوية من أجساد الأطفال الشهداء، ووجود قطن، وقماش مكان الأعضاء المسروقة من الشهداء الفلسطينيين من قبل الخنازير الصهاينة الوحوش!؛ ومن الجدير بالذكر أن أول عملية زراعة قلب في فلسطين المحتلة قام بها الأطباء الصهاينة، أُجّرِيَتَ بقلبِ فلسطيني مَسَروق!!.

وهكذا، فإن عصابة الكيان الصهيوني المجرم تتربّع على عرش القمة في الاجرام عالميًا!!؛ ونذكُر من تلك الجرائم الصهيونية كان المُجرم الحاخام: "ليفي إسحق روزنبوم"، "تاجر الأعضاء البشرية"، والذي اعتقله عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية بمدينة "نيوجرسي"، يحمل مسدساً، ويتاجر ببيع الأعضاء البشرية!.

وتبين للمحققين الأمريكيين بأن الحاخام اليهودي المُجرم هو جزء من عصابة إجرامية مركزها في فلسطين المحتلة!؛ وما اعترف به هذا الحاخام المجرم صادم حيث قال: "إننا نفعل ذلك بدافِع الانتقام من العالم للتعويض بسبب المحرقة"؛ كما ثبت أن أطباء صهاينة مرموقين يُرددون نفس هذه المقولة الفظيعة؛ وصدق بني جلدتهم الصهيوني الهالك المجرم: "شمعون بيريس" حينما قال في أحد المقابلات الصحافية الإعلامية الصهيونية معهُ:« لقد، وصلنا لِمرحلة الخنازيرية الصهيونية!!. ويقول الخنزير النجس الحاخام: "اسحق غينزبورغ"، زعيم طائفة لوبافيتش، وعميد الكلية الدينية اليهودية في إحدى المُغتصبات من المستوطنات الصهيونية في مدينة الضفة الفلسطينية المُحتلة، يوجز المسألة برمتها دون مواربة أو مداورة: "إذا احتاج يهودي إلى كبد، فهل يجوز أن تأخذ كبد عابر سبيل بريء لإنقاذه؟ التوراة تسمح بذلك؛ حياة اليهودي أكثر قداسة من غير اليهودي، وقيمتها لا تقدر بثمن"!!!؛ فهو لا يخفي الحكم الشرعي التلمودي الصهيوني الواضح الصريح: "لا يجوز أبداً أخذ عضو من يهودي وزرعه في شخص آخر، لكن استئصال الأعضاء من الأغيار، وزرعها في المرضى اليهود أمر مباح، ومشروع، ومطلوب، وواجب، ويجوز" حسب قول هذا الوحش السافل!. واليوم تتواصل عملية قتل، واغتصاب عصابة الاحتلال النازي للأمومة الفلسطينية نَبَعّ الحنان، والحُب لأولادِهم فلذاتُ أكبادِهِّمَ من الشهداء الأبرار؛ فلقد حرموا أُمَّ ناصر أبو حميد من وادع ابنها الأسير الشهيد "ناصر" بأن يواري جُثمانهُ الطاهر الورى، وإلقاء نظّرة الوداع الأخيرة من أمهُ على ابنها، والذي قضى نحبه شهيدًا بعد أكثر من 22 عامًا، قضاها قابِعًا في سجون العدو الصهيوني الفاشي القاتل السافل المُجرم المتُوحش عديم الضمير الانساني والأخلاق!؛ والذين قاموا باحتجاز جثمانهِ الطاهر بعدما استشهد في سجونهم النازية، ووضعوهُ في ثلاجات الموتى عندهم!؛ لعَنهم اللهُ بِما كانوا يصنعُون، وبِما زالوا يفعلون من جرائِم ضد أبناء الشعب الفلسطيني، ومن احتجازهِم لِمئات من جثامين الشهداء البررة في ثلاجات الموتى!؛ وعدم تسليم جثامين الشهداء بعدما قَتلوهُم لذويهم، لكى ترتاح قلوب ذويهم وليتم تكريم جثامين الشهداء بِدفنهم، وفق الشريعة الإسلامية!؛ ولكن عصبة الاحتلال تجردوا من كل معاني القيم الانسانية، والأخلاق!؛ بل إن الحيوانات نفسها أكثر رحمة من عصابة هذا الكيان الصهيوني العُنصري المجرم!!. والذي يستمر في احتجاز جثامين الشهداء، مما يزيد في عذاب أباء، وأمُهات الشهداء المحتجزة جثامينهم في ثلاجات الموتى الصهيونية؛ ومن المستحيل أن يُفارق مُخيلة، وذاكرة الوالدين طيف أبناءهم الشهداء مع استمرار احتجاز عصابة الاحتلال لجثامين أولادهم مما يُشتعل نار الشوق في صدورهم، ويكأن لهيب زمهرير ثلاجات الموتى يُقتلهم بردًا، وألمًا، وشوقًا لوداع أنجالِهم الشهداء، وهناك خشيةٌ حقيقية بل شبه مؤكدة من أن تكون عصابة الاحتلال قد سرقت أعضاء من أولادهم الشهداء المحتجزة جثامينهم في ثلاجات الموتى!؛ مع العلم بأنهُ في عام 2019م، أقرّت المحكمة العليا لِعصابة الاحتلال الصهيوني رسميًا قانونًا يسمح باحتجاز جثامين الشهداء الفلسطينيين لاستخدامها كورقة مساومة في المستقبل، ومبادلتها مع أسرى صهاينة تحتجزهم حركة المقاومة في قطاع غزة منذ 2014م!!. وعلى المستوى الرسمي الفلسطيني، ففي جلسة لمجلس الوزراء الفلسطيني في يوم الرابع من يوليو/تموز من هذا العام قال رئيس الوزراء الفلسطيني د:«محمد اشتية"، "إن سلطات الاحتلال "تزيد من آلام المفجوعين على فقد أبنائهم باحتجاز جثامينهم"!؛ "وأضاف "تبيّن لنا أن تلك الجثامين تستخدم في مختبرات كليات الطب بجامعات "الاحتلال الصهيوني"، في انتهاك صارخ لحقوق الإنسان، وللقيم، والمبادئ، والأخلاق العلمية"، وطالب اشتية الجامعات العالمية بمقاطعة الجامعات "الصهيونية" المتورطة في احتجاز جثامين الشهداء، والضغط على سلطات الاحتلال للتوقف عن انتهاكها لجثامين الشهداء عبر سَرقة، واتّجار، وبيع أعضاء من جثامين الشهداء"؛ كما وصف مركز المعلومات تابع للاحتلال خاص بِحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة المعروف باسم "منظمة بتسيلم" سياسة الاحتلال في احتجاز جثامين الشهداء الفلسطينيين بأنها "حقيرة ودنية"!.

وفي عام 2015 نشرت جريدة "يديعوت احرونوت" الصهيونية تقريرًا صادرًا عن لجنة حقوق الإنسان في البرلمان الأوروبي، والذي أثبت أن الأطباء الذين يحملون الجنسية الصهيونية، هُم المسؤولين عن انتشار تجارة الأعضاء على مستوى العالم لاسيما في أوروبا الشرقية؛ وأن هناك علاقة وطيدة بالحاخام المتطرّف المجحُوم عوفاديا يوسف..

ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد، بل عملت المنظمات الصهيونية الارهابية على استغلال أحداث الفوضى، والحرب الأهلية في الدول العربية لِسرقة أعضاء قتلى الحروب، وأنسجة أجسادهم الحية، حيث نشر موقع تابع لعصابة الاحتلال اسمهُ: "والا العبري" تحقيقًا استقصائي، يُفيد بقيام شبكة "صهيونية" للاتجار بالأعضاء البشرية العربية، وتسرق أعضاء قتلى الحروب الأهلية في كُلٍ من سوريا، والعراق الخ.. وفي الختام من الواضح للعيان أن عصابة الاحتلال الصهيوني قد طغت، وبغت في البلاد وأكثرت فيها القتل والارهاب والفساد، وأن الشرعية الدولية، وحقوق الانسان قد وطأتها أقدامُهم النجسة، وأن الصهاينة المجرمين لا يُقيمون للعالم وزنًا، وأنهم يرتكبون مجازر، ومذابح، وجرائم فاقت بشاعتها كل الجرائم الوحشية التي ارتكبت على مدار البشرية وأن ما أخذ بالقوة لن يُسترد بغير القوة؛ وأن سياسة الاستجداء من عصابة الاحتلال، أو من الأمم المتحدة، والعالم الحقوق العربية الفلسطينية المغتصبة هو درب من الخيال، والجنون، ولن ينفع مع هؤلاء المجرمون المحتلون الفاشيون إلا الجهاد، وعودة الأمة العربية، والإسلامية للعمل بِكتاب ربها، وسُنة نبيها . صلى الله عليه وسلم . والتوحد ونبذ الفرقة، والخلاف جانبًا؛ لأنهُ منذ أكثر من سبعين عامًا، والجرائم الصهيونية تتواصل لِيلًا، ونهارًا، ضد الفلسطينيين، ولم يأخذ العرب، والمسلمون من العالم سوى قرارات بقيت حبرًا على ورق.

ويواصل المحتل الصهيوني الغاصب الفاجر احتجاز جثامين الأسرى وغيرهم من الشهداء في ثلاجات الموتى، ومقابر الأرقام عندهُم، وكذلك سرقة أعضائهم البشرية!؛ في جريمة، وحشية يندى لها جبين الإنسانية جمعاء، وأما العالم، والأمم المتحدة، ومجلس الأمن، وأمريكا وبريطانيا، وأوروبا من أدعياء حقوق الانسان لا يزالون عن تلك الجرائم ضد الانسانية صمٌ بكمٌ عميٌ!.

بسم الله الرحمن الرحيم

يا أبناء شعبنا العظيم،،،
أسرتي الكريمة..
أحبتي ورفاق دربي..
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
السلام على من سار على درب الحرية والاستشهاد.

السلام على أبناء شعبي الصابرين في وجه هذا المحتل الغاصب، سلام عليهم جميعًا في غزة هاشم ورام الله وجنين القسام والقدس ونابلس وطولكرم وأريحا وقلقيلية. سلام على شهدائنا وأسرانا وجرحانا. يا أهلي ورفاق دربي، أمي الصابرة خنساء فلسطين أخواني وأخواتي هاقد حانت ساعة الفراق المؤقت فأنا رايح إلى جوار ربي لألتحق برفاق دربي الذين سبقوني إلى الشهادة، والحمد الله الذي اختارني بأن أكون واحدًا منهم. والحمد الله الذي كرمني بأن أكون جزءاً من أرث هذا الشعب الفلسطيني العظيم. أمي الصابرة سامحيني يا حبيبتي فأنا لم أشأ الرحيل إلا من بين حضنك الحنون الدافئ، فقبلة مني ع جبينك الطاهر ولن أقول لك وداعاً بل إلى اللقاء في جنات النعيم لقاء يجمعنا سويًا مع عبد المنعم. إخواني وأخواتي يارفاق العمر والدرب أوصيكم بأنفسكم وأولادكم خيرًا وأوصيكم بأمي الصابرة وأخواتي الصابرات كونوا على العهد والدرب حتى يأذن الله لنا بنصره وليس ذلك على الله ببعيد. أهلي الأوفياء أنا لا أريد أن أقتحم على شقيقي عبد المنعم خلوته في قبره لأدفن بجانبه فأنا لم أستأذنه بذلك، أوصيكم بدفني على أرض أبو شخيدم الحرة فيها قطعة أرض كنت قد ادخرتها للعيش فيها في حال من الله علي بالفرج وها أنا وعلى أي حال قد كسرت قيدي

إذ من الله علي بالشهادة، فاجعلوا من قبري حديقة مزينة بصور شهداء فلسطين وأسمائهم. يا أحرار هذا الشعب المناضل لا خيار لكم إلا المقاومة، وأوصيكم بوصيتي الأخيرة بأن تستمروا بالضغط على الزناد لأنه طريقنا الوحيد للخلاص من هذا المحتل الجبان.

الرحمة كل الرحمة للشهداء
الحرية لأسرى الكرامة
والشفاء العاجل لجرحانا البواسل
عاشت فلسطين
ولا نامت أعين الجبناء
ابنكم الشهيد الحي ناصر ابوحميد
مشفى سجن الرملة

لن تهـدأ أم الشهـداء والأسرى..
أم ناصـر ابـو حميـد

بقلم: تمارا حداد

لن تهدأ أم ناصر أبو حميد إلا بدفن ولدها الشهيد ناصر أبو حميد الذي ضحى بحياته من أجل الوطن وتحريره، فدموع أم ناصر ابو حميد لن تجف إلا أن ترى ولدها الشهيد مدفونا حسب الشرع وتجلله بآيات الرحمن، ما زال الشهيد ناصر ابو حميد محتجزا عند الاحتلال ولا يدري أهله متى سيتم دفنه، أمام احتجاج أهالي الشهيد وأقاربه على أمل عودته وفتح باب العزاء له واستقبال المُعزيين ورصد لحظات وطنية داخل منزل ذوي الشهيد والشعور بالفخر بشهيدهم. ينتهك الاحتلال الخصوصية الآدمية حول حجز الشهداء وإبقاءهم في الثلاجات المبردة، حيث تهدف من ذلك لإذلال الروح الفلسطينية عبر وضع الجثمان في ثلاجة الموت وحجز الرفات بعد فترة من الزمن في مقابر الأرقام، وهذا انتهاك لأبسط القوانين الدولية والإنسانية، حيث تنص اتفاقية جنيف الأولى في المادة 17 بإلزام الدول المتعاقدة باحترام جثامين ضحايا الحرب من الإقليم المحتل وتمكين ذويهم من دفنهم وفقا لتقاليدهم الدينية والوطنية. يستخدم الاحتلال احتجاز جثامين الشهداء كآلية عقاب جماعي وردع كل من يفكر بالدفاع عن الأرض والوطن والكرامة، والاستخفاف بالجسد الفلسطيني وإذلال ذويهم وأقاربهم.

مقابر الأرقام:

تحتجز سلطات الاحتلال فيما تعرف بـ«مقابر الأرقام" قُرابة 349 جثمانا، إلى جانب أعداد كبيرة من الشهداء الآخرين المحتجزين منذ قرار الاحتلال العودة لاحتجاز الجثامين في أكتوبر من العام 2015 ويرفض الاحتلال تسليمهم لذويهم. ويقيم الاحتلال مقابر سرية عرفت باسم مقابر الأرقام، وهي عبارة عن مدافن بسيطة، محاطة بالحجارة بدون شواهد، ومثبت فوق القبر لوحة معدنية تحمل رقماً معيناً، ولهذا سميت بمقابر الأرقام لأنها تتخذ الأرقام بديلاً لأسماء الشهداء.

ويعلن الاحتلال هذه المقابر مناطق عسكرية مغلقة، وهي غير ثابتة وتتكشف معطيات متضاربة بين فترة وأخرى حولها، ترفض سلطات الاحتلال إعطاء شهادات وفاة لذوي الشهداء أو تقديم قوائم بأسماء من تحتجز جثامينهم وأماكن وظروف احتجازهم.

حقل تجارب:

تتهم دوماً عائلات الشهداء المحتجزين لدى الاحتلال بمعاملة الجثامين كحقل تجارب علمية، فلم يقتصر الاحتلال فقط على احتجاز الجثامين بل بجعل أجسادهم كحقل اختبارات لتجاربهم العلمية.

المطلوب:

تكثيف الفعاليات الشعبية والجماهيرية وتشكيل رأي عام وطني ضاغط لاسترداد الجثامين المحتجزة لدى الاحتلال.

يجب أن يكون هناك دور فاعل للمؤسسات الحقوقية من أجل الدفاع عن هذه القضية الانسانية.

يجب تفعيل أدوار القوى والأحزاب الوطنية والفصائلية للضغط من أجل استرجاع الجثامين.

تفعيل وسائل الإعلام المحلية والفضائيات ووكالات الأنباء لإيصال صوت ذوي الشهداء.

تبني الحكومة للحملة الوطنية ووضع أهدافها على سلم الأوليات والمطالب الوطنية الفلسطينية.

تكليف وزارة الشؤون الخارجية بالعمل على إثارة قضية جثامين الشهداء المحتجزة لدى الاحتلال مع الحكومات والهيئات المعتمدة لديها والأمم المتحدة، والعمل مع المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان، واستخدام وسائل الإعلام بهدف فضح السياسة العنصرية لحكومة الاحتلال والضغط عليها لتنفيذ التزاماتها حسب القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف بهذا الخصوص.

بناء نواة لشبكة إقليمية دولية ضاغطة على حكومة كيان الاحتلال.

المتابعة القانونية حول استرداد الجثامين واللجوء للقضاء، حيث تؤكد أن من بين وسائلها إثارة مطالبها أمام المحاكم الاحتلالية والاستعانة بمحامين وهيئات استشارية قانونية في هذا الإطار.

مواصلة الحملة الوطنية لنشاطاتها الجماهيرية والسياسية والدبلوماسية والقانونية محلياً وإقليميا ودولياً للعمل في إطار الجهد الوطني لتدويل قضية الجثامين المحتجزة لدى الاحتلال.

الشهداء الأسرى المحتجزة جثامينهم

نادي الأسير: سلطات الاحتلال تواصل احتجاز جثامين 11 أسيرًا ممن ارتقوا في سجون الاحتلال

وهـم:

الأسير الشهيد أنيس دولة محتجز جثمانه منذ عام 1980.
الأسير الشهيد عزيز عويسات محتجز جثمانه منذ عام 2018.
الأسير الشهيد فارس بارود محتجز جثمانه منذ عام 2019.
الأسير الشهيد نصار طقاطقة محتجز جثمانه منذ عام 2019.
الأسير الشهيد بسام السايح محتجز جثمانه منذ عام 2019.
الأسير الشهيد سعدي الغرابلي محتجز جثمانه منذ عام 2020.
الأسير الشهيد كمال أبو وعر محتجز جثمانه منذ عام 2020.
الأسير الشهيد سامي العمور محتجز جثمانه منذ العام المنصرم 2021.
الأسير الشهيد داود الزبيدي محتجز جثمانه منذ شهر أيار العام الجاري.
الأسير الشهيد محمد ماهر تركمان محتجز جثمانه منذ شهر تشرين الأول العام الجاري.
وبالإضافة إلى الأسير الشهيد ناصر أبو حميد الذي ارتقى في الـ20 من الشهر الجاري.

الخالدون..

الشهيـــد القائد ناصـر أبو حميـد

بقلم: جلال نشوان

الشهداء شموع الأمة ومناراتها، يضحون بأرواحهم دفاعاً عن فلسطين وعزتها وكرامتها واستقلالها، قدموا أرواحهم رخيصة، لتبقى فلسطين طاهرة من دنس الأعداء وليبقى علمها خفاقاً عاليا في سمائها، إن تضحيات أبطالنا الشهداء التي روت تراب بلدنا الغالي فلسطين ستظل بإذن الله نياشين نضعها على صدورنا، نستلهم تجاربهم الثرية بإبداعاتهم التي أنارت الإنسانية لكل المظلومين والمضطهدين لخلاصهم من الطغاة والظالمين، واليوم نغوص في بحر الشهيد القائد ناصر أبو حميد، كان ناصر منذ نعومة أظفاره، محباً لوطنه، ومن أوائل الشباب الذين وجدوا في درب الثورة طريقاً للعودة والتحرير. وأن المقاومة، وفي مقدمتها المسلحة، هي السبيل الوحيد لمواجهة الاحتلال..

ولعلّ شخصيته المرحة وعلاقاته الطيبة مع كل أبناء شعبنا وقيادات الثورة العسكرية والسياسية كانت لها عظيم الأثر على تميزه القيادي والوطني بين الجماهير التي عاشت لحظة بلحظه مرضه واستشهاده، الشهيد القائد كان مناضلاً من طراز ثوري رفيع، ورحيله يعتبر خسارة للحركة الوطنية ولكل النضال الوطني بما مثله من إدراك لطبيعة المشروع الصهيوني، ووعي لأهمية التلاحم والوحدة والكفاح طريقا للخلاص من نير الاستعمار.

خسارة لكل القيادات الوطنية، لا سيما أنه أحد رواد العمل النضالي والسياسي والكفاحي. لن تنسى قيادة الحركة الوطنية وهو يتقدّم الصفوف ويحمل الفكرة ويطبقها على الأرض، وهو مقاتل شجاع في صفوف حركة فتح وكان دائماً يدافع عن حقوق الشعب، ولم يألُ جهداً في سبيل تحقيق فكرته الثورية المبدعة.

في الخامس من أكتوبر عام 1972 في مخيم النصيرات وسط قطاع غزة، استقبلت الدنيا الصرخة الأولى لناصر، وكان متميزاً منذ صغره، ثم انتقلت عائلته إلى الضفة الغربية واستقرت مخيم الأمعري قضاء رام الله. وتمضي الأيام ويشتد عوده، ويلتحق بصفوف الحركة الوطنية، لتبدأ مسيرته، النضالية، حيث واجه الاعتقال لأول مرة وكان يبلغ من العمر 11 عامًا ونصف، كما واجه رصاص الاحتلال وأُصيب بإصابات بليغة. تعرّض للاعتقال الأول قبل انتفاضة الحجارة عام 1987 وأمضى أربعة شهور، وأُعيد اعتقاله مجددًا وحكم عليه الاحتلال بالسّجن عامين ونصف، وأفرج عنه ليُعاد اعتقاله للمرة الثالثة عام 1990، وحكم عليه الاحتلال بالسّجن المؤبد، أمضى من حكمه أربع سنوات، حيث تمّ الإفراج عنه مع الإفراجات التي تمّت في إطار المفاوضات، وأُعيد اعتقاله عام 1996 وأمضى ثلاث سنوات.

إبان انتفاضة الأقصى انخرط أبو حميد في مقاومة الاحتلال مجددًا، واُعتقل عام 2002، وحكم عليه الاحتلال بالسّجن المؤبد سبع مرات و(50) عامًا. واجه الشهيد الأسير أبو حميد ظروفًا صحية صعبة جرّاء الإصابات التي تعرّض لها برصاص الاحتلال، حتّى ثبتت إصابته خلال العام الماضي بسرطان في الرئة. إلى جانبه أربعة أشقاء آخرين يقضون أحكامًا بالسّجن المؤبد، ثلاثة منهم اُعتقلوا معه إبان انتفاضة الأقصى، وهم: نصر، ومحمد، وشريف. لهم شقيق خامس اُعتقل عام 2018 وهو إسلام والذي يواجه كذلك حُكمًا بالسّجن المؤبد، و8 سنوات. وشقيق آخر شهيد وهو الشهيد عبد المنعم أبو حميد الذي ارتقى عام 1994.

تعرضت والدته مرات عديدة للحرمان من زيارتهم عدا عن التنكيل الذي لحق بالعائلة على مدار عقود مضت، وتعرض منزل العائلة للهدم خمس مرات وكان آخرها عام 2019. وأول أمس فجعت الجماهير بخبر صادم، حيث أعلن نادي الأسير الفلسطينيّ، صباح الثلاثاء عن استشهاد الأسير ناصر ابو حميد (50 عامًا)، في مستشفى أساف هروفيه الصهيوني، نتيجة لجريمة الإهمال الطبيّ (القتل البطيء) التي نفّذتها إدارة سجون الاحتلال بحقّه على مدار سنوات اعتقاله، والتي تسبّبت بإصابته بسرطان الرئة، حتى اُستشهد اليوم. كما اعلنت حركة فتح في كل محافظات الوطن الحداد والاضراب الشامل وسط دعوات لمواجهة الاحتلال ردا على الجرائم التي ترتكب بحق الأسرى الفلسطينيين. وأعلنت كافة أطر العمل الوطني، وخاصة اتحاد المعلمين في جميع مدارس الوطن حداداً على استشهاد ناصر ابو حميد. وحمّل نادي الأسير الاحتلال الصهيوني المسؤولية الكاملة عن قتل الأسير ناصر ابو حميد، وعن مصير كافة الأسرى ومنهم الأسرى المرضى الذين يواجهون جملة من السّياسات والجرائم الممنهجة، ومنها جريمة الإهمال الطبي (القتل البطيء)، التي شكّلت في السّنوات القليلة الماضية السبب الأساسي في استشهاد العديد من الأسرى. وقال نادي الأسير الفلسطينيّ، يترجل فارس من فرسان فلسطين، وإذ ننعى لأبناء شعبنا في الوطن والمهجر القائد الشهيد ابو حميد، بعد رحلة نضاليّة طويلة؛ لقد أمضى الشهيد ناصر ما مجموعه في سجون الاحتلال، أكثر من 30 عامًا، وكان اعتقاله الأخير الممتد منذ عام 2002 حتّى اليوم، أطول فترة اعتقال يقضيها في سجون الاحتلال، وهو محكوم بالسّجن المؤبد 7 مرات و50 عامًا، وله أربعة أشقاء آخرين يقضون أحكامًا بالسّجن المؤبد، وله شقيق آخر شهيد وهو عبد المنعم ابو حميد. وأكد نادي الأسير أنّ الاحتلال قتل ناصر، عبر مسار طويل من المماطلة المتعمدة في متابعته صحيًا كما العشرات من شهداء الحركة الأسيرة الذين واجهوا جريمة الإهمال الطبيّ، وكان أبرز ما تعرض له ناصر، التشخيص المتأخر بالسّرطان، رغم الأعراض الصحيّة الخطيرة التي كانت ظاهرة عليه حين كان يقبع في سجن "عسقلان" قبل شهر آب / أغسطس من العام الماضي، حيث أعلن عن إصابته بسرطان الرئة في حينه. واستمر الاحتلال باعتقاله فيما تسمى (بعيادة سجن الرملة) رغم المرحلة الصحيّة الحرجة التي وصل لها، حيث شكّل سجن "الرملة"، محطة أخيرة للعديد من شهداء الحركة الأسيرة. وعلى مدار الشهور الماضية، فشلت جميع المحاولات القانونية، في سبيل تحقيق حريته، ورفض الاحتلال عبر عدة جلسات محاكمة عقدت طلب الإفراج المبكر عنه. وكان الشهيد ناصر ابو حميد قد رفض مقترحاً تقدم به محاميه، بأن يرسل طلبا لرئيس الدولة الصهيونية في سبيل الإفراج عنه، ولكنه رفض هذا الاقتراح رفضا مطلقا، تأكيدًا منه على الحقّ في الاستمرار بمقاومة الاحتلال، واحترامًا لمسيرة الشهداء، ورفاقه الأسرى. إنّ استشهاد القائد ناصر يحتم على الجميع وخاصة الحركة الوطنية لاعتماد استراتيجية عمل وخطة تكفل وقف مسلسل قتل الأسرى في سجون الاحتلال، وهذه مسؤولية أخلاقية، إذ لم تعد تكفي البيانات ويكفي التنديد أو التهديد بالمقاضاة، دون أن يكون إلى جانبها فعل حقيقيّ، وإلى جهود تحمل معاني الكفاح والنضال، مضيفًا لقد آن الأوان أنّ تُعيد الحركة الوطنية الفلسطينية، والفصائل كافة، مسار قضية الأسرى على طريق تحريرهم، وكذلك تحرير جثامين الشهداء المحتجزة في ثلاجات ومقابر الأرقام، فلقد فقدنا اليوم مناضلًا صلبًا، أمضى حياته في سبيل حرية وطنه، وشعبه، ونخشى اليوم أن يحتجز الاحتلال جثمانه كما العشرات من شهداء فلسطين، من بينهم عشرة شهداء من الأسرى يواصل الاحتلال احتجاز جثامينهم، وذلك قبل الإعلان عن استشهاد ناصر اليوم.

وكانت أبرز رسائل ناصر مؤخرًا: "أنا ذاهب إلى نهاية الطريق، ولكن مُطمئن وواثق بأنني أولا فلسطيني وأنا أفتخر، تاركًا خلفي شعبا عظيما لن ينسى قضيتي وقضية الأسرى، وأنحني إجلالاً وإكبارًا لكل أبناء شعبنا الفلسطينيّ الصابر، وتعجز الكلمات عن كم هذا المشهد فيه مواساة وأنا "مش زعلان" من نهاية الطريق لأنه في نهاية الطريق أنا بودع شعب بطل عظيم، حتى التحق بقافلة شهداء فلسطين، وجزء كبير منهم هم رفاق دربي وأنا سعيد بلقائهم." وأشار نادي الأسير إلى أنّه وباستشهاد القائد ناصر ابو حميد يرتفع عدد شهداء الحركة الأسيرة، إلى (233) شهيدًا منذ عام 1967، منهم (74) شهيدًا ارتقوا نتيجة لجريمة الإهمال الطبيّ (القتل البطيء)، وكان من بينهم هذا العام بالإضافة إلى الأسير ابو حميد، الأسيرة سعدية فرج الله التي اُستشهدت كذلك جراء الإهمال الطبي المتعمد. ويبلغ عدد الأسرى في سجون الاحتلال اليوم نحو 4700، من بينهم نحو (150) طفلًا، و(33) أسيرة.

سلام عليك قائدنا ناصر يوم وُلدت
ويوم اعتقلت
ويوم أستشهدت
وسلام عليك وأنت قد كتبت اسمك في سجل الخالدين

حرية ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين في الجزائر

■ قراءة قانونية دستورية - تشريعية

محمد سعيد بوسعدية
باحث حر

أعلن وزير الخارجية الأمريكي «أنطوني بلينكن»، في بيان نشر في 2 ديسمبر 2022؛ أنّ «واشنطن أدرجت الجزائر على قائمة المراقبة للدول التي تمارس انتهاكات جسيمة للحريات الدينية». وجاء الرّد هذه المرة من قبل وزير الشؤون الدينية يوسف بلمهدي، بمعية ممثلي الكنائس المعتمدة في الجزائر، بدل وزارة الخارجية، كما جرت العادة من قبل. وقد أكّد الوزير أنّ التقارير التي تنتقد حرية الاعتقاد والممارسة الدينية في الجزائر التي يكرسها الدستور، تستند على معلومات غير دقيقة، وأنّ الجزائر لم تغلق أي كنيسة كما تمّ إشاعته، بل قامت بغلق محلات غير مؤهلة لكي تكون كنائس تمارس فيها العبادة تطبيقا للقوانين الوطنية التي تسري أيضا على المدارس القرآنية والمساجد غير المؤهلة ليتم ممارسة الشعائر فيها.

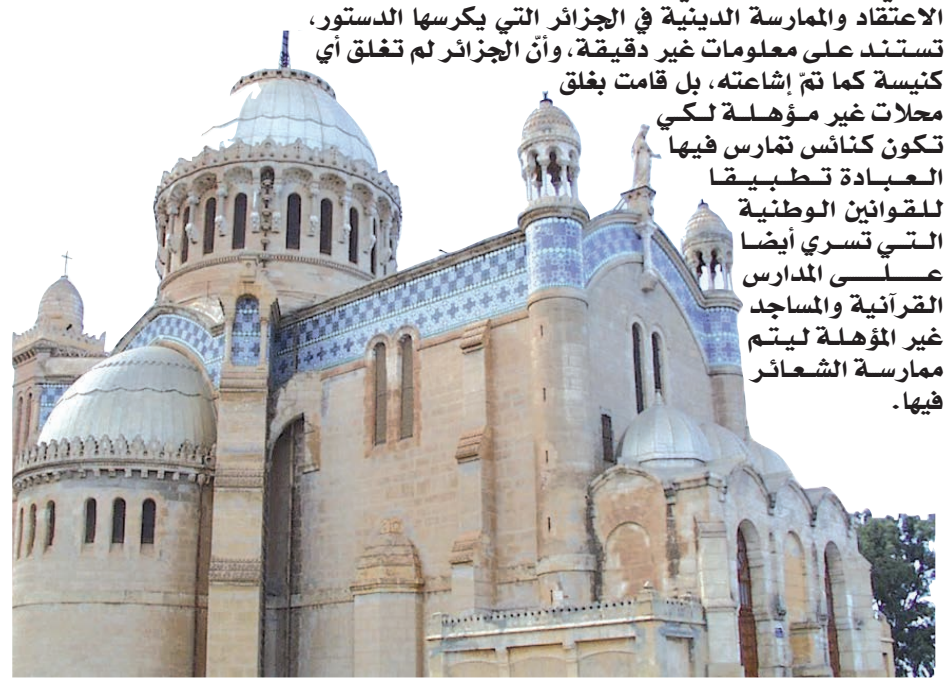

نحاول في هذا المقال التطرق إلى الجانب الدستوري والتشريعي والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر، التي لها علاقة بموضوع ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين، فيما قد نعالج لاحقا في مقال مستقل الجانب الدستوري والتشريعي والتنظيمي لممارسة الشعائر الإسلامية في الجزائر.

1- الحرية الدينية في الدساتير الجزائرية

بادئ ذي بدء، نشير أنّ بيان أول نوفمبر أقرّ إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية، وأكّد في نفس الوقت على احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني. وقد جّسدت كل الدساتير الجزائرية هذه المرجعية النوفمبرية في نصوصها.

هكذا أقرّ دستور 1963 في ديباجته أنّ: «الإسلام واللغة العربية قد كانا، ولا يزال كل منهما، قوة فعالة في الصمود ضد المحاولة التي قام بها النظام الاستعماري لتجريد الجزائريين من شخصيتهم. فيتعين على الجزائر التأكيد بأنّ اللغة العربية هي اللغة القومية الرسمية لها، وأنها تستمد طاقتها الروحية الأساسية من دين الإسلام، بيد أنّ الجمهورية تضمن حرية ممارسة الأديان لكل فرد واحترام آرائه ومعتقداته».

كما جاء في المادة الرابعة من نفس الدستور، أنّ: «الإسلام دين الدولة، وتضمن لكل فرد احترام آرائه ومعتقداته وحرية ممارسة الأديان».

دستور 1976، نص هو الآخر في المادة 2 على أنّ «الإسلام دين الدولة»؛ فيما أكّد في المادة 53 على أنّ «لا مساس بحرية المعتقد ولا بحرية الرأي».

على نفس الوتيرة سار دستور 1989، الذي أشّر في المادة 2 على أنّ «الإسلام دين الدولة»، وفي المادة 35 «لا مساس بحرمة حرية المعتقد وحرمة حرية الرأي».

وحافظ دستور 1996 على المبدأين في المادتين 2 و36، فيما أضاف دستور 2016 إلى جانب «الإسلام دين الدولة» في المادة 2، «حرية ممارسة العبادة مضمونة في ظل احترام القانون»، إلى جانب «لا مساس بحرمة حرية المعتقد وحرمة حرية الرأي»، وذلك في المادة 42.

أخيرا، نص دستور 2020 على أنّ «الإسلام دين الدولة» في المادة 2 وعلى أن «لا مساس بحرمة حرية الرأي، وأن حرية ممارسة العبادات مضمونة وتمارس في إطار احترام القانون، وتضمن الدولة حماية أماكن العبادة من أي تأثير سياسي أو إيديولوجي»، وذلك في المادة 51.

2- أمر رقم 06-03 المؤرخ في 28 فبراير 2006، يحدد شروط وقواعد ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين.

2-1 المبادئ العامة للقانون

جاء هذا القانون (ج.ر عدد 12) ليسد فراغا تشريعيا فيما يخص ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين، خاصة بعد تكاثر الكنائس غير الشرعية التي تنتمي في أغلبها إلى المذهب البروتستانتي. يؤكد الأمر أنّ الدولة الجزائرية تدين بالإسلام، وأنها تضمن ممارسة الشعائر الدينية في إطار أحكام الدستور وأحكام هذا الأمر والقوانين والتنظيمات سارية المفعول واحترام النظام العام والآداب العامة وحقوق الآخرين وحرياتهم الأساسية. كما تضمن الدولة التسامح والاحترام بين مختلف الديانات، وتضمن حماية الجمعيات الدينية لغير المسلمين، ويحظر استعمال الانتماء الديني كأساس للتمييز ضد أي شخص أو جماعة.

2-2 مهام وتشكيل اللجنة الوطنية للشعائر الدينية

أما عن شروط ممارسة الشعائر الدينية، فيخضع تخصيص أي بناية لممارسة الشعائر الدينية للرأي المسبق من قبل اللجنة الوطنية للشعائر الدينية التي يرأسها وزير الشؤون الدينية. وتتشكل اللجنة حسب المرسوم التنفيذي رقم 07–158 المؤرخ في 27 مايو 2007 (ج.ر عدد 36)، من ممثل وزير الدفاع الوطني، وممثل وزير الشؤون الخارجية، وممثل المديرية العامة للأمن الوطني، وممثل قيادة الدرك الوطني، وممثل اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها. ويمكن للجنة استدعاء ممثل أي ديانة ترى ضرورة في حضوره. وتسهر اللجنة على احترام حرية ممارسة الشعائر الدينية، والتكفل بالشؤون والانشغالات المتعلقة بممارسة الشعائر الدينية وإبداء رأي مسبق لاعتماد الجمعيات ذات الطابع الديني.

2-3 تسيير دور العبادة والشعائر الدينية

تمنع ممارسة أي نشاط داخل الأماكن المخصصة لممارسة الشعائر الدينية يتعارض مع طبيعتها ومع الأغراض التي وجدت من أجلها. كما تخضع البنايات المخصصة لممارسة الشعائر الدينية للإحصاء من طرف الدولة، وتستفيد من حمايتها. وتنظم هذه الشعائر من قبل جمعيات ذات طابع ديني، يخضع إنشاؤها واعتمادها وعملها لأحكام هذا الأمر والتشريع ساري المفعول. كما تتم الممارسة الجماعية للشعائر الدينية في البنايات المخصصة لذلك دون غيرها وتكون عامة وظاهرة المعالم من الخارج. وتخضع التظاهرات الدينية التي تتم داخل البناية وتكون عامة وتخضع إلى تصريح مسبق.

2-4 الأحكام الجزائية

يضم القانون أحكاما جزائية تتمثل فيما يلي:

■ يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبغرامة من 250.000 دج إلى 500.000 دج كل من يلقي خطابا أو يعلق أو يوزع مناشير في أماكن العبادة أو يستعمل أي دعائم سمعية بصرية تتضمن تحريضا على عدم تطبيق القوانين أو قرارات السلطات العمومية أو ترمي إلى تحريض فئة من المواطنين على العصيان، دون الإخلال بعقوبات أشد إذا ما حقق التحريض أثره. وتكون العقوبة الحبس من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات وبغرامة من 500.000 دج إلى 1000.000 دج إذا كان مرتكب الجريمة رجل دين.

■ يعاقب بالحبس من سنتين إلى خمس سنوات وبغرامة من 500.000 دج إلى 1000.000 دج كل من يحرض أو يستعمل وسائل إغراء لحمل مسلم على تغيير دينه أو يستعمل من أجل ذلك المؤسسات التعليمية أو التربوية أو الاستشفائية أو الاجتماعية أو الثقافية أو مؤسسات التكوين أو أي مؤسسة أخرى أو أي وسيلة مالية ما. كما تطبق نفس العقوبة على كل من يقوم بإنتاج أو تخزين أو توزيع وثائق مطبوعة أو أشرطة سمعية بصرية أو أي دعامة أو وسيلة أخرى بقصد زعزعة إيمان المسلم؛

■ يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبغرامة من 100.000 دج إلى 300.000 دج كل من يجمع التبرعات أو يقبل الهبات دون ترخيص من السلطات المؤهلة قانونا؛

■ يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبغرامة من 100.000 دج إلى 300.000 دج كل من يمارس الشعائر الدينية أو ينظم تظاهرة دينية خلافا لأحكام هذا القانون؛ أو يؤدي خطبة داخل البنايات المعدة لممارسة الشعائر الدينية دون أن يكون معينا أو معتمدا أو مرخصا له من طرف سلطته الدينية المختصة المعتمدة في التراب الوطني وكذا من قبل السلطات الجزائرية المختصة؛

■ يمكن الجهة القضائية المختصة أن تمنع الأجنبي الذي حكم عليه بسبب ارتكابه إحدى الجرائم المنصوص عليها إما نهائيا أو لمدة لا تقل عن عشر سنوات. ويترتب على المنع من الإقامة طرد الشخص المدان بقوة القانون خارج الإقليم الوطني، بعد قضائه مدة العقوبة السالبة للحرية.

■ يعاقب الشخص المعنوي (مثل الجمعيات الدينية) الذي ارتكب إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون، بغرامة لا يمكن أن تقل عن أربع مرات الحد الأقصى للغرامة المنصوص عليها في هذا القانون للشخص الطبيعي الذي ارتكب نفس الجريمة، وبعقوبة أو بأكثر من العقوبات الآتية: مصادرة الوسائل والمعدات التي استعملت في ارتكاب الجريمة، والمنع من ممارسة الشعائر الدينية أو أي نشاط ديني داخل المحل المعني، والحل القانوني للشخص المعنوي أي إلغاء الاعتماد.

3- قانون الوظيف العمومي وقانون الانتخابات وقانون الجنسية

لا يشترط الأمر رقم 06–03 المؤرخ في 15 جويلية 2006، (ج.ر عدد 46) المتضمن القانون الأساسي للوظيفة العمومية، شرط الديانة للالتحاق بالوظائف العمومية. اكتفى بشروط تتعلق بالجنسية الجزائرية دون أن تكون أصلية، والتمتع بالحقوق المدنية، وعدم وجود ملاحظات في شهادة السوابق العدلية تتنافى وممارسة الوظيفة العمومية، والوضعية القانونية تجاه الخدمة الوطنية، وشروط السن والمؤهلات البدنية والعلمية.

على نفس المنوال سار الأمر رقم 70–86 المؤرخ في 15 ديسمبر 1970، يتضمن قانون الجنسية الجزائرية (ج.ر عدد 105) والمعدل في 2005 (ج.ر عدد 43). لم يشترط هذا القانون شرط الديانة للحصول سواء على الجنسية الأصلية أو المكتسبة، وهو ما يفسر وجود مواطنين جزائريين مسيحيين ولو أن نسبتهم ضعيفة قياسا لمجموع السكان.

أما فيما يتعلق بالمناصب السياسية، فقراءة سريعة لأحكام دستور 2020 (المادتان 87 و134)، وقانون الانتخابات (المادة 249 من الأمر رقم 21–01 المؤرخ في 10 مارس 2021 ج.ر عدد 17)، تبين أنه بخلاف رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الأمة اللذين يجب أن تكون ديانتهما الإسلام، فإنّ باقي المناصب السياسية من أعضاء المجالس البلدية والولائية ونواب المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة ورئيس الحكومة والوزراء، لا يشترط فيهم الديانة الإسلامية.

4- الاتفاقيات الدولية

صادقت الجزائر على العديد من الاتفاقيات الدولية التي تتضمن أحكامها الحريات الدينية نذكرها فيما يلي:

■ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948، المعتمد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي وافق عليه دستور 1963، وأشرّت عليه ديباجة دستور 2020.

■ الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المعتمد من قبل مجلس الرؤساء الأفارقة في دورته العادية رقم 18 بنيروبي في يونيو من سنة 1981.

■ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والذي انضمت إليه الجزائر بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 89–64 المؤرخ في 16 مايو 1989؛

■ إعلان القاهرة لحقوق الإنسان المعتمد من قبل مجلس وزراء خارجية منظمة مؤتمر العالم الإسلامي في 5 أغسطس 1990؛

■ الميثاق العربي لحقوق الإنسان المعتمد من قبل القمة العربية السادسة عشرة التي استضافتها تونس في مايو 2004.

ملاحظة: جزء من المقال تم اقتباسه من كتابي المعنون: «الثابت والمتغير في الدساتير الجزائرية».

حصاد 2022

الألعاب المتوسّطية (وهران 2022)

53 ميدالية ونجاح تنظيمي أبهر كل الحاضرين

لا يمكن وصف مشاركة الجزائر في ألعاب وهران المتوسطية إلا بالتاريخية من حيث عدد الميداليات أو النّجاح الباهر في التنظيم، وهو الأمر الذي لاقى إعجاب وانبهار كل المشاركين من مختلف الدول، ويمكن القول أن الجزائر ضربت أكثر من عصفور بحجر واحد خلال الألعاب المتوسطية بوهران من كل النواحي بدليل النتائج الباهرة المحققة من خلال الفوز بأكثر من خمسين ميدالية في مختلف الاختصاصات.

عمار حميسي

نجحت الجزائر في تنظيم ألعاب البحر الأبيض المتوسط من كل النواحي، حيث لاقت عملية التنظيم إعجاب وانبهار كل المشاركين من رياضيين ومربين وضيوف من مختلف البلدان، ونجحت الجزائر في تقديم صورة مميزة عن المرحلة الحالية التي دخلتها بعد أن تم استلام العديد من المرافق والهياكل الرياضية من المستوى العالي على غرار ملعب وهران الجديد دون نسيان القاعات والهياكل الرياضية المتواجدة في «الباهية».

النجاح في تنظيم الألعاب المتوسطية كان تحديا كبيرا أولت له السلطات الجزائرية اهتماما كبيرا، والذي عرف مشاركة اكبر وأفضل الرياضيين في حوض المتوسط، والاحتكاك بالمستوى العالي كان أمرا بالغ الأهمية بالنسبة للرياضيين الجزائريين.

انقسمت الأهداف من تنظيم ألعاب البحر المتوسط إلى قسمين، أولهما نجاح تنظيمي والثاني نجاح رياضي، والأكيد أن الجزائر نجحت في هذين الأمرين بحكم النجاح من الناحية التنظيمية وتقديم صورة مميزة عن الجزائر، وعلى المستوى الرياضي النجاح كان كبيرا من خلال حصيلة «تاريخية» من حيث عدد الميداليات التي تجاوزت الخمسين.

الرّياضات الفردية دائما في الرّيادة

كانت الرياضات الفردية في الموعد، ونجحت في رفع الراية الوطنية عاليا من خلال العديد من الانجازات التي حققها الرياضيون، ويمكن القول إن الرياضات الفردية التي كانت في الموعد لم تخيب.

تألق رياضة ألعاب القوى كان من خلال إحراز بعض الرياضيين للذهب على غرار بلال تابتي (3000 متر موانع)، محمد ياسر تريكي (القفز الثلاثي)، بلال عافر (القفز العالي)، جمال سجاتي (800 متر) والمنتخب الوطني في سباق 4 مرات 400 متر تتابع، بينما حقق الفضة كل من ياسين حتحات (800 متر) وأمين بوعناني، في الوقت الذي توج بالبرونز كل من زوينة بوزبرة (رمي المطرقة)، هشام بوشيشة (3000 متر موانع)، هشام بوحنون (القفز العالي)، عبد المالك لحولو (400 متر حواجز)، عبد النور بن جمعة (400 متر) ومحمد ياسر تريكي (القفز الطويل).

المنتخب الوطني للكاراتي هو الآخر حقق انجازا غير مسبوق، حيث لم تكن رياضة الكاراتي من الرياضات المرشحة لتحقيق العديد من الميداليات، إلا أن العكس هو الذي حدث حيث جاء تألق هذه الرياضة من خلال الميداليات الذهبية التي حقّقتها كل من سيليا ويكان (أقل من 50 كلغ)، لويزة أبو ريش (أقل من 55 كلغ)، شيماء ميدي (أقل من 61 كلغ) وأسامة زايد (أقل من 75 كلغ)، فيما نال علاء الدين سالمي (أقل من 60 كلغ) وحسين دايخي (أكثر من 84 كلغ) فضيتين.

رياضة السباحة هي الأخرى كانت في الموعد من خلال تحقيق العديد من الانجازات، حيث حصد جواد صيود في أولى مشاركاته المتوسطية ثلاث ميداليات ذهبية 200 متر أربع سباحات (1 د 58 ثا 38 ج)، فضية سباق 100 متر فراشة (52 ثا 38 ج) وبرونزية 200 متر فراشة (1 د 58 ثا 37 ج)، كما افتك مواطنه أسامة سحنون (29 عاما) برونزية سباق 50 مترا سباحة حرة (22 ثا 22 ج).

وتمكّنت عناصر الفريق الوطني من تحطيم ثلاثة أرقام قياسية وطنية، استهلتها إيمان زيتوني في تخصص 200 متر على الظهر بزمن 2 د 21 ثا 88 ج، والذي كان بحوزتها بواقع (2 د 22 ثا 22 ج) ثمّ الفريق الوطني النسوي على مرتين في سباق التتابع أربع مرات 100 متر أربع سباحات بواقع 4 د 20 ثا 78 ج، حيث كان الرقم القديم (4 د 22 ثا 29 ج)، وفي سباق التتابع 4 مرات 100 متر سباحة حرة بتوقيت 3 د 53 ثا 20 ج إذ كان الرقم السابق 3 د 55 ثا 18 ج.

رياضة الملاكمة كانت في الموعد، ونجحت في رفع الراية الوطنية التي رفرفت عاليا، حيث وعلى حلبة قصر المعارض بالمدينة الجديدة في وهران توّج بالذهب يوغرطة آيت بقة (أقل من69 كلغ) بعد انسحاب منافسه بسبب الإصابة المونتنيغري ستيفن ساكفويك، فيما حقّق يحيى عبدلي الفوز على الايطالي جيان لويجي مالانغا (3-0).

وعلى منوال أيت بقة نجحت ملاكماتنا، حيث نالت الذهب كل من رميساء بوعلام (48 كلغ)، حجيلة خليف (أقل من 60 كلغ) وإيمان خليف (أقل من 60 كلغ).

وافتك الفضة كل من أسامة مرجان (-57 كلغ)، يونس نموشي (-75 كلغ)، محمد حومري (-81 كلغ)، محند سعيد حماني (-91 كلغ)، إشراق شعيب (أقل من 66 كلغ)، في حين اكتفى شعيب بولودينات أكثر من (91 كلغ) وعبد الناصر بن العربي (أقل من 60كلغ) وفاطمة الزهراء حجلة (أقل من 54 كلغ) بالبرونز.

من جهتها لم تخيّب رياضة الكرات الحديدية الجزائرية التي توّجت بدورها ببرونزية تعد الأولى في تاريخ الجزائر في الألعاب المتوسطية، وفاز بها محمد فيصل أوغليسي في اختصاص الرمي بالدقة للعب القصير بعد تغلبه في اللقاء الترتيبي على الاسباني جيزيس ألاركون (40 – 21)، فيما احتل زوجي سيدات (نور الهدى بوقرة وابتسام بابا عربي) الصف الرابع في اللعب القصير تماما مثل سيد احمد بوفاتح في الرمي الطويل.

سيد عزارة صنع الحدث خلال مشاركته في ألعاب وهران وكان في الموعد، حيث نجح في الفوز بالميدالية الذهبية وسار على دربه زملائه في المنتخب الوطني الذين تألقوا بفضل فضيتي عبد الكريم أوكالي (77 كلغ) وإسحاق غايو (67 كلغ)، ولم تكن مهمة حامل اللقب الإفريقي أوكالي سهلة عند تحديه في النهائي للصربي فيكتور نيمي حامل اللقب العالمي مثل زميله غايو، الذي لم يتمكّن من مجابهة قوة منافسه التركي مورات فرات المتوّج ببطولة أوروبا 2022.

تألقت الرياضات الفردية الأخرى لكن لم يكن كبيرا رغم أنّ بعض الرياضات تحقّق لأول مرة الانجاز، وتصعد على منصة التتويج في منافسة بحجم الألعاب المتوسطية على غرار رياضة المبارزة بفضل سوسن بوضياف، التي حقّقت ميدالية تاريخية للمبارزة الجزائرية، ونفس الامر انطبق على الرافل وكرة الريشة، وهذا الأمر يعكس العمل الكبير الذي تمّ القيام به قبل دخول غمار الحدث المتوسطي بوهران.

حضور جماهيري كبير ساهم في نجاح الدّورة

الأمر اللافت للانتباه خلال ألعاب وهران المتوسطية هو الحضور الجماهيري، الذي كان كبيرا وفاق كل التوقعات، حيث ساهم هذا الامر في نجاح الدورة من الناحية التنظيمية، وحتى الرياضيين المشاركين أبدوا سعادة كبيرة بخصوص الدعم المعنوي الذي تلقوه من طرف الجمهور.

الجانب التنظيمي ارتكز على العديد من الأمور، منها المرافق والهياكل الرياضية التي يجب أن تكون من مستوى عال، لكن هذا الامر لن يكون مميّزا إذا كانت هذه الهياكل والمرافق الرياضية شاغرة خلال فترة إجراء المسابقات والمنافسات الرياضية، فالحضور الجماهيري الذي عرفته دورة وهران أعطى صورة مميزة للحدث الرياضي.

لم يقتصر الحضور الجماهيري على المنافسات التي تعرف مشاركة رياضيين جزائريين، بل الأمر تعداه الى كل المنافسات التي عرفها الحدث المتوسطي بوهران.

شملت عدّة اختصاصات

40 تظاهرة رياضية دولية احتضنتها الجزائر

نظمت الجزائر العديد من الأحداث الرياضية القارية والعربية والعالمية في مختلف الاختصاصات خلال سنة 2022، وأصبحت وجهة مميزة باعتراف الهيئات الرياضية الدولية والوفود المشاركة لاستضافة المسابقات الرياضية العالمية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى عزّزت الجزائر مكانتها على الخريطة الرياضية الدولية، وهذا بفضل الاهتمام الخاص الذي يوليه رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون للرياضة والرياضيين من خلال توفير البنية التحتية عالية الجودة والتنظيم الجيد.

عزيز – .ب

نظّمت الجزائر بامتياز ألعاب البحر الأبيض المتوسط في وهران في الفترة ما بين 25 جوان و6 جويلية 2022، والتي عرفت نجاحا كبيرا.

وكشفت التظاهرات الرياضية القارية والعربية والعالمية التي احتضنتها الجزائر طيلة سنة 2022 في جميع الاختصاصات انطلاقا من «رالي الاهقار»، الذي جرت فعاليته من 24 إلى 31 ديسمبر 2021 بالحظيرة الثقافية للاهقار، وإلى غاية البطولة الإفريقية للفوفيتنام فيات فوداو التي احتضنتها القاعة البيضاوية بالعاصمة من تاريخ 20 الى 25 نوفمبر الفارط، قدرة الجزائر على تنظيم أي حدث رياضي بالنظر لحجم وجودة البنية التحتية الرياضية المتوفرة بدليل استضافة الجزائر لـ 40 تظاهرة رياضية دولية هذا العام، وهو بمثابة رقم قياسي جديد يحسب للقائمين على الرياضة الجزائرية بعد أقل من سنة من إعادة بعث النشاطات الرياضية بسبب جائحة كورونا.

الجزائر أصبحت قطبا فعالا في الرياضات الميكانيكيّة

تمكّنت الرياضات الميكانيكيّة في الجزائر أن تقطع أشواطا مهمة في وقت وجيز، وتصبح قطبا فعالا قاريا وعالميا بامتياز، وأكبر دليل على ذلك هو احتضان الجزائر لعدد من المنافسات الهامة في سنة 2022 نالت التقدير والاحترام من قبل الهيئات الدولية، والبداية من رالي الاهقار الذي احتضنته الحظيرة الثقافية للاهقار من تاريخ 24 الى 31 ديسمبر من السنة الفارطة بالتنسيق مع جمعية الرياضات الميكانيكيّة «تيم اهقار موتور سبورت» لولاية تمنراست مرورا بالرالي الدولي للسيدات، والذي شهد مشاركة 75 شخصا منهم 40 متسابقة من 12 دولة، وهو اختصاص جديد في الرياضات الميكانيكيّة يجمع بين الرياضة والسياحة الترويجية في نفس الوقت جرى على مسافة 1049 كلم، إلى جانب رالي «تحدّي صحاري الدولي» في طبعته الخامسة، والذي عرف مشاركة 12 دولة وأخيراً رالي عروس المتوسط، الذي كان بمثابة مسك الختام لهذا النوع من الرياضة.

وتميّزت 2022 بكونها سنة ساهمت في بروز عدة رياضيين ورياضيات في مختلف الرياضات القتالية التي احتضنتها الجزائر بامتياز، من خلال رقم قياسي غير مسبوق للبطولات والمنافسات القارية والدولية التي جرت فعاليتها عبر مختلف أرجاء الوطن، انطلاقا من الدورة الإفريقية للجيدو المفتوحة أكابر سيدات ورجال، والتي احتضنتها القاعة المتعددة الرياضات لديوان المركب الأولمبيّ «محمد بوضياف» بالجزائر العاصمة من 15 الى 16 جانفي، إلى جانب الطبعة الثالثة والأربعين لبطولة إفريقيا أكابر سيدات ورجال فردي وحسب الفرق، وهي منافسة عادت الى الجزائر بعد غياب 20 سنة.

رياضات قتالية أخرى سجّلت حضورها هذه السنة، ويتعلق الأمر برياضة السامبو من خلال احتضان الجزائر للطبعة السادسة عشر للبطولة الإفريقية للسامبو، والتي ساهمت بالتعريف بهذه الرياضة بالدرجة الأولى، وكذا رياضة المواي تاي عبر الدورة الدولية الخاصة بالفنون القتالية المختلطة والمواي تاي، والتي جرت يوم الفاتح من نوفمبر الفارط بالقاعة المتعددة الرياضات بعين مليلة.

الاستثناء هذه السنة صنعته رياضة الفوفيتنام فيات فوداو، حيث احتضنت الجزائر بطولتين لذات الرياضة، الأولى تتعلق بالطبعة الرابعة للبطولة الإفريقية للفوفيتنام فيات فوداو والثانية ببطولة العالم للفوفيتنام، والتي توّجت بها الجزائر عن جدارة واستحقاق، رياضة قتالية أخرى جديدة حطّت الرحال بالجزائر لأول مرة من خلال البطولة الآفروآسياوية للكاراتي تودو كاي التي جرت بمستعانم من 15 إلى 19 نوفمبر الفارط.

كأس «ديفيس» للتنس والمبارزة يسجّلان حضورهما

سنة 2022، شهدت كذلك احتضان الجزائر لحدثين هامين، يتعلق الأمر بكأس العالم للمبارزة في اختصاص سيف الحسام اكابر وسيدات ورجال، والتي جرت فعاليتها من 10 إلى 13 نوفمبر الفارط بقاعة «حرشة حسان» بمشاركة 300 رياضي منهم 165 رياضية، يمثلون أكثر من 40 دولة من القارات الخمس، في طبعة مؤهلة كذلك الى الألعاب الأولمبية القادمة بالعاصمة الفرنسية باريس، منافسة رياضية أخرى عادت الى الجزائر بعد 19 سنة من الغياب بفضل الاهتمام غير المسبوق بالمنشأت الرياضية، ويتعلق الأمر بكأس «ديفس» والتي نالت الجزائر شرف احتضانها شهر أوت الفارط والخاصة بمنافسات المجموعة الأفريقية الثالثة، وتُعدّ كأس ديفيز للتنس البطولة الأكبر في العالم على مستوى منتخبات الرجال، ويديرها الإتحاد الدولي للتنس، وتنظم منافساتها سنوياً، رياضة أخرى أثبتت مكانتها هذه السنة وهي رياضة بناء الأجسام بدليل احتضان الجزائر لـ 3 منافسات قارية والبداية من البطولة الإفريقية لبناء الأجسام واللياقة البدنية، إلى جانب البطولة الإفريقية للحمل بالقوة ثم البطولة الإفريقية لبناء الأجسام، والتي احتضنتها مدينة قسنطينة من 13 الى 16 أكتوبر الفارط بمشاركة 180 رياضي يمثّلون 12 دولة، والأكيد أن نجاح الجزائر في تنظيم هذه المنافسات يضاف إلى كل النجاحات السابقة في احتضان الأحداث الرياضية في مختلف الألعاب، وكذا التي ستستضيفها الجزائر في السنوات المقبلة.

تنظيم كأس العرب لفئة أقل من 17 سنة

أبرز الأحداث الكروية التي احتضنتها الجزائر سنة 2022، كانت تنظيم بطولة كأس العرب لكرة القدم لأقل من 17 سنة، والتي جرت فعاليتها من 23 آوت الى 8 سبتمبر الفارط بولايتي مستغانم ومعسكر، والتي عرفت تتويج المنتخب الوطني عن جدارة واستحقاق لأول مرة بهذا اللقب، حيث قدّم أشبال الناخب الوطني رزقي رمان أداء ممتازا سمح لهم بالتتويج باللقب.

وبعد النجاح الباهر في تنظيم الدورة، ينتظر أن تنظم الجزائر مطلع شهر جانفي القادم البطولة الإفريقية للاعبين المحليين لكرة القدم، بمشاركة 18 منتخبا إفريقيا، في منافسة ستجري في ملاعب بمواصفات عالمية، في تحد جديد من شأنه أن يعزّز حظوظ الجزائر من أجل تنظيم العرس الكروي الإفريقي «كان 2025».

الشعب
ech-chaab
يومية إخبارية وطنية جزائرية تأسست في 1 ديسمبر 1962
24

مواقيت الصلاة

الفجر:	06:27
الشروق:	07:58
الظهر:	12:49
العصر:	15:21
المغرب:	17:43
العشاء:	19:10

الطقس المنتظر اليوم و الغد

عنابة	23°	الجزائر	18°	وهران	21°
عنابة	22°	الجزائر	18°	وهران	22°

انطلاق الجلسات الوطنية حول النشر والكتاب والمطالعة

انطلقت أمس، بالجزائر العاصمة، فعاليات «الجلسات الوطنية حول النشر والكتاب والمطالعة» التي تنظمها وزارة الثقافة والفنون بالشراكة مع المركز الوطني للكتاب والمكتبة الوطنية الجزائرية يومي 28 و29 ديسمبر وذلك بمشاركة فاعلين في صناعة الكتاب من ناشرين ومهنيي القطاع.

أكدت وزيرة الثقافة والفنون، صورية مولوجي، في كلمة قرأها نيابة عنها، رئيس الديوان محمد سيدي موسى، أن صناعة الكتاب في الجزائر تحتاج إلى «إصلاحات شاملة».

كما أكدت بالمناسبة ضرورة تحقيق سبل توزيع تتماشى مع الجغرافيا الجزائرية، وتأسيس معارض قارية، مبرزة في الوقت ذاته، أهمية تحفيز فتح مكتبات بيع الكتب، والاستفادة من فنيات الطباعة، والتفكير في الوصول إلى أسواق إقليمية ودولية بتصدير الكتاب وخدماته، دون إغفال الكتاب الالكتروني.

وبعد أن دعت مهنيي الكتاب إلى تقديم خبراتهم ومعارفهم كل حسب تخصصه، أشارت مولوجي إلى أن الورشات المنظمة في إطار هذه الجلسات تهدف إلى تهيئة الظروف لكل مهني ومحترفي الكتاب لحل مشكلات مجالهم والمساهمة مع وزارة الثقافة والفنون باقتراح «حلول عاجلة» و«قابلة للتنفيذ».

اشتهر برائعة «تفضلي يا آنسة» وأعمال فنية خالدة..
الفنان الكبير مصطفى زميرلي في ذمة الله

توفي أمس الأربعاء، بالجزائر العاصمة، الفنان مصطفى زميرلي، عن عمر ناهز 83 سنة بعد صراع مع المرض، حسبما علم لدى الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

مصطفى زميرلي هو صاحب أداء و تلحين رائعة « تفضلي يا آنسة»، للشاعر سليمان جوادي، وهو من مواليد 1 نوفمبر 1939 بالعاصمة. كما يعد من أقدم المنخرطين بالديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، بصفة ملحن ومؤدي.

والتحق الفنان بمعهد الفنون بالعاصمة سنة 1963 حيث تكوّن على الغناء والتلحين والإلقاء، قبل المشاركة في أوبيرات «أغنية حب» و«بلاد الشمس» وأعمال فنية أخرى كثيرة.

وسبق للفنان الراحل المشاركة في إنتاج سينمائي مشترك من إخراج ايدوارد مولينارو سنة 1971. وفي رصيد هذا الفنان القدير، إلى جانب رائعة «تفضلي يا آنسة»، مجموعة من الأعمال الفنية الغنائية الخالدة، كالأغنية الحزينة «نادي عليك يا مّا» و«لن ينال القيد مني لا.. ولا الجرح الجديد»، وكذلك رائعة «يا سايق لجمال» وغيرها من الأغاني الراسخة في ذاكرة الفن الجزائري الأصيل.

وكان الفنان قد انسحب من الساحة الفنية ليتفرغ للفلاحة والمديح والتلحين في مدينة بوسعادة.

وقدمت وزيرة الثقافة والفنون، صورية مولوجي، تعازيها لعائلة الفقيد الذي «عرف بذوقه الرفيع وفنه الأصيل وحسه المرهف».

مفارز للجيش الوطني الشعبي تحاصر الإرهابيين والمهربين
إحباط محاولات إدخال 5 قناطير «كيف» عبر الحدود مع المغرب

تمكنت مفارز للجيش الوطني الشعبي، خلال الفترة الممتدة من 21 إلى 27 ديسمبر الجاري، من إحباط محاولات إدخال أزيد من 5 قناطير من الكيف المعالج عبر الحدود مع المغرب، حسب حصيلة عملياتية أوردتها أمس وزارة الدفاع الوطني.

أوضح المصدر أنه «في سياق الجهود المتواصلة المبذولة في مكافحة الإرهاب ومحاربة الجريمة المنظمة بكل أشكالها، نفذت وحدات ومفارز للجيش الوطني الشعبي، خلال الفترة الممتدة من 21 إلى 27 ديسمبر 2022، عديد العمليات التي أسفرت عن نتائج نوعية تعكس مدى الاحترافية العالية واليقظة والاستعداد الدائمين لقواتنا المسلحة في كامل التراب الوطني».

وفي إطار عمليات مكافحة الإرهاب، أوقفت مفارز مشتركة للجيش الوطني الشعبي 5 عناصر دعم للجماعات الإرهابية في عمليات منفصلة عبر التراب الوطني، فيما كشفت ودمرت مفرزة أخرى للجيش الوطني الشعبي قنبلة تقليدية الصنع بتبسة.

وفي إطار محاربة الجريمة المنظمة – يضيف البيان – «ومواصلة للجهود الحثيثة الهادفة إلى التصدي لآفة الاتجار بالمخدرات ببلادنا، أوقفت مفارز مشتركة للجيش الوطني الشعبي، بالتنسيق مع مختلف مصالح الأمن خلال عمليات مختلفة عبر النواحي العسكرية، 33 تاجر مخدرات وأحبطت محاولات إدخال كميات كبيرة من المخدرات عبر الحدود مع المغرب، تقدر بـ 5 قناطير و31 كيلوغرام من الكيف المعالج، فيما ضبطت 342 غرام من مادة الكوكايين و162.972 قرص مهلوس».

وبكل من تمنراست، برج باجي مختار، إن قزام، جانت وتندوف، أوقفت مفارز للجيش الوطني الشعبي، «324 شخصا وضبطت 15 مركبة و143 مولدا كهربائيا و64 مطرقة ضغط و9 أجهزة كشف عن المعادن، بالإضافة إلى كميات من المتفجرات ومعدات تفجير وتجهيزات أخرى تستعمل في عمليات التنقيب غير المشروع عن الذهب، في حين تم توقيف 5 أشخاص وضبط 4 مسدسات آلية ومسدس رشاش من نوع كلاشنيكوف ومخزن ذخيرة مملوء و 6 بنادق صيد وكميات من المواد الغذائية الموجهة للتهريب والمضاربة تقدر بـ 23 طنا وكذا 205.000 علبة من مادة التبغ و3.080 وحدة من مختلف المشروبات، وهذا خلال عمليات متفرقة عبر التراب الوطني».

كما أحبط حراس الحدود بالتنسيق مع مصالح الدرك الوطني «محاولات تهريب كميات كبيرة من الوقود تقدر بـ 28.112 لتر بكل من برج باجي مختار وتبسة وسوق أهراس والطارف».

من جهة أخرى، أحبط حراس السواحل «محاولات هجرة غير شرعية بسواحلنا الوطنية وأنقذوا 259 شخصا كانوا على متن قوارب تقليدية الصنع، فيما تم توقيف 90 مهاجرا غير شرعي من جنسيات مختلفة عبر التراب الوطني».

تذاكر «شان-2022» على المنصة الرقمية..
مائتا دينار سعر التذكرة.. بداية من الأحد المقبل..

تنطلق يوم الفاتح جانفي المقبل عملية بيع تذاكر بطولة إفريقيا للأمم للمحليين في كرة القدم، شان-2022 ، عبر المنصة الرقمية تذكرتي، DZ2022tadkirati.chan. ، بسعر 200 دينار للتذكرة الواحدة، حسبما أفاد به أمس بيان ولاية الجزائر.

جاء في بيان ولاية الجزائر في صفحتها الرسمية فايسبوك أن «الفاتح يناير سيشهد انطلاق أول عملية بيع تذاكر بطولة إفريقيا للامم للمحليين، شان- 2022 عبر المنصة الرقمية تذكرتي، DZ2022tadkirati.chan.، بسعر 200 دينار للتذكرة الواحدة».

وأوضح نفس المصدر أن اقتناء التذاكر «يمكن أن يكون بواسطة الدفع عبر البطاقة البنكية أو البطاقة الذهبية (يمكن استخدام بطاقة دفع شخص آخر لاقتناء التذاكر)».

ونبّه البيان أن التذاكر «ستكون شخصية تحمل الاسم واللقب (استظهار بطاقة الهوية ضروري لدخول الملعب)».

وعن كيفية ومراحل اقتناء تذاكر المباريات أشار المصدر إلى أنه بعد الدخول الى المنصة الرقمية تذكرتي، DZ2022tadkirati.chan.، يتم اختيار المباراة ، ملء البيانات الشخصية، اختيار منطقة ومكان الجلوس في الملعب (المنطقة يتم تأشيرها على التذكرة) واختيار مكان استرجاع التذاكر (لا يمكن استرجاع التذكرة إلا في المكان الذي تم اختياره).

وبعد طبع وصل الدفع، يقصد المتفرج مكان استرجاع التذاكر الذي تم اختياره مسبقا مرفوقا بوصل الدفع في التاريخ المحدد عليه (تحديد مدة 06 أيام لاسترجاع تذكرة كل مباراة وفي حال تجاوز هذه المدة تلغى التذكرة تلقائيا)، وفقا لبيان ولاية الجزائر.

وأخيرا ذكر المصدر أنه «يمكن للأولياء اقتناء تذاكر لأطفالهم أثناء اقتناء تذاكرهم الخاصة (دخول الملعب للأطفال والقصر يكون برفقة الأولياء أو الأشخاص البالغين المؤشر إسمهم في التذكرة) مشيرا الى أن الدخول للأطفال أقل من 03 سنوات يكون مجانيا».

راديوز تختم «شتاء فوت» بالاحتفاء بـ«الشان»

تختتم اليوم بداية من الساعة الثانية زوالا بملعب رقيق عبد القادر بوهران دورة شتاء فوت في طبعتها 12، والتي تنظمها جمعية راديوز متزامنة مع العطلة الشتوية للتلاميذ

عرفت الدورة مشاركة 40 من أصناف الأكابر، الأواسط والبراعم، وبمشاركة فرق من خارج ولاية وهران والتي ستجلب جمهورا غفيرا.

كما ستكون المناسبة الترويج لكأس إفريقيا «الشان» 2022 ، من طرف أسماء رياضية دولية معروفة شرفت الجزائر على غرار لخضر بلومي، مغارية، كويسي، الحكم الدولي حنصال، عمر بلعطوي، حدو مولاي، فوسي، بن زرقة، الذين سيوجهون رسائل تحسيسية ونداءات لجماهير كرة القدم الجزائرية من أجل مساهمتها الفعالة في نجاح هذا المحفل القاري والكروي وإعطاء صورة رائعة وإيجابية عن الجزائر.

حال الدنيا
إذا عمّت..أفادت..

■ م. كاديك

المهرجان الوطني للمسرح المحترف، يلقي منذ افتتاحه بأصداء متميّزة، ويبدو أنّ التميّز هذا العام امتدّ إلى طبيعة النّصوص، فقد تمّ اقتباس عدد من المسرحيات من روايات جزائرية مرموقة، ما يوحي بأنّ جهد الكتابة لم يعد يكتفي بما (يملأ) توقيت العرض، وتسجيل الحضور، وإنما يرمي إلى أن يكون هادفا، ويؤدّي رسالته الثقافية والاجتماعية كاملة، بما يضمن له الفاعلية.

ولم يتح لنا، في خضم الحلّ والتّرحال، أن نحظى بمتابعة العروض، غير أنّ عددا من «الفسابكة» أتاحوا لنا متابعة لقطات من مسرحيات مختلفة، بفضل فيديوهات قصيرة، لم تعفنا من الشّوق إلى مسرح بشطارزي، ولم نجد أمامنا سوى مطالعة بعض ملخّصات المسرحيات التي وجدناها تتأسّس على أفكار ممتازة، وإن لم نتمكّن من الإحاطة بها..

ولا نعرف سببا يمنع التلفزيونات الجزائرية، وهي كثيرة، عن إعداد المسرحيات بإخراج تلفزيوني، كي تكون في متناول جميع المواطنين، فالناس لا يمكنهم أن يكونوا جميعا بقاعة المسرح، ويمكن للتلفزيون أن يقدّم خدمات رائعة، لو يتبرّع ببثّ الأعمال الفنية على موجاته، فتعمّ الفائدة، وتزداد خزانة المسرح الجزائري اتّساعا..

كان التلفزيون الوطني يصوّر الأعمال المسرحية باحترافية عالية، وعلى شاشته شاهدنا «الأجواد» و«الشّهداء يعودون هذا الأسبوع» و«قالوا العرب قالوا» و«العيطة» و«بابور اغرق» ومسرحيات أخرى كثيرة، كان لها أثرها في صناعة مخيال جيل كامل، وأسهمت في بناء الوعي العام، فلماذا يحرم المواطن اليوم من متابعة الأعمال الفنية الجزائرية؟! وما الذي يمنع تصوير مسرحية وبثّها؟!

نعلم أنّنا لا نحيط علما بجميع تفاصيل موانع وصول المسرحيات إلى كل المواطنين، ولكنّنا نعتقد أنّ كل مانع يهون، حين يتعلق الأمر بالترويج للعمل الفني الجزائري، وخسارة «حق تأليف» أهون من خسارة التّأليف نفسه..

وفاة المدير السابق لدار الصحافة يوسف دوسان
بوسليماني: أخلص عبارات التعازي والمواساة لعائلة الفقيد

انتقل إلى رحمة الله، صباح أمس الأربعاء، المدير السابق لدار الصحافة، يوسف دوسان، الذي وافته المنية عن عمر ناهز 56 سنة، بعد معاناته مع المرض، حسب ما علم لدى عائلته.

كان الفقيد قد تحصل سنة 1990 على ليسانس في علوم الإعلام والاتصال، ليشتغل بعدها في عدة جرائد وطنية، إضافة إلى كونه لاعب ومدرب سابق في كرة السلة.

وبهذه المناسبة الأليمة، قدم وزير الاتصال، محمد بوسليماني، «أخلص عبارات التعازي والمواساة لعائلة الفقيد، راجيا من المولى العلي القدير أن يتغمده بواسع رحمته وغفرانه ويلهم أهله وذويه جميل الصبر والسلوان».

ومن جانبه رفع الرئيس المدير العام لجريدة «الشعب» جمال لعلامي ومجموع صحفييها وعمّالها تعازيهم القلبية الخاصة إلى حرم الفقيد الزميلة وفاء سلهاب.

توبعا بمحكمة الدار البيضاء بتهم جنائية
إدانة عبد الله محمد وبن حليمة عزوز بـ5 سنوات حبسا نافذا

أدانت محكمة الجنايات الابتدائية بالدار البيضاء (الجزائر العاصمة)، ليلة الثلاثاء، المتهمين عبد الله محمد وبن حليمة محمد عزوز بعقوبة 5 سنوات سجنا نافذا لمتابعتهما بعدة تهم من بينها جناية الانخراط في جماعة تخريبية تستهدف أمن الدولة والوحدة الوطنية والسلامة الترابية.

وفي نفس القضية، تمت إدانة عدد من المتهمين بـ 3 سنوات حبسا نافذا وآخرين بعقوبة عام حبس موقوفة النفاذ، فيما استفاد ثلاثة متهمين من البراءة.

وقد توبع كل من عبد الله محمد وبن حليمة محمد عزوز رفقة الإرهابيين محمد زيطوط وأمير بوخرص المعروف باسم «أمير دي. زاد» وآخرين بتهم جنائية تتعلق بـ«الانخراط في جماعة تخريبية تستهدف أمن الدولة والوحدة الوطنية والسلامة الترابية» وكذا «المؤامرة بهدف تحريض المواطنين ضد السلطة»، الى جانب جنحة «تلقي أموال من أشخاص من داخل وخارج الوطن قصد القيام بأفعال تمس بأمن الدولة واستقرار مؤسساتها».